الغزو الأمريكي للعراق

حقائق و أرقام

سؤدد فؤاد الألوسي



دار المعتز للنشر والتوزيع

الغزو الأميركي للعراق

حقائق وأرقام

الغزو الأميركي للعراق

حقائق وأرقام

سؤدد فؤاد الآلوسي

الطبعة الأولى

2012 م - 1433هـ

دار المعتز

الإهـــداء

إلى كل عراقي غيّور......

بكى دما وأسفا، وهو يرى تراب بلاده

تدوسها سنابك خيول الغزو، وعلى كل

روح بريئة أزهقت من أبناء العراق

وحتى لا ننسى ذكراهم

المؤلف

(لا تندهش أو ترتعب.. لا شئ مما هو وارد هذا الكتاب، لم يتم نشره أو تداوله في الصحف العربية اليومية و العالمية، أو أذاعته وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، الإقليمية منها والعالمية، ولكن جمع هذه المعلومات مع بعضها البعض ووضعها في إطار صورة أشمل وأكبر، قد يبدو مفزعا أو مقززا في النهاية، ولكن كل هذا حقيقي وحصل بسبب (وأثناء) الغزو الأمريكي للعراق!)

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

على الرغم من مرور ما يقرب من خمس سنوات كاملة[1] على الاحتلال الأميركي للعراق في أطار ما عرف بعملية (حرية العراق) للإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، وربما حينما يكون هذا الكتاب بين أيديكم نكون قد دخلنا في السنة السادسة أو السابعة من الاحتلال ببساطة، ورغم جسامة هذا الحدث الذي أطاح بنظام كان يحكم هذا البلد لعقود، ومزّق كيان بلد عربي أصيل كان في طليعة الدول العربية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأصعدة مختلفة أخرى، وكانت تتطلع إليه أنظار جميع شعوب أقطار الوطن العربي الكبير، وما سلطه هذا الاحتلال من أعباء معنوية على ضمير الشعب العربي، ومادية أثقلت وأضرت بمصالح العديد من الدول إقليميا وعالميا، وأحدثت هزّة في منطقتنا الشرق أوسطية، ورغم تصدر أخبار العراق واحتلاله صفحات وسائل الإعلام يوميا لسنوات مضت، مازلنا نجد المكتبة العربية في ما أصدرته قاصرة عن مواكبة واستيعاب أغلب جوانب هذا الحدث، فما صدر عن احتلال العراق لحد الآن لا يتجاوز بضعة عشر كتابا (إذا استثنينا ما كتب عن صدام حسين وبعض الكتب المترجمة التي تهاجم سياسة بوش والإدارة الأميركية)، فيما نجد إن ما صدر في الدول الغربية وباللغة الانجليزية فقط قد تجاوز عدة آلاف ببساطة، ولو جرب أحدنا الدخول إلى موقع أي دار نشر على الانترنت لهاله ما يجده تحت عنوان(حرب

1: في وقت تأليف هذا الكتاب.

العراق)، الآلاف و الآلاف من الإصدارات التي تغطي مختلف جوانب تجربة احتلال العراق الغنية بالكوارث (وذلك غير الكتب التي تتناول أخطاء سياسة إدارة بوش وكذبها بشأن إدارة الحرب على العراق وأسبابها على الشعب الأميركي). ونجد في المكتبة الأجنبية عناوينا جديرة بأن نقرأها ونقدمها إلى القارئ العربي، كتب تصف التجربة الأميركية في العراق، وكيف خاضت القوات الأميركية معاركها ضد الجيش العراقي مثل كتاب (معركة الدبابات نحو بغداد) واسمه بالانكليزية: (Heavy metal: a tank company's battle to Baghdad) من تأليف جايسون كونروي والصادر في 2005، وكتاب (نيران صديقة) (Friendly fire) تأليف سكوت سنوك، يتحدث فيه مؤلفه عن ادعاءات الجيش الأميركي أن خسائره في بعض المعارك كان نتيجة للخطأ من قبل الحلفاء فيما يعرف بخسائر النيران الصديقة، وكذلك كتاب (أسلحة القرن ال21: الحرب في العراق) بقلم جون هاملتون، وكتاب من تأليف روبرت جاي ليفتون Robert Jay Lifton، تحت عنوان (جرائم الحرب في العراق) وهذا هو العنوان الذي وضعه المؤلف، صدقوني!.. وعنوانه بالإنجليزية (crimes of war: iraq)، وثمة كتاب آخر يصف معركة الإبادة الدموية التي خاضتها القوات الأميركية في مدينة الفلوجة بعنوان(لا مجد حقيقي) (No true glory) لمؤلفه بنغ ويست، وكذلك كتاب كتبه آمر الوحدة العسكرية التي ألقت القبض على الرئيس السابق صدام حسين في مخبئه ويروى فيها تفاصيل المصيدة التي أطبقت على الرئيس السابق وتفاصيل إلقاء القبض عليه، وثمة كتاب آخر اهتممت به كثيرا وكنت

أنوي ترجمته[1] وتقديمه للقارئ العربي بعنوان (التعذيب والحقيقة: أميركا وأبـو غريـب والحرب على الإرهاب) يتحدث عـن جـرائم التعـذيب في سـجن أبي غريـب التـي ارتكبـت ضـد السجناء باسم الحرب على الإرهاب، وكنت أنوي ترجمته توثيقا لهذه الجريمة التي ارتكبت ضد عراقيين أبرياء وحتى لا تذوب وتضمحل من ذاكرتنا المتعبة أصلا!.....

هذا غيض من فيض، ولو شئت الاستمرار لملأت فصولا كاملة (وليس مقدمـة متعجلـة)، لأنك تجد كما قلت الآلاف من العناوين المثيرة للاهتمام والجديرة بالقراءة في المكتبـة الغربيـة، فأين نحن من هذا؟

أين رؤيتنا لتجربة الاحتلا الأميركي للعراق وتوثيقنا لما عشناه وشهدناه من وجهـة نظرنـا، لماذا لا نجد كتابا واحدا عن مذكرات القادة العراقيين العسكريين، أين مذكرات الفريق سـلطان هاشم الطائي (وزير الدفاع العراقي عشية الغزو والمودع لحد الآن في السجن)، أين رواية سيف الدين الراوي رئيس أركان الحرس الجمهـوري، عـن معركـة المطـار ودور الحـرس الجمهـوري في المعركة أو عن الاستعدادات للدفاع عن بغداد؟ التي ضخمت وهوّلـت ثـم لم نجـد سـوى بقايـا الرماد الذي احترقت به بغداد تحت نيران القصف الأمـيركي؟ أيـن الكتـب التـي تـروي تفاصـيل المعارك التي خاضها ضباط الجيش العراقي السابق في تجربة الغزو الأميركي، ورؤيتهم لما حـدث وكيف حدث؟

1: للأسف, لم أجد في حينه ناشرا واحدا مستعدا للتكفل بنشر هذا الكتاب.

هي أسئلة بحاجة إلى إجابة، وتكشف عن تقصيرنا في الكتابة لتوثيق جزء هام من تاريخنا والدفاع عنه وروايته للأجيال القادمة، ولمن لم يكن حاضرا أو واعيا في حينه، فلا ينسى أو يغفل بعد ذلك؟!

في هذا الكتاب، لجأت كما أوضحت في بدايته، لا إلى الأعتماد على كتابة الإنشاء الفصيح والآراء السياسية الملتهبة كما يفعل البعض، أو كتابة الألغاز والغموض النظري بدعوى التأصيل الفكري لتجربة الغزو وتداعياتها على الأمه العربية..... الخ!

ببساطة، وعلى مدى سنوات، نقلت ووثقت مقالات ودراسات وتقارير كتبها كتاب وصحافيون أجانب وعرب وتداولتها وسائل الإعلام المختلفة عربية وعالمية، مرئية ومكتوبة، وسجلت أرقاما وإحصاءات رسمية للحكومة الأميركية ومنظمات دولية موثوق بها، فليس هناك شيء جئت به من عندياتي، بل جمعيه مما نشر في وسائل الإعلام من فظائع وأهوال ومصائب جاء بها الغزو الأميركي للعراق، وتخبط إدارة بوش في سياستها تجاه الأزمة العراقية وسوء إدارتها وعدم فهمها للواقع العراقي بشكل مخيب ومحبط للآمال، لذلك أعتذر عن ما يبدو في الكتاب من كثرة الإستعارة والإستعانة بمقالات ومقتطفات من صحف عربية وعالمية، انما كل ذلك لنثبت ان ما كتبناه في هذا الكتاب وجمعناه انما شهد عليه وأثبته آخرون في خضم فورة النقل اليومي لوقائع حرب العراق، وحتى لا يضيع ذلك كله أو ينسى بسهولة (كالعادة دوما فيما يخص تاريخنا المعاصر!)، لجأنا إلى صيغة هذا الكتاب الذي وضع وكتب بأسلوب ولغة صحفية مبسطة ومباشرة، وتقترب في أدائها من لغة التقارير الصحفية، كي نوثق لكل ما سبق. ومن خلال ما كنا نقرأ في

الصحف اليومية وما نتابعه على شاشات القنوات الفضائية من أسئلة يطرحها من يدعون أنفسهم بالمراقبين والخبراء، الذين هم أنفسهم تساءلوا بذهول ودهشة (ما معنى كلمة العلوج التي وصف بها الصحّاف القوات الأميركية؟)، مثيرين لغطا وضجّة حول كلمة عربية فصيحة - ببساطة هي ليست كلمة أجنبية – وكما في أسئلة العديد من المواطنين والأخوة العرب، من الزملاء والأصدقاء الذين غالبا ما سألوني (أين تبخر الجيش العراقي؟ ، أين جيش القدس[1] الذي تحدث صدام عنه بأنه سيحرر القدس، فيما عجز عن الدفاع عن عاصمته بغداد؟) و (أين معركة الدفاع عن بغداد الشرسة التي وُعدنا بها؟، لماذا لم تدور معركة حول أسوار بغداد؟)، وللأسف لم أكن أستطيع أن أجيبهم ببساطة، لماذا لم يحظ أولئك الذين تابعوا مسلسل كوميديا ت الصحّاف اليومي عن وقائع المعركة[2]، بالسيناريو السينمائي الذي وعدهم به الصحاف وقادة عراقيون آخرون بإشعال معركة ملتهبة على حدود بغداد، ألهبت خيال ومشاعر المشاهدين وهم في مقاعدهم، دون التبصّر بعواقب الخسائر في المدنين والشعب العراقي، فضلا عن احتمال مسح بغداد نفسها من الخارطة، فيما لو قاومت بما عهد وعُرف عنها من بسالة، كما ألمح وهدد بذلك القادة الإستراتيجيون الأميركيون.

لذلك كله، كتبتُ فصلا خاصا- وتوسعت في ذلك- حول التفوق التكنولوجي الأميركي في ساحة المعركة والأسلحة الفتاكة التي استخدمها وصنعها خصيصا للحرب في العراق، وكيف أن ضرب بغداد لوحدها بعشرة

1: الذي قيل أن تعداده يزيد عن المليون رجل بخلاف الجيش النظامي.

1: عرف فيما بعد أن الرئيس الأميركي بوش كان يحرص على متابعة تصريحات الصحّاف للترويح عن نفسه من ضغط متابعة المعركة بالضحك على تعليقات وتصريحات الصحّاف.

آلاف صاروخ موجه ذكي شديدة الفتك، ووجهت كلها نحو أهداف عسكرية وحيوية، لا بد أنها أودت بحياة الآلاف، ان لم أقل عشرات الآلاف، ناهيك عن القصف الجوي والمدفعي وحوالي1.8مليون قنبلة عنقودية ألقيت على ساحات المعارك في العراق، لا بد أنها أدت إلى تدمير وتفتيت وحدات الجيش العراقي لذلك لا يسأل أحد بعد الآن، أين تبخر الجيش العراقي؟

بل أوجه السؤال أنا بدوري، إذا كنا ما نفتئ نسمع اللغط والجدل حول الأعداد الدقيقة لقتلى القوات الأميركية في العراق، وكذب بيانات البنتاغون وتسترها على الأرقام الحقيقية، فأين الإحصاء الدقيق والموثق لضحايا (حرية العراق) من بين أفراد الجيش العراقي السابق وبين المدنيين العراقيين، ولماذا لا يذكرهم أو يتحدث عنهم أحد؟، أم أن أحدا لا يذكرهم حتى لا تتشوه صورة (حرية العراق) التي يراد لها أن تبدو نظيفة ناصعة؟، ولهذا أيضا، أعود للتأكيد مشددا على حاجتنا إلى كتابة روايتنا الخاصة لتجربة أناس من داخل ساحة المعركة، لكشف الحقائق، وتوثيق الحجم الحقيقي للخسائر في المدنيين وأفراد الجيش العراقي الذين جابهوا القوات الأمريكية الغازية، لأن الرقم الهزيل الذي تذكر بيانات البنتاغون الرسمية وبعض قادة القوات الأميركية (من 12ألف- 21ألف قتيل) لا يمكن أن يقنع عاقلا، متى ما اعتبرنا الحجم الهائل للأسلحة التي استخدمت في الحرب وشدة تدميرها، انما هو كله محاولة من الإدارة الأميركية للتكتم والتستر على حجم الخسائر الحقيقية وكلفة الحرب على العراق بمقاس الأرواح، وادعائها بأنه لم تكن هناك خسائر ذات أهمية في (حرية العراق) التي فرضها الرئيس الأميركي بوش وإدارته من المحافظين الجدد.

واسمحوا لي قبل أن أنهي هـذه المقدمـة، ان أقتـبس عـن الكاتـب والإعلامـي المعـروف أحمد منصور وأضم صوتي إلى صـوته، يقـول منصـور في مقـال لـه: (ان الأمـريكيين يـدركون أن ذاكرتنا قصيرة، وأننا عاطفيون وسرعان ما ننسى، وإلا كيف تناسينا مـا يقـوم بـه الأميركيـون في العراق منذ مارس مـن العـام 2003 وحتـى الآن، ولمـاذا لا نقـوم بتوثيـق كـل الجـرائم ونـربط الجرائم ببعضها، ونطالب بمحاكمة هؤلاء المجرمين؟). لذلك كله، ووفاء للـدماء التـي سـفكت والأرواح التي أزهقت من حيوات أبناء الشعب العراقي الصابر المحتسب، أكتـب هـذا الكتـاب توثيقا لكلّ خسارتهم الفادحة، كي لا تنسى أوتضيع هباء بمرور الأجيال...

وأخيرا أشكر كل من مدّ يد العون لي وسهل لي إصدار هـذا الكتـاب، والشـكر والتقـدير للناشر الذي تبني هذا الكتاب...... والحمد لله رب العالمين.

سؤدد فؤاد الالوسي

2011/4/18

عمان- الأردن

الفصل الأول

تاريخ المواجهات المسلحة بين العراق والولايات المتحدة

التاريخ	العمليـــات
1987/5/17	ضرب الفرقاطة الأميركية (يو أس أس ستارك) في الخليج العربي من قبل طـائرة عراقيــة من طراز ميراج1-f بصـاروخي أكسوسـيت جـو- بحـر، مـما أدى إلى مقتل 37 بحارا من طاقمها وجرح 21آخرين، وأصيبت بأضرار فادحة تطلـب إصلاحها 142مليون دولار، وأعتذر العراق في بيان رسـمي واعتـبر أن القصـف جرى بالخطأ.
1991/1/17	عملية (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت مـن الاحـتلال العراقـي شـارك فيهـا 530 ألف جندي أميركي وقوات من 33دولـة بضـمنها 30 الـف جنـدي مصريـ غالبيتهم من القوات الخاصة المصرية شاركوا في طليعة الهجوم البري، وحـوالي 15ألف جندي سوري إضافة إلى قوات مغربية، في مقابـل حـوالي 1.5عسـكري عراقي، وانتهت المعارك التي أطلق عليهـا الـرئيس العراقـي السـابق اسـم (أم المعارك) في1991/2/28بإعلان وقف إطلاق النار وتحرير دولة الكويـت بعـد 3 أيام من بدء الهجوم البري الذي بدأ بعد 45 يوما من القصف الجوي والبحري المكثف شاركت فيه ألفي طائرة قامت بـ 110 ألف طلعة جوية.

1998/12/16	عملية ثعلب الصحراء، وهي عملية محدودة بغرض إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، وشاركت فيها قوات من الولايات المتحدة وبريطانيا، واعتمدت على القصف الجوي والبحري وصواريخ كروز بشكل رئيسي، توقفت بعد ثلاثة أيام في 1998/12/19، حيث تصادف انطلاقها مع أول يوم من شهر رمضان، مما استثار مشاعر الدول الإسلامية والعربية وكانت تهدف إلى إجراء إنزال جوي على القصر الرئاسي ببغداد وإلقاء القبض على الرئيس العراقي أو اغتياله بمساعدة عمليات قصف جوي محدودة، ولكن معارضة دول مثل السعودية ومصر ودول أخرى، أدت إلى الاقتصار على 650 هجوما بالقصف من السفن والقواعد الجوية في الخليج وتركيا وضربات بـ 400صاروخ موجه ذكي.

1999- 2003	حرب الاستنزاف والمراوغة، بين القوة الجوية التابعة للولايات المتحدة والبريطانية، والجيش العراقي من جهة، حيث تم توجيه آلاف الضربات والمناوشات إلى أهداف قواعد جوية والرادارات وأسلحة الدفاع الجوي العراقية لغرض تحييدها تمهيدا لغزو العراق. وأعلن الرئيس العراقي في حينها عن مكافأة مالية ضخمة لمن يسقط طائرة أميركية (100مليون دينار عراقي)، حيث تم إصابة عدة طائرات للتحالف شوهدت تحترق، وأعلنت القيادة العسكرية الأميركية عن مصير مجهول لطائرتي شبح أميركيتين على الأقل في نفس الفترة.
2003/3/19	عملية (حرية العراق) لإسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين وأدت إلى احتلال العراق وشاركت فيها قوات أميركية وبريطانيا بشكل رئيسي إضافة إلى قوات من 10 دول أخرى، وانتهت بشكل رسمي في 2003/5/2، عندما أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش من على متن حاملة الطائرات الأميركية (ابراهام لنكولن) إعلانه الشهير(المهمة أنجزت!) بشكل استعراضي غير مسبوق حيث هبط إلى حاملة الطائرة من الجو بواسطة مظلة طيران، وكان يرتدي بزة طيارين وكأنه عائد للتو من مهمة حربية!، أطلق الرئيس العراقي على هذه المعارك اسم (معركة أم الحوا سم)، أصبحت هذه التسمية مثارا للسخرية والتندر وتستخدم لوصفه أعمال السلب والنهب التي اجتاحت العاصمة العراقية بعد الغزو.

الباب الأول

متى بدأت الحرب؟

[أتسائل لماذا لم يعد يسألني أحد الآن، لماذا امتنعنا عن اسقاط نظام صدام حسين في عام 1991].

جيمس بيكر

وزير الخارجية الأميركي الأسبق

في نهاية *2006*

إن الفترة الزمنية المنصرمة بين آذار 1991وآذار2003 تزيد عن اثنتي عشرة سنة، ولكن هل كانت هذه الفترة خالية من الصراع والمواجهة المسلحة بين الولايات المتحدة الأميركية ونظام صدام حسين؟، هل بدأت الحرب في 2003/3/19فعلا؟، هل كان قرار الحرب قد اتخذ ببساطة بين لحظة وضحاها، لأن الرئيس الأميركي بوش وأجهزة استخباراته اكتشفت وجود صلات (مزعومة) بين النظام العراقي وشبكة القاعدة بقيادة ابن لادن؟

الإجابة على كل هذه الأسئلة ببساطة هي، كلا.

والعمليات الحربية التي انتهت مع مطلع آذار 1991، استمرت طوال السنوات التالية، فيما أطلق عليه الرئيس السابق صدام حسين(صفحات أم المعارك المتعددة)، كما شنّت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة عدة هجمات واسعة محدّدة المدى والأهداف، في عامي 1992و1993، في الذكرى السنوية لعملية (عاصفة الصحراء)، التي أطلق عليها النظام العراقي عدوان الرجعة الأولى والرجعة الثانية، كما شنت ضربات مماثلة في 1994و1996.

أما قرار الحرب فأنه يعود إلى سنوات أبعد من بداية 2002، وبالضبط إلى بداية عام 1998، في عهد الرئيس بيل كلنتون الذي تبنى مشروع قانون تحرير العراق وأقره الكونغرس الأميركي، حيث خصص مبلغ 96مليون دولار تقدم للمعارضة العراقية لمساعدتها في جهودها للتخلص من نظام صدام حسين، إضافة للدعم والتسهيلات الأخرى، وحاول الرئيس الأميركي كلنتون التسريع بهذه العملية ومساعدة المعارضة العراقية، عندما أمر بشن ما يعرف بـ (عملية ثعلب الصحراء) للتخلص من الرئيس العراقي، بعملية سريعة ومحدودة، وكانت القوات الجوية الأميركية وحلفائها المشاركين في ما يعرف بـ (قوة المطرقة) التي كونت لحماية المنطقة الشمالية في العراق من هجمات الجيش العراقي، والتي وسعت فيما لتشمل خط عرض 33° شمالا وخط 36° جنوبا لتعرف بـمنطقة حظر الطيران (وهي الحدود التي يمنع توغل الطيران العراقي داخلها)، قامت هذه القوة بالآلاف من الغارات يوميا وعلى مدى عدة سنوات، شملت أهدافا ومهاما عدة: مثل الاستطلاع والتصوير والتجسس وضرب أهداف للجيش العراقي ومطاردة الطائرات العراقية التي تقترب من تخوم منطقة الطيران المحظورة وإسقاطها، كما قامت طائرات التحالف في أحيان كثيرة في إحراق حقول للمزارعين العراقيين وضرب أهداف مدنية، فبحسب بيان لناطق عسكري عراقي شجب فيه هجوما واسعا لطائرات التحالف تم فيه ضرب أهداف جنوب العراق في1999/7/12، وذكر البيان أن عدد التدخلات الجوية لقوات التحالف قد بلغ حتى حينه 16.443ألف طلعة جوية!

في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تأمل عن طريق تبني سياسة ما سمي بـ (الإحتواء المزدوج) بالعمل على مستويين، مستوى الحظر الإقتصادي الدولي إضافة إلى إبقاء العراق تحت مطرقة القوة العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها

الضاغطة، آملة بان يؤدي ذلك إلى إضعاف نظام صدام حسين وصولا به إلى نهايته المحتومة، وفي نفس الوقت أجلت الإدارة الاميركية نهاية نظام صدام حسين الدكتاتوري، محققة ما تأمل بـه مـن أهداف، من تأمين قواعد لها في المنطقة (في دول الخليج تحديدا)، وتدفع هذه الدول ملزمة تكـاليف الوجود العسكري الأميركي فيها بدعوى حمايتها من الخطر العراقي المحدق، وتؤمن لها هدفها الإستراتيجي في السيطرة على أهم منابع النفط في العالم، وفي نفس الوقت فإنّ الإبقاء على نظام دكتاتوري ضعيف مثل نظام صدام حسين، ومسيطر عليه نسبيا بسبب العقوبات والرقابة الدولية، تجعل حكمه للعراق يؤمن توازنا استراتيجيا مهما لأهداف الولايات المتحدة في المنطقة[1]، وبفضل ممارستها لسياسة الاحتواء المزدوج.

إذن ما الذي جعلها تغير سياستها ابتداء من سنّ قانون (تحرير العراق) إلى تبني فكرة ضرورة العمل العسكري لتغيير النظام، كان العامل الأول وراء سن قانون (تحرير العراق)، هو طرد صدام حسين لفرق المفتشين الدوليين (اليونسكوم) في 1998، ومنعها من عملها في التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة وفرض الرقابة على المصانع العسكرية العراقية، وعدم الانصياع لقرارات المجتمع الدولي مما جعل العراق يبدو كـ(دولة مارقة)، أما القفز إلى عتبة العمل العسكري المباشر، فقد تطلب تضافر عدة عوامل مهمة، أولها التغير الحاصل في الإدارة الأميركية في عام 2000، بوصول مجموعة من المحافظين الجدد، شكلوا القوة الضاغطة والدافعة ذات الثقل وراء انتخاب الرئيس جورج بوش مرشحا عن الحزب الجمهوري، وكلهم يحملون نظرة مؤيدة للحرب والعمل العسكري، مثل ديك تشيني ودونالد رامسفيلد، وبول وولفيتز، كما أنهم يرتبطون بقوة بـ مؤسسات الصناعة العسكرية الأمريكية العملاقة، وكبريات الشركات الرأسمالية الإحتكارية متعددة الجنسيات والتي انتفعت كلها فيما بعد من الحرب،

1: وهذا هو السبب في عدم تخلص الولايات المتحدة من نظام صدام في عام 1991, عندما كان بإمكانها ذلك.

فـ(ديك تشيني) كان رئيس مجلس إدارة شركة هاليبرتون العملاقة سيئة الصيت بصفتها (أكـبر مقاول مستفيد من عقود غزو العراق)، ووزير البحرية غوردون اينكلاند (في زمن إدارة الرئيس بـوش) هو أحد المدراء التنفيذيين السابقين لشركة (لوكهيد مارتن) الدفاعيـة، أمـا نائـب رئـيس هـذه الشركة بروس جاكسون، هو أحد اللاعبين الرئيسيين في وضع مشروع المحافظين الجدد المعروف بـ(قرن أمـيركي جديد) الذي يهدف لتعزيز سيطرة أميركا على العالم، وغيرهم الكثيرين، لقد كان الاقتصاد الأميركي يئن تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي أطاحت به أثر فضيحة شركة (أنرون) العملاقة التي هزت الأسـواق العالمية، وكان في حاجة ماسة لحروب الخارجية لكي تـدور عجلـة الإقتصـاد وتـدور الأمـوال في جيـوب شركات الصناعات الدفاعية والسياسين المرتبطين بها، فـ(لوكهيد مارتن) لوحدها تضاعف سعر أسهمها في البورصات 3 مرات منذ صعود المحافظين الجدد إلى دفـة الحكـم مـرورا بـالحروب عـلى أفغانسـتان والعراق!

كما أن صقور المحافظين الجدد، هم على صلة وثيقة بما يعرف بــ (المـؤتمر الـوطني العراقـي) بزعامة احمد الجلبي، وكان البعض يسميه بـ(جورج واشنطن العراقـي)[1]، والجلبـي كـان هـو المصـدر الرئيسي للبنتاغون والمخابرات الأمريكية حول أسلحة العراق المحرمة وبرامجـه التسـليحية، وهـو مـن قدم لهم ضابط الإستخبارات العراقي المنشقّ والـذي عـرف باسـم (سـوفت بـول) وكـان قـد ادّعـى أن العراق يواصل برامجه التسليحية وينتج أسلحة الدمار الشامل، وهذه المزاعم كانت أساس التقـديرات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل التي قدمتها المخابرات المركزيـة (CIA)، كذريعـة لشـن الحـرب عـلى العراق، وهو (أي الجلبي) كان يصر على ان انتهاكات ومجازر ارتكبت بحق الأكـراد في الشـمال وضـد الشيعة في جنوب

1: مقال لمجلة (الايكولوجست) الأميركية في آذار 2005، حيث كان الجلبي الطفل المدلل لوزارة البنتاغون، بينما يمثل جورج واشنطن قائد الأمـة الأميركية وقائد الثورة ضد السيطرة الاستعمارية الانجليزية.

العراق، وقد وصفت لجنة شكلت فيما بعد بزعامة القاضي الفيدرالي لورنس سيلبرمان في 2005، تقارير الإستخبارات هذه بأنها كانت خاطئة وقالت (نحن نستنتج أن الأوساط الإستخبارية كانت مخطئة تماما في كل تقديراتها تقريبا التي سبقت الحرب حول أسلحة الدمار الشامل العراقية)، وأضافت في نتائج تقريرها (إن إصلاح الضرر الذي أحدثته بالمصداقية الأميركية، أخطاؤنا الأستخبارية المعلنة بشان العراق سيستغرق سنوات).

وثانيا: حادثة 11 أيلول 2001 بضرب مركز التجارة العالمي المشؤومة، والتي كانت لحظة فاصلة في تغير سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وإعلان شنها الحرب على الإرهاب، وأدت إلى عودة العالم إلى قطبية من نوع جديد (كل من لم يقف في صفنا في الحرب على الإرهاب فهو ضدنا) ببساطة كما قال الرئيس جورج بوش، والناتج كان قطبين متصارعين: أولا: محور الولايات المتحدة وحلفائها، وثانيا: محور (دول الشر) بحسب تعبير الرئيس بوش، الذي يشمل (كوريا الشمالية، وإيران، وأفغانستان طالبان، والعراق، وسوريا، وليبيا) وفي الوقت الذي تم تدمير نظام طالبان بحرب سريعة لم تحقق ما أراده منها المحافظون الجدد من غايات، وقامت دول أخرى بالتسليم والتعاون الكامل (قامت ليبيا بالكشف الكامل عن برامجها النووية والكيماوية وتدميرها بعد غزو العراق) كما أبدت دولا أخرى استعدادا لتقديم تعاون استخباري ودبلوماسي، فأن العراق كان هو الحلقة الأضعف، بخرقه الدائم لقرارات مجلس الأمن ورفضه التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة، إضافة إلى حظر دولي كامل أضعف اقتصاده وقدراته الدفاعية وبنيته التحتية، ووجود قرار أممي (القرار المرقم 1441) يسمح باتخاذ إجراءات إضافية بضمنها العمل العسكري في حال عدم إنصياع العراق لعودة المفتشين وإعلان تخلصه الكامل والنهائي من أسلحة الدمار الشامل (أعترضت

على هذا القرار كل من الصين، وفرنسا، وروسيا، وماليزيا)، جعلته هدفا مثاليا لصقور الإدارة الجمهورية للبيت الأبيض، بشن الحرب عليه.

ولكن قضية النفط ؟، ألم تهدف الإدارة الأميركية إلى السيطرة على الثروة النفطية العراقية من خلال عملية غزو العراق، إذ يمتلك العراق أكثر من 10% من مجموع الثروة النفطية في العالم، هذا الدافع الذي يسهب فيه بتحذلق العديد من الباحثين والمراقبين في تفسيرهم، لمَ اختارت الإدارة الأميركية غزو العراق بدلا من ضرب مفصل آخر في محور الشر المزعوم؟

الجواب، لا أعتقد ذلك، لأن النفط العراقي كان في قبضة الولايات المتحدة في فترة ما قبل الحرب 2003، من خلال نظام الحظر الإقتصادي الدولي على العراق، واضطرار العراق للتصدير فقط من خلال برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)، حيث تخضع جميع عقود التصدير إلى موافقة لجنة (661) التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وحقيقة كون جميع هذه العقود كانت تذهب إلى تجار بترول ومتداولين أميركيين فقط، وكانت أسعار النفط في تلك الفترة متدنية جدا (وصلت إلى أقل من 15 دولار للبرميل أحيانا) ومستقرة عند هذه المستويات المنخفضة، وكان سوق البترول يعاني من وجود وفرة أو(تخمة) في المعروض، خصوصا أن العراق كان يسعى لبيع النفط عن طريق التهريب بعيدا عن سلطة الأمم المتحدة، أو عن طريق ما يعرف بـ(كوبونات النفط) إلى رجال أعمال وسياسيين مؤيدين للنظام، وبأسعار تقل كثيرا عن السعر الرسمي، وكان الرئيس العراقي صدام حسين، قد أعلن مرارا أن أسعار النفط سوف تتجاوز المائة دولار للبرميل في حال غزو الولايات المتحدة للعراق (وهو ما حصل فعلا بعد ذلك)، فما حاجة الولايات المتحدة للسيطرة على نفط رخيص ومتوفر في الأسواق العالمية، وخوض غمار حرب عالية الكلفة والموارد للسيطرة عليه؟!

لكن ثمة عامل آخر مهم، يتم إغفاله وعدم التطرق إليه، وهو مصلحة إسرائيل في التخلص من صدام حسين، النظام والبلد العربي الوحيد الذي لم يعترف بدولة إسرائيل أو يوقع معها أي معاهدة أو حتى اتفاق وقف إطلاق النار منذ عام عام 1948، فمنذ عام 2000 واندلاع انتفاضة (الأقصى)، وسقوط خيار السلام بالإتفاق على إقامة دولة فلسطينية وفق الشروط الإسرائيلية، ورفض الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات للمطالب الإسرائيلية كان العراق هو الداعم الحقيقي الصلب لمواقف عرفات، ورفض العراق السيناريو الذي طُرح عليه لتسوية مشاكله مع المجتمع الدولي وتعليق العقوبات ضده، مقابل الإعتراف بدولة إسرائيل وإقامة علاقات معها، وتوطين الفلسطينين المقيمين في العراق نهائيا، ومن جانب آخر قدم العراق الدعم المادي والمعنوي والسياسي للإنتفاضة، حيث سارت قوافل المساعدة الغذائية والدوائية من العراق (رغم كونه يرزح تحت حصار إقتصادي دولي) إلى فلسطين المحتلة عبر الأردن الشقيق، تحت شعار رفعه الرئيس العراقي (نقتسم رغيف الخبز مع إخواننا في فلسطين)، كما أعلن الرئيس العراقي عن تقديم مساعدة مالية قدرها مليار يورو إلى أبناء الشعب الفلسطيني من أموال برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، مما حدا بوزير الخارجية الفلسطيني (في حينه) فاروق القدومي إلى زيارة العراق في أول زيارة يقوم بها مسؤول من منظمة التحرير إلى العراق منذ حرب الكويت عام 1991، وفي ذلك اللقاء الذي جرى ببغداد قال الرئيس صدام حسين أمام كاميرات التلفاز (إن الجيش العراقي على استعداد لقتال الكيان الصهيوني، وتقديم التضحيات بما يكفل إدامة القصف المدفعي وإطلاق النار يوميا لمدة ستة أشهر على الأقل) في المقابل طلب الرئيس صدام شريط ضيق من الأرض توفره الدول العربية المجاورة لإسرائيل لتتواجد عليها القوات العراقية، وضمانة بعدم توجيه ضربات من الخلف للقوات العراقية، وقدم العراق مساعدات مالية قدرها 25 ألف دولار لكل عائلة شهيد فلسطيني من

جراء الانتفاضة (زيدت فيما بعد إلى 50 ألف دولار) ومبلغ مماثل لكل من يهدم الاحتلال الإسرائيلي داره، ومبلغ 10 آلاف دولار لكل جريح فلسطيني، مما اعتبر من قبل الولايات المتحدة بأنه تشجيع للمتطرفين للقيام بعمليات إرهابية ضد إسرائيل (كما يزعمون)، وهذا هو بالضبط أحد الأسباب التي ذكرها كولن باول (وزير الخارجية في حينه) في اجتماع مجلس الأمن في شباط 2003 عشية الحرب، لتبرير الحرب المفترضة ضد العراق حيث اعتبر أن العراق يدعم المتطرفين من حماس وغيرهم من الجهاديين الفلسطينين، وأنه له صلات مفترضة مع تنظيم القاعدة.

وهكذا نجد في العراق وهي دولة مصنفة ضمن (محور الشر)، وتحت ظروف المناخ المتأزم الذي ساد المجتمع الدولي بعد أحداث 11ايلول 2001، وهذه الدولة هي الوحيدة في الشرق الأوسط، لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة أو بريطانيا ولا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وترفض المساعدة في الحرب ضد الإرهاب ومعروفة بتاريخها في السعي للحصول على أسلحة تؤمن لها التفوق على جيرانها وتعطيها قابلية الردع (التكتيكي على الأقل)[1].

وثمة سر آخر تقني، فلقد اكتشف مفتشو بعثة الأمم المتحدة (اليونسكوم) للكشف عن أسلحة الدمار الشامل، (وتأكد فيما بعد عن طريق مفتشي بعثة هانز بليكس، من خلال كم الوثائق الهائل الذي سلم إليهم من قبل السلطات العراقية عن برامج التسلح العراقية إضافة إلى الوثائق المقدمة بشكل أقراصCD) تنامي قدرات العراق العلمية والتكنولوجية، رغم عدة سنوات من الحظر الدولي الذي شمل كل مناحي الحياة، وان العراق رغم تجريده من أسلحته وبرامجه التسليحية فإنه لم يفقد القدرة العلمية والخبرة اللازمة (THE KNOW HOW)، وانه يمتلك طاقما

1: يقول سكوت ماكليلان في تصريح بعد الحرب (كان نظام صدام حسين نظاما خطيرا وعاملا لزعزعة الاستقرار في منطقة خطرة من العالم ونحن نعمل الآن لتغيير ذلك الجزء من العالم).

هائلا من العلـماء والخـبراء والمهندسـين الكفـوئين في مختلـف المجـالات، تمثلـت في انجـازات عمرانية وهندسية هائلة، قالت الشركات العالمية، إن العراق لـن يسـتطيع انجازهـا مثـل انجـاز سـد العظيم وبرج المأمون للاتصالات (ارتفاعه 190متر)، وساعة بغداد العملاقة ......الخ، وإعـادة تشـغيل المصانع وتأهيلها، والتطوير في مجال الأسلحة بالاعتماد على القدرات الذاتية والقليل من الموارد الـذي يتوفر، مثل تطوير صـواريخ 240 ملـم أرض- أرض[1] وصـواريخ الصـمود -2 التـي وصـل مـداها إلى مـا يقارب من 200 كلم، و وطائرات بدون طيار (Drone)، إضافة إلى المعرفة النظريـة والخـبرة العمليـة في كيفية تخصيب الوقود النووي وتصنيع القنبلة النووية بطرق مختلفة، وبذلك كان العراق هو المارد في القمقم، بقدراته التكنولوجية وخبرات أبنائـه، وينتظـر فقـط رفـع قمقـم الحصـار لينطلـق أقـوى وأعظم مما كان قبل استهداف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين له.

وبالرغم من دعوة الرئيس جورج بوش إلى انصياع العراق إلى قـرارات الأمـم المتحـدة وعـودة المفتشين الدوليين إلى العراق، إلا أن هذا كما يقول روبرت اينهورن[2] مساعد وزيـر الخارجيـة الأمـيركي، كان لمجرد تـوفير الغطـاء الشرعي للعمـل المسـلح في حـال رفضـت بغـداد (كـما هـو متوقـع!) عـودة المفتشين، ويضيف اينهورن الذي ساهم في تقديم بتبريرات للغزو في شهادته أمام الكـونغرس الأمـيركي في 1 آذار 2002، (ثمة إجماع يبدو أنه يتنـامى في واشـنطن لمصـلحة (تغيـير النظـام) في العـراق، عـبر استخدام العمل العسكري إذا كان ذلك ضروريا).

وفي تقرير لـ والتر بنكوس نشرـ في (الواشـنطن بوسـت)في 16 نيسـان 2002 قـال فيـه أن بـول وولفيتز كان يخشى من أن عودة بعثة المفتشين الجديدة إلى العراق

1: لم يكن العراق يملك قبل ذلك راجمات صواريخ بهذا العيار الثقيل.
1: نقلا عن كتاب (نزع أسلحة العراق لـ(هانز بلكس), 2004, ص60.

سوف تنسف بـ(طوربيد) خططه للعمل العسكري لإزاحة صدام حسين مـن السـلطة، وينقـل عن مسؤول أميركي قوله (إن كابوس صقور المحافظين الجـدد، هـو أن يقبـل العـراق عـودة المفتشـين، وسيكون كابوسا أفظع، إذا اعترف المفتشون بـأنهم لم يجـدوا شـيئا، وأن ترفـع العقوبـات الاقتصـادية وبالتالي لا يكون بمقدور الولايات المتحدة اللجوء للعمل العسكري)[1].

وكان الرئيس بوش قد شدد على ضرورة العمل العسكري ضد العراق الذي يمتلك أسلحة دمـار شامل يرفض التخلي عنها، وأن تقارير استخبارية أمريكية مؤكدة، تثبـت هـذه الحقـائق (ثبـت فيهـا بعد كذبها وقيام مسؤولين أميركيين بتلفيقها)[2]، وبناء على هذه التقارير شنت الحـرب، وتقـول وكالـة الصحافة الفرنسية في تقرير لها من واشنطن في نيسان 2005 (وكان بوش قد شن حربا على العراق بناء على معلومات بأن الرئيس العراقي صدام حسين يمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجيـة ويسـعى للحصـول على أسلحة نووية، إلا انه لم يـتم العثـور عـلى أي مـن تلـك الأسـلحة وتخلـت القـوات التـي تقودهـا الولايات المتحدة عن جهودها للعثور على تلك الأسلحة.

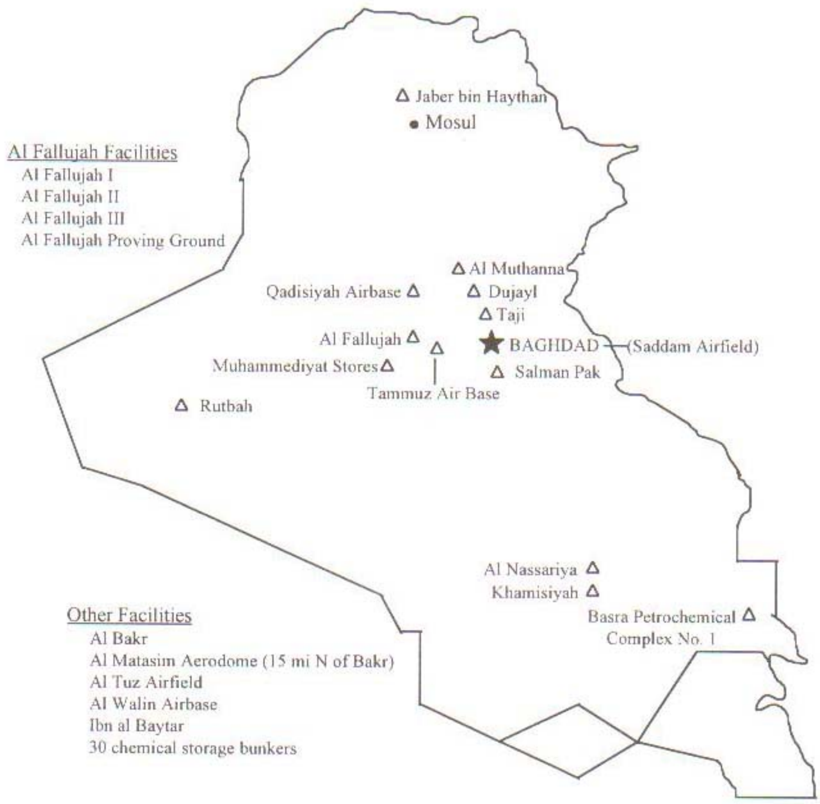
ومنذ ذلك الوقت غير البيت الأبيض خطابه العلني لتبريـر الحـرب التـي شـنتها واشـنطن عـلى العراق في آذار 2003، فبدلا من التركيز على أسـلحة الـدمار الشـامل أصـبحت واشـنطن تتحـدث عـن الطبيعة القمعيـة لنظـام صـدام حسـين ومـا تقـول واشـنطن أنـه ضرورة نشرـ الديمقراطيـة في الشرـق الأوسط). وهكذا فإن الغارات والعمليات الجوية التي لم تتوقـف فعـلا منـذ عـام 1991، تـم زيادتهـا ومضاعفتها لأغراض التمهيد لحرب بوش القادمة، ففي عـام 2000، ألقـت القـوة الأميركيـة وحليفتهـا بريطانيا RAF، ما مجموعه 155طن من القنابل والأعتدة على أهـداف مختلفـة في العـراق (منهـا 20 طن بواسطة القوة الجوية البريطانية أو ما يعادل

2: نفس المصدر السابق.

3: ولكن تلك قصة أخرى تحتاج إلى أكثر من فصل لاستعراضها.

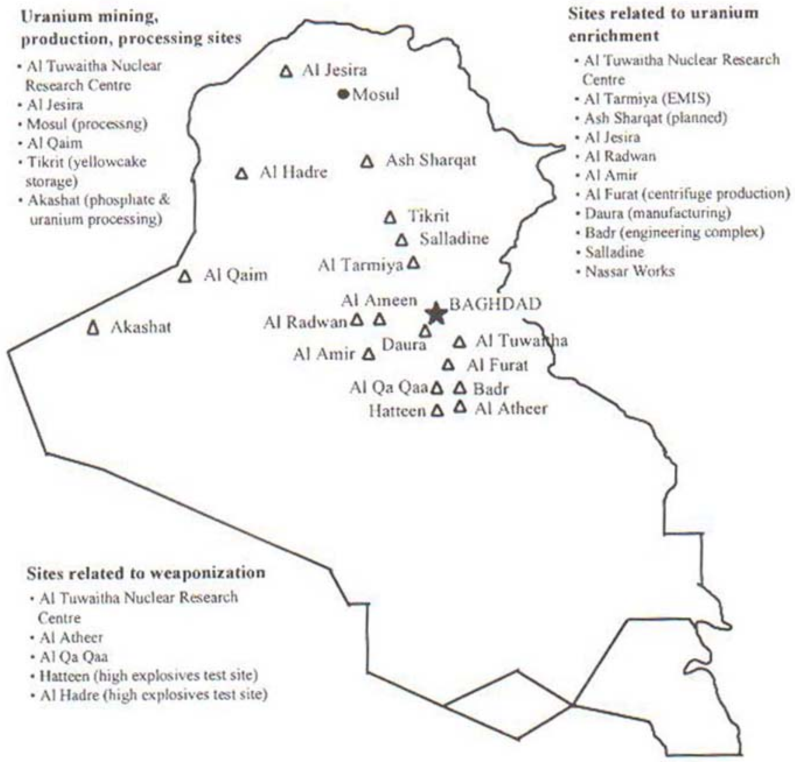
13% مـن المجمـوع)، وفي عـام 2001 تـم إلقـاء 107طـن مـن القنابـل، أمـا في عـام 2002، فبحسب مقال نـُشر في صحيفة سندي تايمز في 2005/5/29، فإن (القوة الجوية الأميركيـة والبريطانيـة ضاعفتا معدل ما تلقيانه من قنابل على العراق يوميا خلال عـام 2002، لحـث صـدام حسـين لإعطـاء الحلفاء مبررا للحرب، واشتدت الهجمات منذ أيـار 2002 سـتة أشـهر أبكـر مـن القـرار المقـدم للأمـم المتحدة لشن الحرب من قبل بلير ولورد غولـد سـمث، وبـين أيـار 2002، والأسـبوع الثـاني مـن شـهر تشرين الثاني، الموعد الذي أقر فيه القرار 1441 من قبل ألقى الطيران البريطـاني لوحـده 46 طنـا مـن القنابل من مجموع 126طن ألقيت على المنطقة الجنوبية مـن العـراق لوحـدها، وابتـداء مـن أيلـول ونهاية آب 2002، كثفت الغارات بشكل يومي ضد أهداف منتخبة للجـيش العراقـي، قواعـد الـرادار والقواعد الجوية، وأسلحة الدفاع الجوي وعقد المواصلات، وجميع الأهداف الحيويـة للجـيش بغـرض استنزاف موارد الجيش العراقي (المتهالكة أصلا بسبب الحظر الـدولي) واسـتنزاف قـواه الحيويـة، وفي بداية أيلول2002 شنت طائرات الحلفاء غارة من 100طائرة استهدفت القاعدة الجويـة المعروفـة H3 على الحدود الغربية للعراق وتمّ ضرب وتدمير قاعدة الرادار فيها (بحسب بيان الحلفاء)، ثم أصبحت مثل هذه الغارة أمرا يوميا معتادا، حتى يوم شنّ الحرب رسميا (وكل طلعة أو غارة كان يشـارك فيهـا عشرات الطائرات). وفي استفسار من قبل عضـو البرلمـان سـير كامبـل (حسـب صـحيفة سـندي تـايمز)، أكدت وزارة الدفاع البريطانية في ردهـا أن الحـرب الجويـة بـدأت فعـلا في أيلـول 2002 بغـارة جويـة تضمنت 100 طائرة للحلفاء، فهل كانت الحرب وليدة اللحظة أو الصدفة؟

المواقع المرتبطة بانتاج الأسلحة الكيماوية في العراق قبل 1991 وعددها (23) موقعا، نقلا عن كتاب (روبرت تشاندلر حروب الغد قرارات الحاضر) عام 1996.



شكل يوضح مواقع الإنتاج المرتبطة بالبرنامج النووي العراقي وعددها (19)، وبضمنها

موقع المفاعل النووي العراقي في التوثية .



Source: International Atomic Energy Agency, *IAEA Inspections and Iraq's Nuclear Capabilities* (Vienna, Austria: April 1992).

الباب الثاني

طلبيه خاصة (Special Order)

الأسلحة التي استخدمت خصيصا لحرب العراق

(لماذا توصف حرب العراق بأنها (حرب)؟، لقد كانت غزوا وأصبحت اليوم احتلالا!.)

أندرو بيتي

كاتب من استراليا

منذ أن بدأت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا، تعدان العدة لغزو العراق كما رأينا في الباب الأول، فإنها بدأت بتجهيز الأدوات اللازمة لتنفيذ السيناريو المعد لتلك الحرب (كما سنرى فيما بعد)، أو بكلام آخر، الأسلحة المناسبة لتحقيق أهدافها وبالكمية المناسبة، في الوقت عينه الذي كانت فيه ترسانة الجيش الأميركي قد استنزفت وأرهقت خلال الحرب على أفغانستان في نهاية 2001وبداية شتاء 2002، فإنها كانت فرصة مناسبة لتجربة بعض الأسلحة والتحقق من مزاياها وتأثيرها الفعلي في ساحة المعركة، والسبل الأفضل لتحقيق النتائج المبتغاة منها، وفي الواقع ان ساحات المعارك في أفغانستان شهدت استخدام بعض الأسلحة لأول مرة، وتطوير البعض الآخر خصيصا لمتطلبات هذه المعارك، فشهدنا وسمعنا كما تناقلت وسائل الإعلام، استخدام أعتدة شديدة التأثير كمّا ونوعا، وذات القابلية على إحداث تدمير شامل لمساحات واسعة وهائلة، مثل القنبلة (قاطعة زهور الربيع) Daisy cutter، والتي يزيد وزنها عن 4500 باوند(حوالي 2 طن) وتقوم بتوليد

كرة نارية هائلة تدمر مساحة شاسعة ولذلك وصفت بأنها تحرق أو تقطع أزهار الربيع!

كما تم تطوير قنبلة ترمى من الطائرات بوزن 7.5طن!، ولأول مرة يـتم اسـتخدام أعتـده مـن قبل القوة الجوية الأميركية أو طيران (الناتو) بمثل هذه الوزن وهذه القدرة التدميريـة الهائلـة (تخيـل فقط سقوط جسم بهذا الوزن من ارتفاع عال وما يحدثه مجرد ارتطامه بـالأرض)، وسـنرى فـيما بعـد أنها طورت وزيدت إلى حوالي 10 طن للقنبلة.

والمثال الآخر هو استخدام وتطوير أعتده للقصف الجـوي تمتلـك القـدرة عـلى تـدمير المخـابئ تحت الأرض، حيث استخدمت خصيصا للكهوف التي قيل أن مقاتلي طالبان تخبأوا فيها داخل الجبال خصوصا في منطقة (تورابورا).

وتشير الأرقام إلى أن وزارة الدفاع الأميركية أعلنت تحـذيرا بعـد انتهـاء المعـارك في أفغانسـتان، أشارت فيه إلى انخفاض مخزونات الأسلحة لـدى الجـيش الأمـيركي بشـكل حـاد خصوصـا في الصـواريخ الموجهة المطلقة من الطائرات والأعتدة المتطورة الأخرى التـي تطلـق مـن الطـائرات وكـذلك صـواريخ كروز بعيدة المدى مما يشكل تهديـدا للأمـن القـومي الأمـيركي!، مـما تطلـب وقتـا لتجهيـز الكميـات المطلوبة من الذخائر والعتاد لإعادتها أولا إلى المستوى المعتاد ومن ثم الاستعداد لشـن صراع جديـد في حالة شن الحرب على العراق.

وعودة إلى موضوع العراق مرة أخرى، فإن تجربـة الولايـات المتحـدة وحلفائهـا العسـكرية في ميدان العراق سابقا، متمثلة بحرب (تحرير الكويت) عام 1991، وعملية (ثعلب الصحراء) المحـدودة عام 1998، أثمرت عن استخدام العديد من الأسلحة لأول مرة وتطوير أسلحة جديدة لمواجهة تحديات جديدة لم تشهدها من قبل ترسانة البنتاغون وعقول مخططيه خصوصا في معارك تمّ فيها

مواجهة الأسلحة الروسية التي هي من صنع العدو السابق (الاتحاد السوفيتي سابقا) لأول مرة في ساحة معركة حقيقية عام 1991.

كان من أول نتائج (عاصفة الصحراء)، ثبوت فشل صاروخ كروز (خصوصا النموذج الذي يطلق من الطائرات جو- ارض)، والذي استخدم بكثافة خصوصا في الأيام الأولى وبدءا من اللحظة الأولى لاشتعال الحرب، حيث أطلق بالعشرات في اليوم الأول من طائرات الشبح ومن طائرات B-52 (تستطيع طائرة الـB-52 حمل 20 صاروخا من نوع كروز)، إذ أظهرت المعارك عدم دقته وسهولة تضليله، وسهولة إسقاطه كذلك!، حيث أسقطت الدفاعات الجوية العراقية العشرات منه، وكان العراقيون في البداية يظنون أنه طائرة صغيرة (وهو يشبه فعلا الطائرة ويبلغ طوله حوالي 6 أمتار).

وكان السبب في وهن هذا الصاروخ (الذي ينتمي لعائلة صواريخ كروز- أو الصواريخ الجوالة) وضعفه، رغم تطوره والتقنية العالية المستخدمة فيه، هو وجود عقل إلكتروني في رأسه يقوم بمعالجة البيانات المرسلة والمستقبلة (عبر الأقمار الصناعية التي يتم توجيهه بواسطتها) ومعالجة الصور الملتقطة عن البيئة المحيطة به أثناء طيرانه بواسطة الكاميرا المزود بها، ولحساسية الأجهزة المزود بها وتطورها، كان يصاب بالعطل بمجرد اصطدام الاطلاقات النارية لمدافع م.ط المضادة للطائرات به حتى وإن لم تصبه بضرر، فإنها تؤدي إلى تعطل الكمبيوتر الموجود فيه وبالتالي سقوطه بعيدا عن الهدف دون أن ينفجر أو انفجاره في الجو، وفي العمليات التالية بدءا من معارك (كوسوفو) والحرب ضد طالبان في أفغانستان تم الاعتماد على نموذج الـ توما هوك[1] من صواريخ كروز لثبوت فعاليته ودقته، وهو يطلق من قواعد بحرية (سفن أو غواصات) أو قواعد أرضية (أرض-أرض)، ويبدأ الإطلاق بالاعتماد على كبسولة وقود صلب تدفع الصاروخ بعيدا لغاية عمل

1: يعني اسمه المطرقة حسب اللغة الهندية للأميركيين الأصليين.

محركه الذي يعمل بالوقود السائل وهو يحلق بسرعة تقرب من ألف كيلومتر/ساعة وتبلغ نسبة الدقة في إصابة الأهداف أكثر من 90% ، ويمكن له حمل رؤوس تقليدية أو نووية، مداه في حالة الرأس الحربي التقليدي 1100كم وفي حالة الرأس النووي ما يقارب 2500كم، مع نسبة خطأ في دقة الإصابة ±33 مترا.

التطوير والتحديث التالي، شمل الدبابة ابرامز، فمنذ البداية وحتى قبل أن تبدأ العمليات عام 1991، عانت الدبابة ابرامز بسبب ظروف البيئة والجو في ميدان المعركة أثناء التدريب والمناورات في السعودية من العديد من المشاكل، حيث إنها لم تصمم للقتال في البيئة الصحراوية (رغم أنها كما توصف أفضل دبابة في العالم)، بل صممت أساسا للمعارك في بيئة أوروبا ضد سلاح دروع حلف وارشو (العدو التقليدي حينها قبل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 وتفكك الكتلة الشيوعية)، حيث سببت العواصف الرملية تعطل كمبيوتر القيادة والتحكم للدبابة، وعطل أجهزة التهوية والتكييف، لذلك تم إعادة تجهيز الدبابة من جديد، بمنظومة تصفية للهواء وأجهزة تكييف مناسبة، إضافة إلى زيادة عرض الجنزير للدبابة، نظرا لوزنها الثقيل جدا، وليتلاءم مع البيئة الصحراوية، ورغم ذلك كان هناك بعض السلبيات على أدائها.

في عام 2002، تم إعادة تجهيز الدبابة ابرامز بمنظومات جديدة لزيادة فعاليتها في الحرب الجديدة، تم تجهيزها بمنظومات رؤية حرارية أكثر تطورا وأجهزة تكييف متطورة رقمية، ومنظومة تصفية هواء مضادة للأسلحة الكيميائية إضافة إلى أجهزة لكشف نسبة الإشعاع الذرّي في الجو المحيط[1]، ومنظومة لتقليل الارتجاج أثناء الحركة، ومعدات أخرى.

1: لأن ارتفاع استخدام القذائف المحتوية على اليورانيوم المنضب من قبل قوات التحالف, يجعل صانعيها يعرفون بأنها ستدخل في بيئة تحتوي على إشعاع ذرّي عالي.

وكانت الدبابة ابرامز بنسختها 2A-1M مزودة بمدفع ألماني أملس التجويف عيار 120ملم يطلق 6 قذائف في الدقيقة، وقادر على استخدام أنواع مختلفة من الذخائر منها القذيفة 829i ذات الرأس المغلف باليورانيوم المنضب قادرة على تدمير أي دبابة معادية على بعد 4-6كلم، كما تم تزويدها بقذائف متطورة من نوع (هيت) M108 وهي من نوع قذائف (المطر المعدني)، تحتوي على حبيبات التنغستن (مسحوق على شكل كرات صغيرة جدا تحتوي القذيفة الواحدة على 1100 شظية أو كرة صغيرة) يصل مداها من 500-1000متر، تستخدم لقتل المشاة وتمزيقهم إلى أشلاء دون إصابة المعدات أو المباني بأي ضرر، وتوفر هذه القذيفة للدبابة إمكانية فك الحصار عن الدبابات الصديقة أو المواضع الدفاعية التي يحاصرها مشاة العدو، كما أنها سلاح فعال ضد فرق أو كمائن الـ RBG، التي غالبا ما تتعرض لها مدرعات القوات الأميركية في العراق.

في عام 1991، تم إدخال نظام الدفاع الجوي (باتريوت)إلى الخدمة وكانت هذه المنظومة جزءا من خطة الدفاع الاستراتيجي الذي يحمي الأهداف العسكرية والمدنية الحساسة داخل الولايات المتحدة، ضد ضربات الصواريخ العابرة للقارات، وتم نشرها لحماية القوات الأميركية داخل السعودية من ضربات صواريخ الـ سكود العراقية، كما تم نشرها في إسرائيل لحمايتها من ضربات الصواريخ العراقية، حيث تم ضرب أهداف منتخبة داخل إسرائيل بواسطة نسخة معدلة ومتطورة من صواريخ سكود- ب على يد العراقيين، وتمت تسمية هذا الصاروخ (حجارة السجيل) من قبل الدوائر العسكرية العراقية تيمّنا بثورة (الحجارة) التي قام بها أبناء الشعب الفلسطيني عام 1987، لكن الصواريخ كانت تفلت من شبكة الدفاع هذه وتصل إلى أهدافها غالبا، بسبب صغر مسار التحليق البالستيقي لصواريخ سكود، مما لا يسمح لمنظومة الباتريرت (رغم تطورها) للحاق بالصواريخ العراقية، وحتى في الحالات التي كان يتم تفجير الرأس الحربي لصاروخ سكود في الجو عند إصابة الباتريوت له، كانت شظايا الانفجار ومخلفاته تسقط على الأهداف المستهدفة أو قريبا منها، وقد شهدنا العديد من الحالات، سقطت فيها شظايا الرؤوس الحربية وبعض الأحيان الرأس الحربي

بكامله لصاروخ سكود، على أهداف داخل السعودية، وبعضها على مدن في البحرين وقطر!، ونظرا لهذا كله تم إدخال العديد من التحسينات على صاروخ باتريوت وظهرت منه نسخ عدة، في عام 2003 تمّ نشر النموذج باتريوت pac-3 المحسن، داخل الكويت وفي قطر لحماية القواعد العسكرية الأميركية، لكن مرة أخرى استخدام العراق لصواريخ الفتح والصمود الأقصر مدى (من 180-200كلم)، استطاعت هذه الصواريخ الهروب من منظومة الباتريوت المحسنة، وسقطت داخل أراضي الكويت، وسقط آخر قبالة البحر عند مدينة الكويت يوم29 آذار، رغم عدم دقة هذه القذائف وافتقارها إلى أجهزة التوجيه، ولم يعلن عن خسائر ذات أهمية بسبب هذه الصواريخ.

ومن التطورات المهمة في حرب غزو العراق، هو الاستخدام الهائل والمكثف للقنابل والأعتدة الذكية، والتي تطلق من الطائرات، وهي قنابل توجه بالليزر أو عبر الأقمار الصناعية، وتستعمل بأوزان عالية (1000 باوند أو أكثر) وتمتاز بقوتها التفجيرية العالية والدقة العالية، وذلك لاحتوائها على نسبة عالية من المتفجرات (تزيد عن 80% من وزن القنبلة) لعدم وجود محرك دافع فيها، إذ تعتمد في حركتها على ايروديناميكية الهواء واحتوائها على زعانف مجنحة وشكلها الانسيابي، مما يساعدها على في الطيران بثبات نحو الهدف، إضافة إلى أنها تلقى من ارتفاعات عالية، ومن بعد يصل إلى 16 كلم أو أكثر عن الهدف (أي دون الحاجة إلى رؤية الهدف) وبذلك يحرم العدو من رؤية الطائرة المغيرة، وعدم إمكانية استهدافها، ويتم تأمين الأهداف للقذيفة الذكية إما بواسطة التوجيه عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية أو الأجهزة المركبة على الطائرة الأم، كما يمكن للقوات

الصديقة أن تحدد الهدف الذي ترغب بتدميره فتقوم بإضاءته بواسطة الليـزر لتقـوم القذيفـة بالبحث عنه وضربه، حيث يمكن لجندي مشـاة أن يسـتخدم أجهـزة ليـزر محمولـة بسـيطة لكشـف الهـدف وإضـاءته للطـائرة المغـيرة، كـما هـو الحـال مـع الصـاروخ هيـل فـاير 114- AGM المضـاد للتحصينات والدروع، كانت أول تجربة للعراق مع هذه القذائف الذكية في عام 1981، عندما ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي (تموز) بقذيفة ذكية طراز GBU-15 (زنتها ألف كيلوغرام) وهـي مـن أول طرز القذائف الذكية الموجهة بالليزر، وأدت الضربة إلى خرق جدار المفاعـل والـدرع الحـامي لـه وتعطيله عن العمل، بل وإيقاف المشروع النـووي العراقـي عمليـا، في تلـك الفـترة، لم يكـن الجـيش الأميركي قد أدخل هذه النوعية من القنابل ضمن ذخيرة أسلحته الجوية وكانت التجـارب والتحسـينات ما زالت مستمرة، بينما كانت إسرائيل قد استلمت هذه الأسلحة، وتمكنت من اسـتخدامها في عمليـة ضربتها للمشروع النووي العراقي، التي استمر التدريب على تنفيذ خطتها ثمانية أشهر.

لكن أول استخدام فعلي لهذه الأعتدة من قبل القـوة الجويـة الأميركيـة كـان في حـرب 1991، حيث كانت نسبة الاستخدام تمثل 10% من الصواريخ الموجهة المطلقة مـن الطـائرات، ولكنهـا كانـت مسؤولة عن 75% من الأهداف التي دمرت بصورة مباشرة! وهذا يعطينا لمحة ولو بسيطة عن فعاليـة هذه الأعتدة ودقتها وشدة قوتها التدميرية، لكن القفزة المهمة هي أنـه في عـام 2003، كانـت نسـبة 90% من الصواريخ التي ضربت بها العاصمة بغداد كانت قذائف ذكيـة، ومـن أنـواع القـذائف التـي استخدمت كانت GBU-12 (تزن حوالي 500 باوند وتوجه بالليزر)، و GBU-31 موجهة بـالليزر(تـزن 2000 باوند، أو حوالي 900 كغم)، والهائلة

GBU-38 (والتي تزن 4500 باوند وتوجه عبر الأقمار الصناعية)[1] وكذلك GBU-39 المفضلة والتي استخدمت بكثرة في حرب العراق، واستخدمت في حرب غزة وعرفت حينها باسم قنابل (دايم)، والتي يقول عنها خبير عسكري تحدث لصحيفة (اوسلو غاردرموين): ربما تجعل سمات سلاح GBU-39منه سلاحا رائجا جدا، فالقنبلة صغيرة وخفيفة - أقل من 6 أقدام طولا ووزنها 285 رطلا، وهو ما يعني أن بإمكان الطائرة أن تحمل أربعة أضعاف حمولتها من الأسلحة، هذا بالإضافة إلى إمكانية إسقاطها من مسافة تبعد 60 ميلا عن هدفها (حوالي96كلم)، وتسمح أجنحة داخلية للقنبلة بالإبحار نحو هدفها وهي تستطيع أن تخرق ثلاثة أقدام من الإسمنت المسلح، كما يمكن وضعها في الطائرات بدون طيار مثل طائرتي Reaper9 وPredator ، وعند مقارنتها مع أسلحة أخرى فهي تعتبر صفقة رابحة.

وهي تستخدم لإصابة الأشخاص بالدرجة الأولى مع إحداث أقل ضرر ممكن بالمباني والمعدات نتيجة لقوة الانفجار!، وللحديث عن القنابل ذات التأثير الهائل والواسع، ثم تطوير واستخدام القنبلة موآب(moabb)، وهي مختصر لمصطلح (Mother Of Air Blast)، أو (أم القنابل) كما يفضل بعض الخبراء تسميتها! يبلغ وزن هذه القنبلة 21000 باوند (ما يقارب عشرة أطنان)، وبكمية من المتفجرات عالية الانفجار التي تحتويها تبلغ 18000 باوند (أو ما يزيد عن 8 أطنان من المواد المتفجرة!)، وكان استخدام قنابل بهذا الحجم جزءا من خطة (الترويع والصدمة) التي أعلن عنها، وللإيحاء بأنه لا توجد أهداف محمية أو محصنة كفاية داخل العراق ضد تأثير الضربات الجوية الأميركية، ولاستخدامها ضد الأهداف المحصنة أو المختبئة في ملاجئ عميقة تحت الأرض.

1: أي ما يعادل 2045 كغم, أو حوالي أكثر من 1700 كغم من المتفجرات.

ومن الأسلحة المطورة حديثا والتي استخدمت وأعلن عنهـا لأول مـرة في حـرب العـراق، هـي القنبلة الإلكترونية E-Bomb أو (Electronic Blast Bomb) وهي قنبلة ينتج عن انفجارها موجـات كهرومغناطيسية هائلة تؤدي إلى تعطيل أي أجهزة إلكترونيـة في مجالهـا، وتسـتخدم لضرب شـبكات الاتصالات ومنظومات الكمبيوتر ومحطات التغذية الكهربائية (وطبعا شبكات الـرادار) مـما يـؤدي إلى تعطيلها وشلها عن العمل بدون تدمير البنية التحتية الخاصة بها أو المباني التي تحتويها.

وفيما بعد أثناء استمرار المعارك، وخلال معركة السيطرة على بغداد، وبسبب كثافة استخدام الصواريخ ضد الأهداف المحصنة، مما أدى إلى استنزاف المخزونات من هـذه الأسـلحة، لجـأت القـوة الجوية البريطانية إلى ابتكار سلاح جديد مـن نوعـه ويسـتخدم لأول مـرة، ضـد مئـات مـن الـدبابات العراقية المتروكة والتي كان قد هجرها أطقمها من رجال الحـرس الجمهـوري والجـيش العراقـي، فـتم تصنيع قنابل من الاسمنت المسلح بوزن 1طن (أي عبارة عن كتلـة صـماء إسـمنتية) يـتم إلقائهـا عـلى الدبابات لسحقها!

وتـم اسـتخدام طـائرة الــ(بريـدتور) لأول مـرة في هـذه الحـرب، وهـي طـائرة بـدون طيـار، اسـتخدمت بكـثرة في الحـرب عـلى الإرهـاب في أنحـاء مختلفـة مـن العـالم، واسـتخدمت بكثافـة في أفغانستان والعراق، وهي يمكنها القيام بمهام التصوير والاستطلاع ومعالجة الأهداف وقصـفها، وهـي من إنتاج شركة GAAS ، ووزنها وزن طائرة صغيرة، تبلـغ قـوة محركهـا 110 قـوة حصـانية، وطـول أجنحتها 15 مترا تقريبا، يمكنها التحليق لمدة 14 ساعة، أو قطع مسافة 740كم عن القاعدة، مـزودة بكاميرا فيديو للتصوير النهاري، وكاميرا أشعة تحت الحمراء متتبعة للحرارة (لأغراض الرؤيـة الليليـة)، ويمكن توجيهها عبر الأقمار الصناعية واستلام

الإشارات منها، يمكنها حمل زوج من صواريخ هيل فاير الموجه بالليزر وكذلك يمكـن تجهيزهـا بقنابل وأعتدة مختلفة.

هذه لمحة عن الأسلحة الفتاكة التي استخدمت لغـزو العـراق، وكـان بعضـها قـد اسـتخدم في حرب أفغانستان، ثم تمّ تحويرها وتطويرها لأغراض عملية غزو العراق أثناء إنتاج الجيل الثاني لتعبئة وتعزيز ترسانة الجيش الأميركي في فترة ما قبل غزو العراق، ومنها ما تمّ استخدامه لأول مرة.

الباب الثالث

عملية حرية العراق

صدمة وترويع.. Shock and awe

(إن أمن الولايات المتحدة، رهن بنتيجة المعركة التي تدور في شوارع بغداد.)

الرئيس الأميركي جورج بوش

في الذكرى الخامسة لهجمات أيلول

رأينا فيما سبق أن الصقور في الإدارة الأميركية قد خططوا منذ زمن أبعد حتى من عام 2000 لغزو العراق، لكنهم وبحسب ما خبروه في الحرب على العراق عامي 1991 و 1998، وحرب المراوغة والاستنزاف منذ عام 1999، وتوقعاتهم بأن العراق منذ العام 1998 وطرده المفتشين الدوليين قد استعاد برامجه التسليحية، وأعاد تعزيز ترسانته العسكرية، فقد رأوا أن الدرب إلى العراق ستكون شائكة ومعقدة، فإضافة إلى وجوب إقناع الكونغرس الأميركي بأن الحرب ستكون سريعة وقليلة التكاليف، كان عليهم وضع خطة حاسمة جدا لقطع الطريق أمام أي احتمال للمقاومة قد يبديه الجانب العراقي.

تمت تسمية خطة غزو العراق بـ(الترويع والصدمة Shock and awe) وتهدف أساسا الاعتماد على القصف المكثف بأسلحة مدمرة جدا، لإثارة الخوف والرعب بحيث تحدث (صدمة) تشلّ العدو تماما[1]، واضع خطة الترويع والصدمة

1: تخيل رجاء حجم الدمار المطلوب إحداثه لزرع مثل مشاعر الخوف والرعب هذه.

هذه هو (هارلان اولمان)، وهو أحد صقور المؤسسة العسكرية، وممـن يطلـق علـيهم تعبـير عقل دفاعي Defense-think tank، بسـبب تـأثيرهم عـلى وضـع الخطـط والاسـتراتيجيات الدفاعيـة للقوات المسلحة الأميركية، وكان رئيسا لهيئة وضع الخطط لسلاح البحرية، ومن تلامذته كـولن بـاول، وهو رئيس مجلس أبحاث الدفاع المرتبط بصورة وثيقة بدوائر البنتاغون.

تعتمد فكرته على (إخافة العدو لحد الموت)، يقول (لا تحتاج إلى الإيذاء والدمار المادي للنصر، فقط إشاعة الخوف من الألم والموت، لإشاعة ذعر شامل هو أمر كاف).

ويفضل اولمان بالنسبة للعراق، فكرة الضرب بصواريخ كروز- الكثير منها مباشرة إلى بغـداد، كانت فكرة اولمان الأساسية المقدمة للبنتاغون، هي ضرب بغداد بـ 800 صـاروخ كـروز عـلى الأقـل في أول يومين، وذلك يعني صاروخ كل 4 دقائق ليلا ونهارا لمدة 48 ساعة، الصواريخ لا تصـيب الأهـداف العسكرية فقط، بل كل ما يصنع الحياة في بغداد، (نريدهم أن يستسلموا، نريـدهم أن لا يقـاتلوا)[1]، كما قال لمراسل محطة CBS (دايفيد مارتن)، (وبذلك تأخذ المدينة بيدك تـتخلص مـن طـاقتهم، مـن إمداداتهم من الماء، في 5، 4، 3، 2 أيام سـيكونون منهـارين جسـديا ونفسـيا واقتصـاديا) - إذن كانـت خطة اولمان أن تنهار بغداد وتستسلم بدون قتال في خمسة أيام ولكنها استمرت أكـثر مـن 21 يومـا في القتال! - ويضيف اولمان (يجب التلويح لصدام بأن أميركا تملك أسلحة لا يستعصي عليهـا شيء مخفـي أو محصن تحت الأرض)، ويمكن التوصل لهذا الإيحاء عن طريق التهديد باستخدام الأسـلحة النوويـة، ويشير اولمان إلى مثال مدينة هيروشيما، وما حصل لها من دمار كوسيلة لإخافة النظام والعراقيين مـن مصير مماثل، وفي نفس الوقت أوعز لوسائل الإعلام بتأكيد الأمـر، حيـث كتـب ويليـام آركـن، ملمحـا بشكل مقصود، وهو كاتب عمود في

1: من مقال بقلم ايراكيرنوس نشر في 2003/2/27 في صحيفة لوس انجلس تايمز.

صحيفة لوس انجلس تايمز في عموده، عن أحدث نوع من الأسلحة النووية في حينه وهي القنبلة B-61 والمسماة (Bunke Buster) أي القنبلة القذرة، وأكد هذا الكاتب زعما عن مسؤولين أميركيين رفيعين بأن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام هذه القنبلة فعلا إذا لزم الأمر.

وقد لعبت القوة الجوية واستخدامها للقنابل الذكية كما تسمى، دورا مهما في تنفيذ خطة الترويع والصدمة، حيث تم ضرب بغداد بأكثر من عشرة آلاف صاروخ من نوع القذائف الذكية، إذ كان 90% من الضربات الموجهة إلى بغداد كانت بأعتدة ذكية، ولنضع مقارنة بسيطة، فقد أشارت الدراسات العسكرية، أنه في الحرب العالمية الثانية، كان الأمر يتطلب 108 طائرة تقذف 648 قنبلة لتدمر هدفا واحداً، أما في الحرب على أفغانستان فقد تمكنت 38 طائرة من تدمير 159 هدفا في الليلة الأولى للحرب، وقد تم فعلا في الساعات القليلة من الليلة الأولى للحرب، ضرب بغداد بحوالي 400 قذيفة موجهة بالضبط كما أشارت خطة اولمان!، إضافة إلى حوالي 1500 طلعة جوية بمئات الطائرات المغيرة.

ورغم دقة هذه القذائف الذكية[1]، إلا أنها لا يمكن إطلاقها في الجو المغبر أو الغائم أو بسبب وجود الدخان، لأن الباحث عن الليزر الذي تزود به هذه القذائف يتطلب خط رؤية واضحة، ونظرا للتجربة التي عاشها الجيش الأميركي في حرب الخليج الثانية عام 1991، عندما لجأ الجيش العراقي إلى استخدام مولدات الدخان وكذلك حرق إطارات السيارات عند الأهداف المهمة للتعمية على الصواريخ الموجهة التي يطلقها طيران التحالف ومن ثم بعد نفاذ قدرة مولدات الدخان العراقية، لجأ إلى حرق عدة آبار نفطية كويتية لعمل ستارة من الدخان! ولهذا تم اعتماد خطة بديلة لتوجيه الصواريخ والأعتدة الذكية سنشرحها فيما بعد.

1: انظر صحيفة كريستيان ساينس مونيتور, مقال (سمارت بومبس) قنابل ذكية في 2003/3/20.

وابتدأت مراحل تنفيذ خطة (الصدمة والترويع)، أولا بالعمل على نقل مقر قيادة القوات الأميركية من الظهران في السعودية إلى قاعدة العيديد في قطر (نظرا للمعارضة التي أبدتها الرياض على انطلاق العمليات من أراضيها لما قد تثيره من سخط شعبي كان قد تصاعد بسبب حرب أفغانستان) وتأهيل معسكرات للجيش الأميركي داخل أراضي الكويت لاستقبال القوات الغازية وتم عرض العطاءات لتأهيل قاعدة العيديد للشركات العالمية منذ يناير 2002، كما تم إطلاق عدة أقمار صناعية تجسسية من نوع (ميستي) لتنضم إلى قافلة أقمار البنتاغون ابتداء من أيلول 2002 ليصبح عددها ستة أقمار متخصصة بمسح أراضي العراق ليلا ونهارا (منها القمر لاكريهول المستمر بالخدمة منذ عام 1992).

وفي نفس الوقت عملت على إعادة تكديس الأسلحة والذخائر التي عانت نقصا شديدا بسبب حرب أفغانستان وإنتاج وتطوير أسلحة جديدة، وعملت من جانب آخر على مضاعفة الغارات الجوية على العراق بشكل يومي خلال عام 2002، وزيادة طلعات طائرة الـ U-2 التجسسية الشهيرة لتصوير الأهداف داخل العراق، واستهدفت هذه الغارات بشكل أساسي قواعد الرادارات ومنصات إطلاق صواريخ أرض- جو التي عمل النظام العراقي على تغيير مواقعها كل عدة أيام تجنبا لانكشافها ومن ثم استهدافها، كما لجأ إلى إخفاءها بالقرب من بنايات مدنية أو وسط الأحياء السكنية ومزارع....الخ، كوسيلة لتشتيت الانتباه عنها، وكانت الطائرات العراقية ردا على هذه الضربات، تطارد الطائرات الأميركية وتقترب من حدود منطقة حظر الطيران وتتوغل داخلها أحيانا، في محاولة لاستفزاز الطائرات الأميركية والبريطانية، ثم محاولة جذبها للتوغل خارج منطقة حظر الطيران في ملاحقتها، حيث توجد منصات إطلاق صواريخ مهيأة إضافة إلى بطريات مدفعية م.ط العراقية داخل الأراضي التي يسيطر عليها الجيش العراقي ويتم فتح النيران على الطائرات الأميركية بمجرد أن تكون ضمن مدى النيران،

كما لجأوا إلى طريقة أخرى، هي تشغيل منظومة التوجيه الراداري الموجودة مع منصة الصواريخ لفترة وجيزة بما يكفي لالتقاط ترددها من قبل الطيران الأميركي، وحينما تقترب الطائرات الأميركية لضرب هذا الهدف الراداري تكون قد دخلت في كمين أعد لها مسبقا! ومع أن الفارق التكنولوجي في الأسلحة كان لصالح الولايات المتحدة بشكل شاسع، إلا أن القوة الجوية العراقية وسلاح الدفاع الجوي التابع لها، لم يتوقف عن محاولات مناوشة الطيران الأميركي والبريطاني والرد على هجماتها، وكذلك محاولة إسقاط طائرات أميركية أو بريطانية، بأمر من الرئيس صدام حسين نفسه، حيث أعلن عن مكافأة قدرها 100 مليون دينار عراقي لمن يستطيع إسقاط طائرة من طائرات التحالف، وتم إعداد عدة خطط لمناوشة الطيران الأميركي، وكذلك محاولة تطوير منظومة الدفاع الجوي العراقية القديمة، فتم تطوير منصات صواريخ سام-2 بتزويدها بمنظومة توجيه رادارية إلكترونية أكثر حداثة وتم تسميتها (منظومة أم المعارك)، كما تم تحوير صواريخ هوك أرض- جو الأميركية الصنع التي استولى عليها العراق أثناء غزوه للكويت، وملاءمتها للعمل مع شبكات الرادار الروسية التي يملكها العراق، وتم تطوير سلاح فعال بجهود عراقية، إذ تم تحوير راجمات صواريخ كاتيوشا أرض- أرض (تحتوي الراجمة على 36 أنبوب إطلاق) إلى منصات أرض- جو، بإضافة صمام تفجير زمني لرؤوس الصواريخ وتُضبط كي تنفجر عند وصولها إلى ارتفاع معين (وهو الارتفاع الذي تحلق فيه الطائرات الأميركية لتفادي النيران الأرضية العراقية)، ويتم استدراج الطائرات الأميركية إلى موقع كمين معد مسبقا عن طريق تقرب طائرة عراقية إلى حدود منطقة حظر الطيران، ثم هروبها بمجرد جذب انتباه الطيران الأميركي إلى منطقة الكمين، حيث تطلق الراجمات جميع صواريخها مرة واحدة، مما يوقع الطائرة المعادية في مصيدة نارية هائلة يصعب الإفلات منها، وقد تمكن العراقيون من إصابة وإسقاط العديد من الطائرات بهذه

الطريقة، منها طائرة تورنادو بريطانية شوهدت تهوي محترقة داخل منطقة حظر الطيران شمال كركوك في عام 1999، كما يعتقد أن العراقيين استطاعوا إصابة طائرة شبح المتطورة رغم عدم اعتراف القيادة الأميركية بذلك.

وابتدأت المعارك في الساعة الثانية و35 دقيقة بتوقيت غرينتش (الخامسة و35 دقيقة بتوقيت بغداد) من صباح يوم 20/ آذار/2003، إثر انتهاء مهلة إنذار وجهه الرئيس بوش إلى الرئيس العراقي صدام حسين لمغادرة العراق، وكانت البداية هي قصف صاروخي عنيف (كما تنبأت خطة اولمان)، واستهدف بعض مباني في بغداد كان يعتقد أن صدام كان فيها حيث أعلنت القيادة الأميركية عن احتمال مقتل الرئيس صدام حسين بشكل كبير في هذه الغارات[1].

ولكن بعد أقل من ساعة ظهر صدام حسين على التلفزيون ببزة عسكرية ومرتديا نظارات طبية سميكة (داعيا العراقيين إلى مقاومة الغزاة)، وفي المساء عبرت القوات الأميركية والبريطانية الحدود من أراضي الكويت لتدخل الأراضي العراقية، واختارت التقدم عبر مناطق صحراوية باتجاه مدينة الناصرية (350 كلم جنوب بغداد)، حيث وصلتها بعد يومين من السير في الأراضي الصحراوية لتواجه بمقاومة عنيفة، وفي اليوم الأول قامت قوة بريطانية (مع إسناد من قوات بحرية استرالية) بإنزال بحري لتأمين والسيطرة على ميناء أم قصر، حيث واجهتها قوة صغيرة من الشرطة العراقية كما أعلنت شبكة (CNN) أن العراق أطلق تسعة صواريخ أرض- أرض باتجاه الحشود العسكرية الأميركية عند الحدود الكويتية، دون أن تذكر الخسائر التي نجمت عنها، وفي يوم 3/23، وهو اليوم الرابع من العمليات، صعدت القيادة الأميركية من قصفها المكثف إذ أطلقت 500 صاروخ من نوع كروز باتجاه بغداد وقامت طائرات التحالف بأكثر من 2000 طلعة جوية، مما فاق الأرقام التي حصلت في اليوم الأول.

1: كما استهدفت الغارات مزرعة تملكها ساجدة زوجة الرئيس صدام حسين شمال بغداد بصواريخ كروز.

وفي 25 آذار عبرت القوات الأميركية حول مدينة الناصرية، بعد تعثر هجومها المتألف من ثلاثة محاور لأسر المدينة، وقامت بعبور نهر الفرات واختارت القيادة الأميركية أسلوب الالتفاف حول المدن لتجنب المقاومة الضارية التي تدافع عن المدن (أي عدم التوقف عند المدن ومحاولة الاستيلاء عليها) بسبب المقاومة العنيفة التي أبدتها مدينة الناصرية وقراها، والتي استمرت بضراوة حتى 2 نيسان، وفي هذه الأثناء ضربت مجاميع من فدائيي صدام خطوط إمداد القوات الأميركية، وتمكنت من أسر 25 مجندا أميركيا، منهم المجندة جيسيكا لينش التي أصيبت بجروح في الهجوم وتم نقلها إلى مستشفى الناصرية، ومنهم كذلك المجند جوزيف هدسون، ولم يعترف البنتاغون في حينه بسقوط أي أسرى، واضطرت القيادة الأميركية إلى استبدال فرقتين أميركيتين لكثرة الخسائر فيها وزجّ الفرقة 101 والفرقة 82 المحمولة جوا وهما من قوات النخبة ضمن قوات المارينز، كما أسندت القيادة إلى قادة أميركيين جدد لقيادة محور الهجوم.

وفي يوم 3/26 أعلنت القيادة العراقية عن إسقاط 122 صاروخ كروز وإطلاق 32 صاروخ من نوع طارق و 3 صواريخ من نوع أبابيل (240 ملم) أرض- أرض باتجاه حشود القوات الأميركية، كما شهدت حادثة أصبحت حديث وسائل الإعلام، عندما تمكن فلاح عراقي عجوز اسمه (محمد عبيد منكاش) من إسقاط طائرة هيلكوبتر من نوع (أباتشي) في منطقة الهندية بمحافظة كربلاء بإطلاقة من بندقيته القديمة نوع (برنو)!، وتم نقل الفرقة 101 المحمولة جوا عن طريق الطائرات لتصل عند أعتاب مدينة النجف (160 كلم عن بغداد) بقفزة واحدة لتجنب أي اشتباكات على الطريق البري ومرة ثانية واجهتها مقاومة عنيفة، وفي 26 آذار، شنت المروحيات الأميركية هجمات باتجاه كربلاء فواجهت مقاومة عنيفة أدت إلى إصابة أكثر من 30 مروحية، اعترف الجيش الأميركي بأنه اضطر إلى سحبها من القتال، وبحسب مراسل الـ CNN فقد شبه الأمر (انهم وقعوا في

عش للدبابير.. تمثل في وابل من نيران الدفاع الجوي)، وينقل عن أحد طياري المروحيات (انه صعق من شدة وكثافة النيران، كان أمرا مذهلا استطاعتنا النجاة)، وفي 27 آذار كانت القوات الأميركية ما تزال عند مدينة (الكفل)، القريبة من النجف، ومرة أخرى تجنبت القوات الأميركية المدن لتتحرك عبر مناطق صحراوية لتصل عند كربلاء (حوالي 100 كلم جنوب بغداد)، وهنا حدثت عواصف رملية يوم 3/27 ، منعت الرؤية ومنعت الجيش الأميركي، من التقدم أو الحركة وخصوصا في ظل انعدام الغطاء الجوي لمدة يومين، وحاول هنا قصي صدام حسين استغلال الفرصة فأمر بتحريك فرقتين مدرعة من الحرس الجمهوري من مواقعها حول بغداد للتقدم ومهاجمة الجيش الأميركي بالقرب من كربلاء.

وفي 31 آذار جرت أول معركة مباشرة بين الحرس الجمهوري والجيش الأميركي أدت إلى انسحاب الحرس الجمهوري بعد تكبده خسائر فادحة، ولقد كشفت الأحداث عن لجوء القيادة الأميركية للكذب إذ أعلنت عن أسر اللواء خالد الهاشمي قائد الفرقة51 (المسماة سارية الجبل) والمدافعة عن شمال البصرة في محاولة للتأثير على المعنويات، ليظهر اللواء خالد الهاشمي على التلفاز في اليوم التالي معلنا أنه لا يزال يقاتل مع فرقته، وفي 3/29 حصل تطور مهم في معركة غزو العراق، إذ حصل تفجير انتحاري عند مدخل مدينة النجف نفذه نائب ضابط سابق في الجيش العراقي بسيارة لاندكروز مدنية أدى إلى مقتل 4 جنود من المارينز بحسب بيان الجيش الأميركي، كما نفذت فيما بعد امرأتان عراقيتان عملية مماثلة يوم 2 نيسان في محيط مدينة الرمادي، وكانت المرأتان قد ظهرتا على شاشة التلفاز العراقي وأعلنتا عن استعدادهما للتضحية بنفسيهما وهما كل من (نوشة مجلي الشمري) و(وداد جمال الدليمي) ونتج عن التفجير بحسب بيان للجيش العراقي تدمير تسعة عجلات أميركية بمن فيها، وكان الرئيس العراقي قد أعلن متأخرا، عن إعطاء مكافأة مالية قدرها 100 مليون دينار لمن يتمكن من

إسقاط طائرة معادية و50 مليون لمن يسقط مروحية أميركية و50 مليون دينار كذلك لمن يأسر طيارا أو يأسر جنديا أميركيا، ومبلغ 25 مليون دينار لمن يقتل طيارا معاديا ومن يقتل جنديا أميركيا مبلغ 25 مليون كذلك ونفس المبلغ لمن يجلب سلاحه الشخصي، وكذلك مبلغ عشرة ملايين لمن يسقط صاروخا من نوع كروز، وكما جرى في حرب الخليج الثانية عام 1991، ارتكب الرئيس العراقي صدام حسين عدة أخطاء إستراتيجية وتكتيكية، بداية لم تكن لديه خطة واضحة المعالم للتصدي للقوات الأميركية (وهذا ما ظهر فيما بعد من شهادات ضباط الجيش العراقي السابق، من غير وحدات الحرس الجمهوري)، أو خطة محددة للدفاع عن بغداد، رغم الإعلان مرارا أن معركة بغداد ستكون ضارية (يسقط على أسوارها أشلاء الأمريكان)! ، وفيما تم الإعلان عن بناء استعدادات دفاعية وحفر خنادق حول بغداد لكن في الواقع لم ينجز أي شيء من ذلك واكتفى بتوزيع فرق الحرس الجمهوري في مواقع حول بغداد، وعدم الثقة بضباط الجيش العراقي وقادته المحنكين، وإعطاء مسؤولية القيادة إلى ولديه عدي وقصي وبعض المقربين منه ممن ليس لديه أي خبرة عسكرية ذات بال، إذ أعطيَ قصي- قيادة الحرس الجمهوري ومسؤولية الدفاع عن بغداد، وكان عدي الابن البكر لصدام مسؤولا عن قيادة فدائيي صدام، وأنيط بـ علي حسن المجيد قيادة قاطع البصرة، كما أعطيت مسؤولية القاطع الشمالي من العراق لـ عزت إبراهيم الدوري (الذي منح منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، وهو أصلا شخص مدني!)، كما امتنعت القيادة العسكرية العراقية عن تدمير الجسور على نهري دجلة والفرات والجسور المؤدية إلى بغداد، لمنع استفادة القوات الأميركية منها وإبطاء تقدمها، وهو ما حصل عام 1991 عندما قصفت طائرات الحلفاء جميع الجسور في جنوب العراق لقطع خطوط النقل للجيش العراقي وقطع خطوط تموينه اللوجستية، مما كان عاملا مؤثرا في إضعاف حركة القوات العراقية، ورغم أن محاور تقدم الجيش الأميركي

المفترضة شبه معروفة، وهي مشابهة لطريقة مهاجمته جنوب العراق عام 1991، إلا أن القيادة العراقية اكتفت بتنظيم الدفاعات حول مدن الجنوب الرئيسية، وإهمال إعداد عقد دفاعية على مقتربات ومحاور الطرق، كمصائد وكمائن هائلة لإيقاف تقدم الجيش الأميركي ومهاجمة خطوط قوافل الجيش الأميركي على طول الطريق إلى بغداد.

كما وافقت القيادة العراقية على الإذعان لمطالب مفتشي الأمم المتحدة بتدمير صواريخ الفتح والصمود (التي تجاوزت ما هو مسموح به من مدى يعادل 150كلم) والتي يزيد عددها عن مائة صاروخ، كما وافقت على تدمير القوالب والعدد الخاصة لإنتاج هذه الصواريخ (وهي خطوة لم تكن موفقة في ظل الغزو المرتقب للعراق)، كما أن ثمة عاملا آخر ساهم في الإرباك الاستراتيجي الذي وقعت به القيادة العراقية العراقية وهو إعلان القيادة الأميركية نيتها شن هجوم من شمال العراق والزحف من هناك باتجاه بغداد، بعد تجميع القوات الأميركية في قواعد داخل تركيا (ومنها قاعدة انجرلك التي طالما حلقت منها الطائرات الأميركية لضرب العراق)، إلا أن هذه الخطة الأميركية التي أعلنت مرارا، جوبهت بالرفض الشديد من قبل رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، حيث رفض أن تكون الأراضي التركية منطلقا للجيش الأميركي للزحف باتجاه العراق، أو حتى استخدام القواعد والمطارات التركية لتقديم الدعم والإسناد للجيش الأميركي، رغم العرض الأميركي المغري (بتقديم عدة مليارات من الدولارات كمساعدة مالية لتركيا، وإلغاء الديون الأميركية على تركيا) واضطرت القيادة الأميركية إلى نقل حوالي عشرة آلاف جندي أميركي جوا بطائرات C-130 من قواعد في ايطاليا وأوروبا عبر اليونان، والتزود بالوقود في بلد عربي، وتم توزيع هذه القوات شمالي العراق وغربي العراق لتأمين موطئ قدم للقوات الأميركية، ولحماية ميليشيا البيشمركة الكردية المعارضة للنظام من مهاجمة الجيش العراقي، كما تم توجيه ضربات إلى

جماعات أنصار الإسلام الكردية لمنعها من مهاجمة البيشمركة أو القوات الأميركية، ورغم عدم حدوث معارك ذات أهمية، ظلت القيادة العراقية تتحوط لهذا الغزو المزعوم، فحشدت ست فرق عسكرية كاملة باتجاه شمال العراق وكانت تحت مسؤولية عزت الدوري كما أسلفنا، حيث ظلت هذه الفرق شبه مجمدة في مواقعها.

ومن جهة أخرى وافقت القيادة العراقية على إدخال المئات من فرق المتطوعين الأوروبيين والأميركيين المعارضين للحرب، ليعملوا كدروع بشرية لحماية مئات المواقع العراقية الحساسة والمواقع ذات الأهمية العسكرية، والمفارقة أن هذه الفرق كانت بقيادة ابنة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني وأحد الصقور الذين خططوا للحرب على العراق، وأن هذه الابنة هي نفسها كانت ناشطة متحمسة في حملة إعادة انتخاب الرئيس الأميركي جورج بوش عام 2004، وحصلت على منصب رفيع في وزارة الخارجية الأميركية كمكافأة على جهودها بعد إعادة انتخاب الرئيس جورج بوش.

والحقيقة أن بعض هؤلاء المتطوعين كانوا عبارة عن جواسيس، قدموا المعلومات والإشارات لطيران التحالف عن طريق استخدام هواتف (الثريا) التي كانوا يستعملونها والتي تعمل بواسطة الأقمار الصناعية[1]، حيث يتم إعطاء إشارة عن طريق هذه الهواتف تلتقط عبر الأقمار الصناعية لتحدد مواقع الأهداف التي ينبغي ضربها، ومما يؤكد هذا الأمر تعرض شاحنتين مدنيتين أردنيتين في أول أيام الحرب في حادثين منفصلين، كانت الشاحنتان تعملان على خط بغداد- عمان لنقل البضائع، وكان سائقاهما يستعملان هواتف الثريا للاتصال بعوائلهم ومقر شركاتهم

1: في تلك الفترة لم تكن توجد شبكة هواتف خلوية في العراق, وبالتالي من يود الاتصال الدولي المباشر يحتاج إلى جهاز (الثريا).

في الأردن، وتم ضربهم على الحدود العراقية الأردنية، بمجرد قيام السائق بإجراء مكالمة عبر هاتف الثريا، وقد أعلنت القيادة الأميركية أن القصف حصل (بالخطأ)!

واستمر القصف على بغداد، ففي 3/28 أعلن من جانب القيادة الأميركية عن قصف بغداد بطائرات B-52 العملاقة حيث ألقت قنابل زنتها 4700 باوند، كما حدثت عمليات قصف بالخطأ كثيرة أحدثت خسائر في صفوف القوات البريطانية (أو ما يعرف بخسائر النيران الصديقة)، ومن هذه الحوادث التي استطعنا رصدها، في 3/27 حدثت خسائر كبيرة في صفوف القوات البريطانية المهاجمة للبصرة، قيل أن سببها دبابتان بريطانيتان أطلقتا النار بالخطأ ضد قوات بريطانية! ، وسقوط طائرة مقاتلة من طراز F-18 يوم 4/3 بواسطة صاروخ باتريوت (حسب زعم البيان الرسمي الأميركي)، وكذلك سقوط طائرة تورنادو بريطانية يوم 4/23 بإطلاق صاروخ باتريوت كذلك، وفي 3/26 تم تفجير سوق شعبي في منطقة الشعب ببغداد بقصف جوي أميركي استهدف بنايات مدنية أدى إلى خسائر فادحة، تذكرنا بحادثة ملجأ العامرية الكارثية في عام 1991، كما تم ضرب السفارة الصينية ببغداد بصاروخ موجه ذكي (مما لا يدع مجالا للشك أو الخطأ)[1]، واستمر قصف العاصمة العراقية والمدن الكبرى بلا هوادة مسببا سقوط مئات الضحايا من المدنيين العراقيين.

وفي 27 آذار دارت معركة عنيفة بالدبابات حول مدينة البصرة بين الجيش العراقي والفرق المدرعة البريطانية (وصفت بأنها أكبر معركة دبابات خاضتها القوات البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية) وأدت إلى دخول القوات البريطانية إلى أجزاء من مدينة البصرة التي استمرت بالمقاومة ضد حصار القوات البريطانية حتى السابع من نيسان، حيث أعلنت قيادة الجيش البريطاني عن

1: أغلب الظن أن قصف السفارة الصينية كان متعمدا, حيث أعلن حينها عن لجوء عائلة الرئيس صدام حسين إلى سفارة دولة كبرى لغرض إخراجها خارج العراق, وكانت روسيا قد عرضت حماية عائلة صدام, وقد تم ضرب موكب دبلوماسي خرج من السفارة الروسية للتوجه خارج العراق بسبب الظن أن صدام كان مختبئا ضمن الموكب.

سيطرتها على مركز المدينة (رغم استمرار المقاومة في جيوب عدة داخل المدينة).

معركة المطار

في يوم 4/5 ، تقدمت قوات مدرعة أميركية من اتجاهين مختلفين بغرض السيطرة على مطار بغداد الدولي (الذي يبعد 20كلم عن بغداد)، وهي المعركة التي كثر الحديث واللغط عنها باعتبارها حدثا فارقا، وكانت القوات الأميركية قامت بإنزال جوي لقوات غرب المطار، وقدمت هذه القوات من أماكن تمركزت فيها غرب العراق وقامت بالدخول إلى محيط مطار بغداد، الذي كانت أجزاء من مدرجه الرئيسي، قد وضع عليها تلال من الأتربة والرمال لمنع طائرات التحالف من الهبوط فيه واستخدامه كمطار، وقامت قوات من فدائيي صدام ووحدات الجيش المدافعة عن المطار، بمقاتلة القوات الأميركية وإبادتها فيما يعرف بالصفحة الأولى من معركة المطار، حيث دارت معركة قاسية استخدم فيها فدائيو صدام حتى السلاح الأبيض، ويتكتم الجيش الأميركي حتى الآن على تفاصيل المعركة وحجم خسائره الحقيقية، وبحسب تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية[1]:

((كانت معركة المطار مرحلة فارقة في غزو العراق وظلت تفاصيلها غامضة بعد أن تكتمت الولايات المتحدة على مجرياتها، فيما لم ينج أحد من العراقيين الذين شاركوا فيها ليروي أسباب الانهيار السريع للقوات العراقية خلالها - كذا-)).

وبعد شيوع أخبار المعركة، توجهت قوات من الحرس الجمهوري والمتطوعين العرب للدفاع عن المطار، ولكن حسب محلل غربي (فإن القوات الأميركية لم يكن من الممكن أن تتقبل أي هزيمة أو مقاومة)، ولذلك يعتقد ضباط عراقيون سابقون، أن القوات الأميركية استخدمت أسلحة محرمة في معركة المطار -الصفحة الثانية- لتجنب هزيمتها، وربما قنبلة نووية تكتيكية، وبحسب قائد

1: نشرته صحيفة العرب اليوم في 2007/4/9

الحرس الجمهوري السابق الفريق أول سيف الدين فليح الراوي (إن القوات الأميركية استخدمت قنابل نيوترونية ضد الجيش العراقي أثناء معركة المطار عام 2003) وأضاف قائد الحرس الجمهوري في برنامج بثته قناة الجزيرة الفضائية في الذكرى الرابعة لغزو العراق (إن الجنود العراقيين الذين كانوا من قوات النخبة قاتلوا حتى الموت ولم ينج أحدٌ منهم خلال تلك المعركة التي جاءت قبل أربعة أيام من استكمال القوات الأمريكية احتلال العاصمة بغداد)، ويكمل (إن الأسلحة النيوترونية التي استعملها الجيش الأميركي تقتل البشر وتحرق الأجساد تماماُ، لكنها تبقي الأسلحة والأبنية سليمة)، وأكد (ان الجيش الأميركي استخدم أيضا في معركة المطار قنابل تزن تسعة أطنان، وقنابل فسفورية حارقة قادرة على إحراق منطقة عمليات بحجم سرية عسكرية، إضافة إلى عوامل تشل القدرة).

وطبقا للعقيد سعد الغراوي (حرس جمهوري)، الذي ساهمت وحدته في الدفاع عن المطار، قال في حديث لصحيفة (القدس) في 2008/4/29، (أن القوات الأميركية استخدمت سلاح إبادة جديد من نوعه، حيث أبيدت نصف قواتنا تقريبا في المطار، بقنبلة واحدة ألقتها الطائرات الأميركية، كان انفجارها غريبا لم أر مثله، ونورها أزرق وصل إلى عنان السماء عاليا[1]).

وبعد إبادة القوات العراقية المدافعة عن المطار، وشل قدرة من تبقى منها بواسطة قنابل موآب وعوامل الأعصاب، قامت قوات مدرعة أميركية باستكمال احتلال المطار، وفي اليوم الثاني حاولت قوات من الحرس الجمهوري الخاص (SRG) مدعومة بقوات حرس جمهوري، استعادة السيطرة على المطار ولكنها لم تفلح، بسبب قوة القصف والإسناد الجوي الاميركي.

ويبرر العقيد سعد العزاوي فشل الحرس الجمهوري بقوله (إن قواته أنهكت تماما بسبب خروجها من مواقعها وأصبحت مكشوفة تماما للقصف الجوي

1: مما لا شك فيه أن العقيد العزاوي يصف انفجار القنبلة النيوترونية التي تحدث عنها الفريق سيف الدين الراوي.

ولقد أجبرنا على التحرك عدة مرات من بغداد إلى كربلاء وبالعكس ذهابا و إيابا، وكان ذلك بأوامر مباشرة من قصي صدام حسين).

وفي يوم 4/8 ، أعلن عن سقوط F-15E وفقدان طياريها، كما أعلن عن سقوط طائرة A-10 بصاروخ ضمن المناوشات حول المطار، وفي نفس اليوم تم قصف دار في حي المنصور ببغداد ب4 قنابل زنة الواحدة 2000 باوند خلفت حفرة كبيرة محل موقع الدار، وكان يتوقع وجود الرئيس صدام حسين في اجتماع مع مسؤولين كبار منهم مدير المخابرات، فتم استهداف البناية، إلا أن صدام غادر البناية مسرعا قبيل الغارة بربع ساعة، وفي نفس اليوم تقدمت 30 دبابة ومدرعة أميركية من الجنوب الشرقي لبغداد لتقف على أبواب بغداد، وفي صباح 4/9 وصل الأميركيون بدبابتهم إلى ساحة الفردوس وسط بغداد، حيث قامت دبابة أميركية باقتلاع تمثال صدام حسين يرافقها حوالي مائة عراقي انهالوا بالضرب على تمثال صدام، في مشهد إعلامي متلفز أمام أنظار العالم قصد به أن يكون رمزا لسقوط نظام صدام حسين، وأصبح هذا المشهد يعرف بـ(سقوط بغداد) ونذيرا بانتهاء سيناريو المعارك في عملية (حرية العراق)!

رغم استمرار المعارك في أماكن أخرى من بغداد والعراق، ففي نفس الوقت (كما ظهر من شريط فيديو فيما بعد) كان الرئيس صدام يتجول في منطقة الأعظمية وسط حشد من مؤيديه حيث خطب فيهم قائلا أنه يعتذر منهم وأنه قد (خدع وتعرض للخيانة من المقربين إليه!)

وبعد يومين سقطت مدينتا كركوك والموصل (شمال العراق) بيد ميليشيا البيشمركة الكردية، بعد التفاوض مع قادة الفرق العسكرية التي تدافع عنها على تسليم المدينتين سلميا مع ضمان سلامة أفراد الجيش المدافع عنها، وفي 4/13 أعلن عن العثور على سبعة جنود أميركيين كانوا أسرى لدى الجيش العراقي منهم

قائد طائرة أباتشي، ولقد شارك في عملية الغزو 18 ألف عجلة همفي، و1000عجلة قتال مدرعة نوع (برادلي) وأكثر من 800 دبابة ابرامز و1200طائرة هليوكبتر و2000 شاحنة نقل جنود و400 ناقلة مدرعة نوع ام88، و1500 ناقلة للمعدات!

وهكذا خُتمت صفحات معارك (حرية العراق)، لتبدأ معارك أخرى!

الدول المشاركة في الحرب على العراق

قبل الحرب تكون ائتلاف من عدة دول سمي بـ (ائتلاف الراغبين) كانت الدول الرئيسة فيه والمؤيدة للحرب هي (الولايات المتحدة، بريطانيا، واسبانيا، واستراليا)، مجموع القوات المشاركة قدرت بـ 300.800 ألف جندي، وكانت القوات تتألف بشكل رئيسي من:

الولايات المتحدة	:250 ألف جندي
استراليا	:2000جندي
المملكة المتحدة	:40 ألف جندي
كوريا الجنوبية	:600 جندي، زيدت فيما بعد إلى 6000جندي
بولندا	:2600 جندي
الدانمارك	:2000جندي

كما شاركت 10 دول أخرى بقوات رمزية، شكلت مجموع القوة الغازية، وبعد انتهاء عملية (حرية العراق) في 2003/5/1، وبعد أن طلبت الولايات المتحدة مساعدة المجتمع الدولي، ازداد عدد الدول المشاركة ليصل إلى 49 دولة، انسحبت منها عدة دول بسبب تعرض قواتها إلى عمليات هجومية:

اسبانيا : انسحبت بعد تعهد رئيس الـوزراء المنتخـب ثابـاتيرو بالانسـحاب إثـر تفجـيرات مدريد 2005.

ايطاليا : انسحبت في 2005 بعد تعـرض قواتهـا إلى هجـوم عـلى قاعـدتها في الناصريـة في 2004/3/12 مما أدى إلى مقتل 19 ايطاليا وإصابة آخرين.

السلفادور : انسحبت في 2006 بعد تعرض قوتها الصغيرة إلى هجوم ومقتل خمسة جنود من أفرادها.

الفلبين : انسحبت بأمر الرئيسة غلوريا اوريو بسبب تعرضها لهجـمات أدت لمقتـل بعـض أفرادها.

وقد شاركت اليابان من جهتها بقوة من سـلاح الهندسـة للمشـاركة في عمليـة إعـادة إعـمار العراق، وتمركزت قواتها في محافظة المثنى في جنوب العراق.

وبانسحاب القوات البريطانية في عام 2009، لم تتبق قـوات مـن قـوات الائـتلاف في العـراق سوى القوات الأميركية.

الفصل الثاني

جنرالات البنتاغون:

صعوبة مواجهة المسلحين..

الباب الأول

تطور تكنيكات المتمردين!

(الاستخدام الواسع للقنابل الصاروخية من قبل المقاومة العراقية، يمثل تحديا جديدا قاتلا للقوات الأميركية في العراق.)

صحيفة الواشنطن بوست
في *2008/7/9*

منذ أن بدأ الغزو الأميركي للعراق، والعراقيين الذين اختاروا رفع السلاح يفاجئون خصومهم في كل مواجهة وفي كل يوم، بدءا بالفلاح العجوز الذي استطاع إسقاط مروحية أميركية من طراز (أباتشي) ببندقيته القديمة من نوع (برنو)، مرورا بكمائن الأر بي جي ضد الدبابات والعمليات النوعية ...الخ، وقد استخدم المتمردون في بداية الاحتلال الأميركي، مختلف أنواع الأسلحة والمتفجرات، وكل ما وصلت إليه أيديهم تقريبا، وخصوصا في الأيام الأولى بعد انهيار النظام السابق، حيث كانت تتوفر كميات هائلة ومتنوعة من الذخيرة من مخازن الجيش العراقي السابق، فتم اللجوء إلى قصف معسكرات الجيش الأميركي بالهاونات وصواريخ الكاتيوشا، وراجمات الصواريخ الصغيرة...الخ، وبعضها كان يقصف يوميا على مدى أعوام، ففي عام 2007، اضطر الجيش البريطاني إلى الانسحاب من إحدى قواعده في محافظة ميسان تاركا إياها للنهب من قبل السكان المحليين، بسبب تعرضها للقصف بالهاونات يوميا لأكثر من عامين!

ولجأ البعض إلى استخدام الصواريخ التي تطلق من الطائرات وصواريخ أرض- جو، بعد تحويرها بشكل بدائي وتزويدها بفتيل إشعال يدوي وإطلاقها باتجاه معسكرات الجيش الأميركي، رغم افتقادها إلى الدقة ووسائل التوجيه، فان مجرد انفجارها كان يحدث الرعب والخوف في صفوف القوات الأميركية، وفي عام 2004 عندما بدأ تشغيل مطار بغداد الدولي واستقباله لرحلات الطيران المدني، قام المسلحون من المناطق المحيطة بالمطار، بنصب الكمائن للطائرات الكبيرة الحجم وإطلاق الصواريخ عليها أو استهدافها بالمدافع الرشاشة، حيث تكون مازالت منخفضة بارتفاعها في بداية تحليقها من المطار، مما يجعلها هدفا سهلا لنيران المسلحين، كما لجأوا إلى قصف مدرج المطار نفسه وإصابة بعض الطائرات الجاثمة، وتمكنوا بهذه الطريقة من إسقاط عدة طائرات منها طائرة C- 130 هيركوليز أميركية، وأعلنت جماعات عراقية مسلحة منها (كتائب ثورة العشرين) مسؤوليتها عن هذه العمليات، التي أدت إلى توقف رحلات النقل الجوي إلى بغداد للعديد من شركات الخطوط الجوية، لفترة ليست بالقصيرة.

ولجأ المتمردون إلى ابتكار وسائل متعددة في تنويع هجماتهم والتمويه على الكمائن التي يعدونها لدوريات الجيش الأميركي، ولم يوفروا شيئا لم يتم استخدامه، فتم تنفيذ هجمات بواسطة حمير أو كلاب حيث يتم إطلاق هذه الحيوانات المحملة بالمتفجرات باتجاه القوات الأميركية، وحينما تقترب من هذه القوات يتم تفجيرها عن بعد ، ويتم تفخيخ الحيوانات الميتة، ووضعها في طرق مرور دوريات القوات الأميركية، وعندما تتوقف الدورية ويقترب الجنود من الحيوان في محاولة لإبعاده عن الطريق يتم تفجيره، كما تم استخدام عربات بيع النفط (الكيروسين) التي تجرها الحمير كعربات مفخخة، ويذكر أن قصف فندق الرشيد الذي كان مقرا للأميركيين والعاملين في المنطقة الخضراء في عام 2004 أيام حكومة بريمر، تم بواسطة عربة بيع نفط متجولة تم تحوير خزانها ليخفي

راجمة صواريخ كاتيوشا قصيرة المدى!، تم استخدامها فيما بعد لضرب فندق الرشيد، وتـم تنفيـذ هجـمات بواسـطة السـيارات والشـاحنات المفخخـة وهجـمات بواسـطة دراجـات بخاريـة! واستخدمت صهاريج نقل الوقود والغاز المعبأة بالوقود، كسيارات مفخخة لا يتم الشك فيها!

وعندما زادت ثقة المسلحين بأنفسهم، لم يكتفوا بأسلوب الكمائن أو العمليات الانتحارية أو التفخيخ، بل قاموا بخوض معارك مواجهة ليست قصيرة مع وحدات من الجيش الأميركي، والانسـحاب قبل تدخل الطيران، وفي بعض الاحيان كانـت هـذه المعـارك تمتـد بـالرغم مـن هـذا التـدخل الـذي لا يحسمها عادة غيره، ففي الأيام التي تلت الكشف عن فضيحة (أبي غريب) وما تعرض له السجناء من تعذيب وإهانة، تم استهداف هذا السجن بالصواريخ بشكل يومي، لكن تقارير وسائل الإعلام نقلـت أخبارا عن معركة خاضتها قوة كبيرة من المتمردين استمرت لأكـثر مـن سـاعتين، حيـث تـم في البدايـة استهداف حاجز التفتيش عند بوابتين مختلفتين من بوابات السجن بسيارتين انتحاريتين وحينما تجمـع الجنود الأميركان حول مكان الحـادث، تـم ضربهـم بقاذفـات الأر بي جـي، وحيـنما تـدخلت القـوات المدافعة عن السجن، شارك عشرات من المسلحين بمهاجمتهم بالأسلحة الرشاشة ومدافع الهـاون، كـما تم قصف السجن نفسه بالهاونات في نفس اللحظة لإثارة الاضطراب والبلبلة، وحدثت معارك مماثلـة في مدن مختلفة مثل الرمادي والكرابلة وغيرها.

ووصف الجنرال الأميركي جون كـين الـذي كـان يشـغل منصـب نائـب رئـيس أركـان الجـيش الأميركي قبل حرب 2003[1]، الجماعات المسلحة العراقية بأنها (قابلة للنمو ومرنة) وأنهـا (تملـك القـدرة على تحقيق مفاجأة جوهرية) وأضاف قائلا

1: في مقابلة نشرتها صحيفة (ذا هيل) المعنية بشؤون الكونغرس في نيسان 2005, وقدمت صحيفة الدستور الأردنية تقريرا عنها.

(.. والطريقة لعمل ذلك هو في زيادة مستوى ونوعية هجماتهم، وربما أيضا هدفهم)، وقال بأن الأهداف لمثل هذه الهجمات المفاجئة تشمل قواعد ثابتة مثل مقرات القوات الأميركية في معسكر الحرية قرب مطار بغداد الدولي، والقوافل العسكرية الأميركية والمدنية التي تنطلق من تلك القواعد وقوات الأمن والجيش العراقي، وأشار إلى أن (معظم هذه الهجمات سوف تكون موجهة ضد قوات الأمن العراقية لتقويض الثقة بها وأيضا لأنها أكثر عرضة للهجمات).

وفي تقرير نشرته صحيفة الواشنطن بوست في نفس الفترة يذكر أنه (تسبب تصاعد الهجمات في هروب وحدات كثيرة من قوات الأمن والجيش العراقي وتركها مواقعها، واعترف الرائد في الجيش الأميركي جون ريد، أنه لم يتبق من الكتيبة العراقية في منطقة الحصيبة والعاملة بمعيته قرب الحدود العراقية السورية، سوى 30 جنديا من أصل 400 جندي وقال أنهم لن يعودوا إلى الخدمة!).

وكنموذج على هذه العمليات النوعية المفاجئة، ما قامت به جماعة (أنصار السنة) بتاريخ 2 آب 2005، من عملية قالت أنها قتلت فيها ثمانية من جنود مشاة البحرية الأميركية (المارينز) وأسرت جنديا تاسعا في هجوم شنته على دوريتهم في غرب العراق وقالت الجماعة في بيان على شبكة الانترنت (إن أسود التوحيد تمكنوا من قتل ثمانية راجلة من قوات المارينز في بروانـّة شمال مدينة حديثة)، وأوضح البيان أن الكمين نصبته المجموعة بعد أن (رابط المجاهدون في تلك المنطقة تسعة أيام بلياليها بانتظار نزول القوات الأميركية فيها) وتابعت المجموعة أنها كانت تنوي أسر هؤلاء الجنود (وهم أحياء لكنهم بدأوا بإطلاق النار فما كان من المجاهدين إلا فتح وابل من أسلحتهم الرشاشة يساندهم إخوانهم بقذائف الهاون قبل وصول الطائرات الأميركية) مؤكدة (بعد مدة قصيرة هاجم المجاهدون قوات المارينز مع إطلاق نار كثيف فهلكوا جميعا إلا واحدا كان مصابا لكن لم تكن

إصابته برأسه) وأوضحت الجماعة أن الجندي (ظل يستنجد بالمجاهدين فأسروه، وهو الآن في قبضتنا..)، وأعلن الجيش الأميركي عن مقتل ستة جنود من مشاة البحرية المارينز في حديثه في هذا الهجوم، فيما قال المتحدث باسم البنتاغون (في حينها) برايان وايتمان (لا أملك أي معلومات تتعلق باختفاء أحد من عناصرنا) رغم أن المجموعة التي أسرته أظهرت شريطا يصوره فيما بعد على الانترنت!

وقد اعترف مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بأن رجال الجماعات المسلحة يواصلون ابتكار أساليب جديدة لتحسين إمكاناتهم في أجهزة التفجير الأمر الذي يزيد من مصاعب قوات الاحتلال في تطوير أساليب لمواجهتهم، وقالت وثائق سرية للبنتاغون إن (أساليب العدو المتطورة جدا مستمرة بالتحسن..) ونقلت صحيفة (الواشنطن بوست) في تقريرها[1]، عن إحدى وثائق البنتاغون السرية أنه بعد نجاح قوات الاحتلال في تشويش إشارات الراديو بين المهاجمين وأجهزة التفجير (المقصود تفجير العبوات الناسفة عن بعد لا سلكيا)، فإن المهاجمين سرعان ما استعادوا القدرة على ابتكار أساليب لتفجير مباشر لا يمكن التشويش عليها، وقالت الوثيقة التي وزعت في حينه على القيادات العسكرية الأميركية لتوضيح جهود رجال البنتاغون ضد أجهزة التفجير أن (رجال الجماعات المسلحة بدأوا في الصيف الماضي بدفن القنابل في حفر تحت الطرقات وتعبيد الحفر بعد ذلك، كما أنهم يستخدمون حيوانات ميتة كأمكنة لوضع المتفجرات، ووضع أجهزة تفجير أصغر في أكياس بيضاء موجودة على الطرقات التي تسلكها الدوريات الأميركية)، وذكرت وثائق البنتاغون السرية أيضا أن رجال الجماعات المسلحة يستخدمون حتى أجراس الأبواب الكهربائية، وأجهزة الإنذار في السيارات، وأجهزة الهاتف الخلوية ولعب السيارات للأطفال كأجهزة تفجير، وقالت إحدى الوثائق (إذا أوقفت أحدهم وهو يحمل معه كمية من أجراس الأبواب

1: نُشر يوم 2005/4/25 وأعادت صحيفة الدستور نشره.

أو لعب السيارات، فإن المحتمل أن تكون قد قبضت على مفجـر..)، ويقـول الجـنرال كـين (بأن الحرب ضد الجماعات المسلحة كانت عادة في القرن العشرين الماضي تسـتغرق 12 عامـا، ولكننـا بدأنا نشاهد بعض النجاحات في العراق بعد عامين)[1].

كما لجأ المسلحون إلى سلاح القنص، كسلاح فعال في التصدي للجيش الأميركي بدون التعرض لخسائر، سواء بصورة فردية أو عن طريق تشكيل مجموعات متخصصة بهذه العمليات.

وطور المسلحون أسلوبا آخر هو زرع العبوات الناسفة على جوانب الطرق المعبدة بـدلا مـن الطريق نفسه، ومن ثم تفجير هذه العبوات المبتكرة عن بعد، أو ببساطة بواسطة فتيل إشعال بدائي في حالة كانت الأهداف ساكنة أو متوقفة، ومكنت هذه الطريقـة مـن إصـابة العديـد مـن العجـلات المدرعة أو عجلات الهمر للجيش الأميركي، بل تمكنوا حتى من تفجير كاسحات الألغـام الأميركيـة التـي يفترض بها أن تفتح وتنظف الطرق من الألغام وتسير عادة في مقدمة الـدوريات والأرتـال الأميركيـة في أول بادرة من نوعها، لسبب بسيط كون الألغام والعبوات مزروعة على جانب الطريـق وليسـت أمـام خط سير الكاسحة، وعدد الكاسحات الأميركية التي دمرت أو أعطبـت يشـكل نسـبة لا بـأس بهـا مـن مجمل العربات التي دمرت في عامي 2007 و2008، كما تمكن المسلحون بهـذه الطريقـة مـن اختيـار العجلة التي يريدون ضربها من بين مجموع الرتل المار فاستطاعوا ضرب العجلات التي تحمل قـادة أو ضباط برتب رفيعة..!

وقد أعلنت قوات الأمن العراقية أنها عثرت في المـدائن جنـوب بغـداد عـلى معمـل لصـناعة قوالب إسـمنتية مخصصـة لحمايـة الأرصـفة، لكنهـا محشـوة بـالمتفجرات لاسـتخدامها في مثـل هـذه العمليات.

1: يمكن أن نرى لمحة عن هذه النجاحات التي يتحدث عنها في الفصل المخصص لخسائر الجيش الأميركي.

وفي منتصف عام 2007، ومع تغيير نغمة وسائل الإعلام والإدارة الأميركية من توجيه أصابع الاتهام باتجاه سوريا بأنها تقدم الدعم للمسلحين في العراق، وتحويل وجهة أصابع الاتهام إلى إيران بدعم ما أصبح يعرف بتنظيم القاعدة المرتبط بإيران، أعلن جنرال أميركي، أن إيران تدعم المسلحين وتقدم لهم أنواع متطورة من الأسلحة، مثل صواريخ 240 ملم وصواريخ (ميثاق1) التي تستهدف الطائرات، وقاذفات الأر بي جي 29 المضادة للدبابات (ربما هي المقصودة بتصريح صحيفة الواشنطن بوست المنشور في 2008/7/9 والذي ذكرناه في بداية هذا الفصل) وكذلك تزويدهم بصواريخ الكاتيوشا، وفيما بعد إدخال تطور جديد على أسلوب العمليات باستخدام العبوات الناسفة اللاصقة وكواتم الصوت.

وفي تقرير نشرته وكالة الصحافة الفرنسية في آذار 2010[1]، من بغداد، نقلت عن عددٍ من مسؤولي الأمن العراقيين قولهم إن (تنظيم القاعدة المرتبط بإيران) يغتنم الجانب الإنساني، في التعامل مع الآخرين بأساليب متنوعة لتنفيذ مآربه في نقل المتفجرات والسيارات المفخخة، مؤكدين أن بعض هذه الأساليب لا يمكن أن يتخيله عقل بشري، ويروي مسؤول أمني كبير - طلب عدم ذكر اسمه بحسب الوكالة- أن (الإرهابيين يستخدمون أساليب متنوعة بحيث يغيرون تكتيكاتهم في كل مرة، مستندين إلى الجانب الإنساني لدى المواطنين بشكل لا يمكن للعقل البشري أن يتخيله) ويقول ضابط آخر (استخدام النساء وسيلة للتمويه في العديد من الأعمال كنقل الأسلحة والأحزمة الناسفة وأخيرا العمليات الانتحارية)، ويضيف (رغم الظروف الأمنية الصعبة، فإن الكثير من رجال الأمن لا يجرؤون على تفتيش النساء فضلا عن عدم وجود كوادر نسائية أمنية في كل المناطق باستثناء العتبات المقدسة لدى الشيعة)، بدوره يقول ضابط آخر (إن التحقيقات في

1: عنوان التقرير كان (القاعدة: تنوع أساليبها في العراق بشكل لا يمكن تخيله).

التفجيرات الانتحارية التي قيل إن نساء نفذنها دلت على العكس، فبعض الانتحاريين يرتدون ملابس نسائية والمرأة في مجتمع إسلامي شرقي، أمر شبه مقدس، لا يمكننا التمعن في جسدها خصوصا إذا كانت ترتدي العباءة)، ويضيف أنه وفي أسلوب مختلف (قام أحد الانتحاريين بتفريغ خزان وقود سيارته لملئه بالمتفجرات، وأمسك بينما كان يقود سيارته بقارورة بنزين يخرج منها أنبوب مباشرة إلى المحرك لإعطاء فكرة أن جهاز دفع البنزين إلى المحرك عاطل عن العمل، وهي طريقة شائعة في العراق) - يقصد لدى من تتعطل سيارته- ويتابع قائلا (هل بإمكانك أن تتخيل أن رجال الأمن على الحواجز سيوقفونه؟ بالعكس سيحاولون مساعدته لكي يمر بسرعة لأن القارورة تحتوي خمسة ليترات فقط) ويضيف (إن هذا الشخص قام بتفجير سيارته قرب حاجز آخر للتفتيش في منطقة الدورة).

وبدوره يشير صاحب مطعم في الكرادة وسط بغداد، أن (مجموعة تنكرت على أنها عائلة من رجل وامرأة وطفل، أوقفت سيارة مفخخة أمام مطعمي الذي يعج بالزبائن الأمر الذي جعلنا نطمئن.. وبعد لحظات انفجرت السيارة وأودت بالعشرات بين قتيل وجريح) ويؤكد مصدر أمني أن القاعدة لجأت إلى (أسلوب العائلة لتبديد أي انطباع خاطئ).

وثمة أسلوب آخر استخدمه المسلحون، هو عبر نقل سيارة مفخخة على ظهر شاحنة خاصة تستخدم لقطر السيارات العاطلة، مما يجنبهم الخضوع للتفتيش!

ويقول المسؤول الأمني الكبير الذي سبق ذكره (إن تفجيرات تازة قرب كركوك التي راح ضحيتها نحو مائة شخص وأدت إلى انهيار أكثر من مئة منزل، تمت عبر استخدام شاحنة محملة بالطحين مع ثلاثة عمال فوق الحمولة، وقال السائق لقوات الأمن أنها حصة تموينية!) ويضيف أنه تم استخدام (شاحنة محملة ببراميل مياه بلاستيكية كبيرة الحجم في تفجير وزارة الخارجية الصيف الماضي) مما أوقع

حوالي مئة قتيل وستمائة جريح مشيرا أن القاعدة تستخدم (الإطارات الاحتياطية للشاحنات عبر تفريغها من الهواء وحشوها بالمتفجرات)، كما يستخدم تنظيم القاعدة أسلوبا آخر في التفخيخ من الصعب اكتشافه، حيث يقوم خبراء في حدادة السيارات، بتفكيك حافلات متوسطة الحجم، وإزاحة الكراسي لصنع حوض يتم حشوه بأطنان من المتفجرات قبل إعادة الكراسي إلى مكانها، ووجه الضابط انتقادات (إلى رجال الأمن لأنهم لا يفتشون حافلات كهذه حتى لو أشار جهاز كشف المتفجرات إلى وجود أمور مشكوك فيها، وهم يرون من الصعوبة تفتيش كامل السيارة فيتركونها تمر) ويضيف أن الكثير من عمليات التفتيش روتينية وفاشلة، فقوات الجيش تقوم بتفتيش صندوق السيارة إذا حامت الشكوك حولها، لكن هناك أجزاء أخرى قد تكون محشوة بالمتفجرات مثل الأبواب أو الكراسي أو خلف لوحة القيادة).

لكن هناك عمليات نوعية تستهدف القوات الأميركية، ومن الأمثلة عليها، ما أعلن عنه في كانون الثاني 2008، أثناء عمليات مشتركة في جنوب مدينة الموصل للجيش الأميركي مع الجيش العراقي، في حادث - اعتبر الأول من نوعه بحسب بيان الجيش الأميركي - حيث تم إطلاق النار من قبل جندي عراقي على جنود أميركان، وأدى إلى مقتل ضابطين وإصابة 4 جنود، وأعلن الجيش الأميركي في بيان له أن (جنديين أميركيين قتلا خلال عمليات مشتركة للجيش العراقي في محافظة نينوى على يد جندي عراقي تعمد إطلاق النار عليهما على ما يبدو) وأضاف البيان: (لأسباب ما تزال مجهولة، وجه جندي عراقي على الأقل نيرانه عمدا على ما يبدو فقتل الكابتن رودي اينمان والسرجنت بنجامين بورتل) وقال العميد مطاع الخزرجي قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي (إن الضابطين قتلا أثناء دورية مشتركة للقوات العراقية والأميركية في غرب الموصل - الواقعة على بعد 390كلم شمالي بغداد) وأضاف (إن مسلحين هاجموا الدورية وإن الجندي

استغل الوضع وقتل الضابطين، إضافة إلى إصابة ثلاثة جنود أميركيين ومترجم عراقي جراء إطلاق النار من الأسلحة الخفيفة، وأشار العميد إلى أن الجندي كان مندسا في صفوف الجيش العراقي وهو من عناصر المسلحين، وأنه تم اعتقاله على الفور والبدء باستجوابه)، وثمة عملية أخرى مشابهة، إذ فتح الجندي في الحرس الوطني (عمر توفيق عبدالله) النار على جنود أميركيين، فقتل 4 منهم وأصاب اثنين آخرين، أثناء عملية دهم مشتركة في مدينة الفلوجة، أثناء دخولهم لمنزل عراقي، ولاحظ أنهم قاموا بمضايقة فتاة عراقية تبلغ من العمر 17 عاما، وكانت لوحدها في المنزل، ولم يكن معها سوى والدها وهو شيخ ضرير طاعن في السن، فقام بإطلاق النار دفاعا عنها[1]، وقتل الجندي على الفور طعنا بالحراب من الخلف، وكذلك حادثة إطلاق الجندي قيصر سعيد الجبوري النار من سلاحه الشخصي على الجنود الأميركيين، إثر اعتدائهم على المدنيين في الموصل، فقتل ثلاثة منهم وأصاب 4 بجراح، قبل أن يُقتل بنيران الجيش الأميركي، مثل هذه العمليات التي رشح إلينا القليل منها، إنما تعكس أصالة العراقيين وغيرتهم على كرامتهم وحفاظا على محرماتهم، وهي بالتالي تتقاطع كليا مع ما ينفذه تنظيم القاعدة من عمليات تستهدف المدنيين بالأساس وإثارة النعرات الطائفية في أسلوبها وأهدافها.

1: أعلن عن هذه الحادثة في 2008/10/12, وتناقلت أخبارها عدة قنوات فضائية, نخص بالذكر منها قناة (الشرقية) وقناة (الرافدين) وغيرها.

قادة القوات الأميركية في العراق

- الجنرال تومي فرانكس	2003 - 2002	هيأ لعملية غزو العـراق، وقـاد قـوات الائتلاف أثنـاء عمليـة (حريـة العـراق) وكوفئ على عمله، بترقيتـه إلى منصـب قائد القيادة الوسطى[1].
- الجنرال ريكاردو سانشيز	2004 - 2003	أثــرت عــلى عملــه فضــيحة ســجن أبوغريب، فتمت إقالته من منصبه.
- الجنرال جون أبوزيد	2005 - 2004	تــولى القيـادة بعـد تـداعيات فضـيحة (أبوغريب)، وسـاهم في سـحق التمـرد في مدينة الفلوجة، وكـوفئ عـلى ذلـك بترقيتـــه إلى منصـــب قائـــد القيـــادة الوسطى.
- الجنرال جون فاينس	2006	لفترة قصيرة فقط لحـين تـولي بترايـوس القيادة.
- الجنرال ديفيد بترايوس	2008 - 2006	شـهدت فترتـه تحسـن الوضـع الأمنـي وانخفـاض عمليـات العنـف الطـائفي، رقي إلى

1: القيادة الأميركية الوسطى, هي المسؤولة عن القوات الأميركية المنتشرة في أنحاء العالم, وعن العمليات الحربية خارج الولايات المتحدة, وبذلك فإن العمليات في العراق وأفغانستان, تخضع لسيطرة القيادة الوسطى التي يقع مقر قيادة عملياتها في قاعدة العيديد في قطر.

		منصب قائد القيادة الوسطى.
- الجنرال ريموند اوديرنو	2008- وحتى أيلول 2010	تسلم القيادة بعد بترايوس وأشرف على سحب أعداد كبيرة من القوات الأميركية من العراق، وتسليم عدد من القواعد العسكرية الأميركية إلى القوات العراقية.

الباب الثاني

دبابات أميركية..!

(رسالتنا واضحة: إن ما شاهدتموه في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول 2001، وما شاهدتموه أخيرا في أفغانستان والعراق لاشيء مقارنة بما سترونه لاحقا .)

من رسالة لأيمن الظواهري

على الانترنت

الدبابة أم-1 ابرامز، فخر الصناعة الاميركية وفخر سلاح الدروع الاميركي وتعتبر رأس الحربة ضمن سلاح الدروع الأميركي، وهي دبابة المعركة الرئيسية، صممت هذه الدبابة في بداية الثمانينات لتكون السلاح الضارب في مواجهة دبابات الاتحاد السوفيتي (في حينها) وخصوصا دبابة المعركة الرئيسية المتفوقة في حينها تي-72 الروسية، وخليفتها فيما بعد تي-84، أنتجت هذه الدبابة بموديلات مختلفة منذ ذلك الحين، فكان منها النموذج الأول A1-M، ثم 1A-1M، وأخيرا النموذج المتطور 2A-1M، الذي شارك في عملية غزو العراق، لكنها منذ ذلك الحين اهتزت صورتها وتعرضت لضربات مدمرة، رغم إدخال العديد من التحسينات وإضافة العديد من التجهيزات التي صممت خصيصا للحرب في العراق (كما رأينا في فصل سابق)، مثل الكاشفات الحرارية، وأجهزة التكييف الرقمية وأجهزة ملونة لعرض الخرائط، يقول الكاتب ستيفن كومارو في مقال نشرته صحيفة يو اس تودي في مطلع العام 2005، واصفا وضع هذه الدبابة في الحرب

(إن الدبابة الأميركية ابرامز صممت خلال الحرب الباردة لتتلقى أعتى الضربات من أفضل الدبابات الروسية، ومن المستغرب أن يتم تدمير العديد منها بقنابل المتمردين العراقيين ذات التقنية المنخفضة وكذلك المدافع المحمولة)، وسبب هذا الكلام أنه ابتداء من بداية الحرب في آذار 2003، ولغاية الفترة التي كتب فيها المقال، تقول الحكومة الأميركية أن 80 من هذه الدبابات قد دمرت بشكل أدى إلى إخراجها من الخدمة وإعادتها إلى الولايات المتحدة علما أنه خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، لم يعلن الجيش الأميركي سوى عن تدمير 18دبابة فقط خلال المعارك البرية والتي واجهت فيها لأول مرة فعليا غريمتها الروسية تي-72 في المعارك التي واجهت فيها قوات من الحرس الجمهوري العراقي في الطريق إلى البصرة والتي عرفت فيما بعد باسم (معركة الدبابات).

وقد يبدو هذا الرقم ضئيلا، ولكنه ليس كذلك، لكونه يمثل مؤشرا خطيرا لقيادات الجيش الأميركي، لما تمثله (هذه الدبابة) من تقنية عالية وتطور واعتبار الجيش الأميركي هذه الدبابة أنها أفضل دبابة في العالم، وأنها الدبابة التي لا تقهر.. في ظل التكتم الذي يفرض على الأرقام الحقيقة للخسائر حيث يرفض الجيش التحدث عن تفاصيل تدمير الدبابات من قبل المتمردين، كيلا يقدموا معلومات يستفيد منها العدو (نحن حريصون جدا حول تقديم المعلومات..) يقول جان فينيغان المتحدث باسم قيادة موارد الجيش، ولكن ثَم إحصاءات تعطينا صورة أوضح رغم القليل المجتزأ الذي يعطى لنا، حيث إن حجم الخسائر في دبابات الـ ابرامز، تعتبر هي الأقل من مجموع الخسائر في بقية أنواع العجلات والعربات المدرعة التابعة للجيش الأميركي، ولكن في الحقيقة فإن حوالي 70% من عدد دبابات الـ ابرامز العاملة في العراق (البالغ 1100 دبابة إجماليا) قد تعرض للإصابة بنيران العدو وإن كانت أغلبها إصابات سطحية أو غير مؤثرة كما يدعي القادة الأميركيون،

(ويقول القادة إن هذا الخراب غير مستغرب نظرا للاستخدام الكبير لدبابة ابرامز ولأن المتمردين مصممين على تدميرها).

الدبابة ابرامز (وقد سميت على اسم النبي إبراهيم) هي دبابة متطورة جدا في فئتها - دبابة معركة رئيسية ثقيلة- يزيد وزنها عن 65 طنا، تمتاز بتصميم درعها المتميز المجوف أو ما يسمى بالدرع (الساندويتش) وهو نسخة عن درع (الشوبيوم آرمور) بريطاني الصنع، وهو عبارة عن درع من طبقتين تفصل بينهما طبقة عازلة من السيراميك المقاوم للحرارة، لامتصاص سرعة وحرارة القذائف الصاروخية في حال اختراقها للطبقة الأولى من الدرع، يبلغ سمك درع ابرامز 600ملم في المقدمة (تتمكن صواريخ الأر بي جي 7 من اختراق 30سم في الصفيح المدرع عند المدى المؤثر الذي هو 330متر)، وبسبب تصميم الدبابة ووضع المحرك خلف الدرع الأمامي، فيتوجب توفر مقذوف يستطيع اختراق 1300ملم من الدرع ليتمكن من النفاذ في حالة ضربها بشكل مباشر! وذلك يجعلها تتميز بقابليتها على تحمل أعتى قذائف الدبابات والصواريخ المضادة للدروع، كما تم إدخال تدريع إضافي على البرج وجوانب الدبابة بالذات لتتمكن من تحمل قذائف الأر بي جي الروسية الصنع والمعروفة بكونها سلاح المشاة الخفيف والأكثر فعالية رغم قدمه (سمك درع الدبابة على الجوانب 400ملم وعلى جوانب البرج 400ملم)، فقط عند مؤخرة الدبابة يبلغ سمك الدرع 250ملم مما يجعله واهنا نوعا ما أمام الأر بي جي 7 ، وكذلك لوجود فتحة عادم المحرك في الخلف، درع الدبابة الأمامي مصمم بطريقة تجعل زاوية انحداره عن المقدمة حادة جدا، لتجعل القذائف تنزلق بعيدا ولذلك يصعب إصابتها إصابة مباشرة مؤثرة، وحتى لو أصيبت فإن تركيبة درعها السميك والمميز كما شرحنا سابقا تجعلها عصيبة على التدمير، ولذلك وقف رجال المقاومة العراقيون وكذلك (فدائيو صدام) في بداية الحرب، مذهولين عندما واجهوا هذه الدبابة عن قرب لأول مرة، حيث بدت وكأنها

تستعصي على ضرباتهم، وكانت قذائف الأر بي جي تنزلق بعيدا عنها، وحتى أفضل الرماة لم يستطيعوا إصابتها..!

واعتقدوا حينها فيما يشبه السحر انها تصدر إشعاعا أو تشويشا يفقد الصاروخ اتجاهه، ولكن خبراء الجيش العراقي وجدوا حلا بسيطا جدا، حيث قاموا بوضع الطين على مقدمة القذائف أو عزلها بشريط بلاستيكي لاصق وبذلك قللوا من سرعة وقوة ارتطام القذائف بسطح الدبابة المنحدر وبذلك يجعلوها، تنفجر فوق السطح نفسه، رغم انزلاقها عليه، ولكن درعها مع ذلك كان منيعا كفاية ليقلل من احتمالية تدميرها تدميرا كاملا ولذلك لجأوا إلى تكنيك آخر أصبح هو التكنيك المفضل في حرب الشوارع اليومية الشرسة، يقول ستيفن كومارو كاتب المقال:

(تكنيك مفضل، هو تفجير قنبلة على ناصية الطريق على أمل تفكيك جنزير الدبابة ويلحق المتمردون بها وهم يحملون قاذفات قنابل محمولة- يقصد الأر بي جي- ومدافع رشاشة يستهدفون المناطق الأقل تصفيحا خاصة مؤخرة الدبابة حيث المحرك الأكثر عرضة للخراب).

ويقول الكولونيل راس غولد الذي كان يقود فرقة مدرعة في العراق وهو الآن رئيس أركان في مركز آرمر التابع للجيش، (إنه عدو يحسن التفكير ويعرفون مواطن الضعف في الدبابة ويعرفون أين يضربوننا) ويضيف الكولونيل حسب المقال (نظرا لتصميمها لخوض معارك ضد الدبابات، وضع درع الدبابة الثقيل في المقدمة لكن في المدن العراقية يتسلل المتمردون من الخلف، ويطلقون النار من على الأسطح، ويفجرون الألغام تحتها)، ويقوم الجيش الأميركي حاليا بتطوير دبابة ابرامز لمواجهة متطلبات المعارك في العراق وتطويرها بما يلاءم ذلك، بما فيها توفير حماية أفضل لغرفة المحرك في الخلف.

وحسب جميع المعطيات التي ذكرناها يمكن أن نفهم قلق قادة الجيش الأميركي وحقيقة هذه الأرقام وما تعنيه فعلا من خسارة فعلية للقوات الأميركية في العراق، خصوصا حينما نعرف أن سعر هذه الدبابة هو 4 ملايين دولار، فحينما نتحدث عن تدمير 80 دبابة، يعني خسارة 320مليون دولار على الأقل دون الحديث عن كلفة تصليح الـ70% من عدد الدبابات الكلي والتي أصيبت، وهو ما يعني حوالي (800) دبابة مصابة أو متعرضة للهجوم وهذا كله فقط لغاية مطلع 2005، (إنه قتال قذر وقريب) يقول مقال في مجلة آرمر، مجلة الجيش الرسمية، حول حرب الدبابات كتبه مجموعة من الضباط بقيادة الميجور بيتر تشاريللي من فرقة المدرعات الأولى، ويضيف المقال: يجب الحذر من الاستغناء عن أو التقليل من المدرعات الثقيلة، فبينما يحدّث الجيش معداته، يحذر الضباط ويجادلهم بأن وجودها غير ضروري جدا لمواجهة المتمردين الأقل تسليحا (أسلحة غير متطورة ولكنها أسلحة كفوءة جدا).

إن هذه اللمحة عن محنة الدبابة ابرامز في حرب العراق، والتي كانت توصف بأنها أفضل دبابة في العالم، يوضح لنا حجم المأزق الذي عاشه الجيش الأميركي في حرب المدن العراقية ومدى شراسة المقاومة وقوتها.

الباب الثالث

(جوبا).. قناص بغداد

منذ العام 2004، ورغم تكتم السلطات الأمريكية ومحاولتها التستر على الأمر، تسربت أنباء عن قناص عراقي، يثير الرعب في صفوف القوات الأمريكية في بغداد، بسبب الخسائر التي يوقعها في صفوف الجنود، الذين كانوا يتداولون أخبار ضحاياه وتحركاته، فهذا القناص الشبح، يستغل أي نقطة واهنة في الدرع الواقي للرصاص الذي يلبسه الجندي أو أي جزء مكشوف من جسده، ذراعه، ساقيه، الوجه لتسديد إصابة مباشرة قد تكون قاتلة وفي بعض الأحيان كان يكفيه أن يخرج الجندي رأسه من برج القيادة في الدبابة، ليرديه قتيلا، ومن خلال الحوادث المتكررة والمتشابهة في أسلوب العمل، اعتقد الجنود أنها من عمل شخص واحد (قناص ماهر).. كان يعمل لمفرده بصبر وتأن شديد في مراقبة الجنود الأميركيين الذين يقومون بالدوريات أو أعمال الحراسة في شوارع بغداد، وعندما تحين الفرصة المناسبة يقوم بإطلاق رصاصة واحدة من بندقيته ولا يكرر إطلاق النار سواء أصاب الهدف في مقتل أم لا، وحتى لو سنحت له الفرصة لإصابة جندي ثان أو أكثر فإنه لا يفعل، بل ينسحب بهدوء من ميدان المعركة، تاركا الجنود الأميركيين في حالة رعب وذهول إلى حد جعلت كل جندي أميركي يقوم بشوارع بغداد يفكر فيه، ويلتفت حوله مفكرا (هل سأكون الهدف التالي؟)، لم يكن هناك ما يدل عليه، أو ما يتركه وراءه، كل ما يمكن الاستدلال به عليه، هو صوت فرقعة الإطلاق من بندقية (تبوك)[1]، وسقوط جندي أميركي وسط زملاءه مضرجا بالدماء ونظرا لطريقة عمله ودقته في إصابة الهدف، سرت اشاعة غامضة بأنه ضابط

1: اسم النسخة العراقية الصنع من بندقية القنص الروسية, والتي صنعت في زمن النظام السابق.

سابق في الجيش العراقي السابق وبرتبة عقيد ربما، وبعد تواتر الروايات عن الحوادث التي أودت بحياة جنود أميركيين، كتبت صحيفة الغارديان تقريرا بقلم مراسلها روري كارول، من بغداد بعنوان (قناص شبح يبتلع معنويات الأميركان في بغداد)، كتب فيه عن الرعب الذي خلفه هذا القناص في صفوف الجنود الأميركيين وتأثيره على نفسياتهم، وكان قد أثار قلق الجيش الأميركي إلى درجة تخصيص كتيبة كاملة[1] من القوات الأميركية للقيام بمطاردة هذا الشبح هي الكتيبة 64-1 والتي تنطلق من معسكرها في الرستمية، حيث تقوم بتطويق مكان أي عملية قنص تحدث في محيط 1.5كم من مكان الحادث، وتقوم بتفتيش أسطح البيوت والبنايات، في سبيل القبض على هذا القناص، الذي أطلقوا عليه اسم (جوبا Juba) كشفرة حتى لا يتم الكشف عن عمليتهم في البحث عن قناص، وطوال ثمانية أشهر متواصلة من البحث لم يستطيعوا العثور على أي أثر له، لذا يقول أحد الجنود من هذه الكتيبة (إنه شبح، لا يمكن القبض عليه..!)، وحتى أنه استطاع قتل اثنين من أفراد هذه الكتيبة وإصابة ثلاثة آخرين على الأقل - حسب ما جاء في المقال- ، ويقول الجندي ترافيس بوريس (22سنة) من أفراد الكتيبة (إنه جيد جدا)، (في كل مرة كنا نترجل من دباباتنا أنا متأكد أن كل واحد منا كان يفكر فيه في مؤخرة رأسه، فهو خطر جدي بالنسبة لنا)، وبسبب قدرته على إصابة أهداف على بعد أكثر من 200متر إصابات مميتة، يقول كولونيل من هذه الكتيبة (إنه لابد أن يكون له زملاء يساعدوه، في المراقبة وتحديد الأهداف، ومن ثم الفرار، وإخفاء آثاره)، وفي عام 2005 تناقلت مواقع الانترنت شريط فيديو نوعية تصويره سيئة، يصور جنودا أمريكيين يسقطون بنيران قناص، حمل الشريط اسم (جوبا) وكان السبب في ذيوع شهرة هذا القناص.

1: تعادل تقريبا من 500 -700 جندي.

وبسبب نجاعة عمله والخسائر الملموسة التي أحدثها في صفوف القوات الأميركية، اقتدى العديد من الجماعات المسلحة بعمله وانشأوا خلايا للقنص، تعمل مفردة أو بشكل زمر، كما انشأت ميليشيا (جيش المهدي) جماعات للقنص قامت بعمليات ضد الأميركيين في مدينة الصدر، وحسب تقرير كتبه (دافيد رايت) لقناة ABC الأميركية، ونشر في 30 نوفمبر2006، إن هناك370 قتيلا في صفوف الجنود الأميركيين سببها إطلاق نار قناصة، وأكثر من ألف إصابة بسبب إطلاق نار من أسلحة خفيفة، وإن نشر شرائط الفيديو عن قناص بغداد ساهم في تزايد عمليات إطلاق النار من الأسلحة الخفيفة على الجنود الأميركيين.

وفي تشرين الأول 2006، بمناسبة شهر رمضان أصدر قناص بغداد شريطه الثاني بعنوان (قناص بغداد) الذي تبناه ما يعرف بـ(الجيش الإسلامي) الذي عمل على توزيع الشريط على أقراص حاسوب (CD) وتوزيعها مجانا على مناصريه ومؤيديه في بغداد والمناطق التي يسيطر عليها (في حينه)، وإذ لاقت المشاهد التي احتواها الشريط استحسان وتأييد طبقات واسعة من أبناء الشعب العراقي (خصوصا من الرافضين لوجود قوات الاحتلال في العراق، حيث ان عمل قناص بغداد يستهدف فقط القوات الأميركية ولا يتأثر من جرائه أي مدني، كما انه يبتعد عن إثارة النعرات الطائفية كما تفعل المفخخات والهجمات الانتحارية)، وكان لهذا الشريط فور بثه تأثير معنوي كبير في العالم العربي والدول الغربية، وأعلن الجيش الإسلامي عن إنشاء كتيبة متخصصة بالقنص في صفوف أعضاءه، كما انشأ موقعا على الانترنت باسم (قناص بغداد) وتحول جوبا أو قناص بغداد إلى أسطورة.

وقالت مؤسسة جيمس تاون الأميركية الفكرية المتخصصة بدراسة الإرهاب في تقرير لها نشر عام 2007، (سواء كانت حقيقة أو مفبركة اعلاميا،

أصبح أسطورة لتمجيد الوطنية والتشجيع على الجهاد) ودعت إلى تطويق هذا التهديد على الفور، وكان قناص بغداد قد ادعى في شريطه الثاني، قتل 143 جنديا أميركيا منهم ما يزيد عن 26 ضابطا أميركيا برتب مختلفة، وإصابة حوالي 600 جندي بجروح مختلفة، وعلى أثر الأصداء الواسعة التي خلفها شريط قناص بغداد في 2006 ادعت الداخلية العراقية على لسان الناطق باسمها اللواء عبدالكريم خلف في 30 نوفمبر 2006، أنها ألقت القبض على المدعو نزار علي الجبوري وقال انه هو قناص بغداد الحقيقي، (طبقا لمراسل الـABC دافيد رايت)، ومن الجدير بالذكر أن قناص بغداد وبحسب الشريط الذي بث على الانترنت، قال انه يعتمد في عمله على القواعد وسياقات العمل للقناصة الأميركيين، أي أنه يقاتلهم وفقا لطريقة تفكيرهم وأسلوبهم في العمل نفسه، وأنه استمد هذه القواعد من أحد الأدلة المعتمدة في قواعد ومعسكرات الجيش الأميركي لأساليب القنص ويعرف هذا الدليل بـ(القناص الشامل) The ultimate sniper، وهو كتاب وضعه الميجر المتقاعد جون بلاستن عام 1993 ليكون دليل عمل للقناصين الأميركيين، وتم في العام 2006 تنقيحه وتهذيبه ليتوافق مع متطلبات (بيئة الحرب على الإرهاب).

وبسبب الاهتمام الذي أثاره عمله كقناص، فانه توجد حاليا عدة مواقع على الانترنت تحمل اسم قناص بغداد، رغم المنافسة التي يواجهها من أشرطة الفيديو التي يبثها تنظيم القاعدة عن طريق المواقع التابعة له والمؤيدة لأفكار الجهاد السلفية ورغم المحاولات العديدة من قبل الإدارة الأميركية لإغلاق مثل هذه المواقع وملاحقتها، فان هناك على الأقل موقعا واحدا لقناص بغداد، على محرك البحث (غوغل) مدعوم من قبل Blog Boster، بحسب تقرير مؤسسة (جاوا Jawa) الذي قام بالتقليل من أهمية ظاهرة قناص بغداد، وقال انه أسطورة مفبركة لفقها بعض الجهاديين بغرض إثارة المشاعر المعادية لأمريكا، وانه لا وجود لشيء

اسمه جوبا أو قناص بغداد وانه عمل مجاميع مـن القناصـين تـابعين للجماعـات المسـلحة، واستدل بذلك على اختلاف دقة الإصابة أو طريقة العمل كما ظهر في شريط (جوبـا3)، كـما قلـل مـن نسبة الخسائر التي أحدثها قناص بغداد، وقال التقرير أن الشريط يظهر جنـودا يسـقطون، ولا دليـل على إصابتهم أو موتهم!

وفي نهاية عام 2007، أصدر الجيش الإسلامي شريطا جديدا اسماه (قنـاص بغـداد3) والـذي يطلق عليه الأميركيون اسم جوبا بحسب وكالة فرانس برس (وتميز الشريط الجديـد، بمواصـفات فنيـة عالية الجودة، وتضمن 28 دقيقة من مشاهد تنفيذ قنص لجنود أميركيـين في مكـان وتـاريخ يسـتحيل تحديدهما كما الوحدة التي استهدفت ومصير الجنود الذين أطلق عليهم النار)[1].

ويظهر في الشريط رجل ملثم ينتمي إلى الجيش الإسلامي في العراق، وهو أحد أبرز الفصائل السنية المقاتلة في البلاد (والذي خاض حربا مفتوحـة لطـرد تنظـيم القاعـدة في حينهـا)، ويعـرف عـن نفسه بأنه آمر كتيبة القنص في هذا التنظيم، وكان الـذي يحـاوره يخاطبـه بلقـب (العقيـد)، ويقـول الرجل (نريد أن ننقل للعالم، وخصوصاً للشعب الأميركي الـذي يـزج بأبنائـه للمـوت، كـذب حكومتـه وخداعها)، مضيفا (نشفق على الشعب المسكين لـذلك نحـاول إيصـال الحقيقـة لـه مـن خـلال هـذه الأفلام، لكي نظهر لهم ماذا يجري لأبنائهم هنا) ويضيف الرجل (إن الجيش الإسلامي بث حـوالي ألـف إصدار عن عملياته وإذا تتبعناها، فسنلاحظ عددا كبيرا من عمليـات القصـف بالهاونـات والصـواريخ والعبوات)، ويتابع قائلا (إن كل عبوة تنفجر بعربة عسكرية تسفر عن مقتل ثلاثة إلى خمسة جنـود، أما الصواريخ والهاونات فتوقع عددا أكبر، فكم سيكون عدد القتلى؟)، ويؤكد الرجل نفسه

1: حسب تقرير الوكالة, والحقيقة ان الشريط يتضمن أكثر من ذلك بكثير.

وموضحا سبب أهمية الأشرطة الخاصة بعمليات القنص (إن العدد كبير جدا ولكن العدو يستغل عدم ظهور صور لقتلى من الأميركيين فيكذب ويعطي أرقاما مضحكة، لكنها في عمليات القنص، الأمر مختلف وهذا سبب أهمية أشرطتنا (التي تحاول واشنطن منع بثها). ويوضح الأمر أيضا أنه (في مسائل القنص يظهر التصوير، الجندي الأميركي قتيلا، وهذا ما جعل الإعلام العالمي يهتم بالإصدارات كثيرا)، مؤكدا أن الأميركيين عززوا إجراءاتهم المضادة في مواجهة القناصة، وتظهر في الشريط المؤلف من جزأين (قرصي CD) مجموعة من المقاتلين الذين يرتدون ثيابا سوداء وملثمين بكوفية حمراء[1]، ويتدربون على القنص في أرض صحراوية لا يمكن تحديدها، ويقول آمر كتيبة القنص في الجزء الثاني من الشريط (نعتبر أنفسنا في سلاح القنص متفوقين على العدو الأميركي).

ويقول كاتب مقال الغارديان السابق ذكره، في وصفه للقناصة الأميركيين الذين يحاولون اقتفاء أثر قناص بغداد، إنهم ليسوا محظوظين مثل خصومهم العراقيين، فنادرا ما يجدوا هدفا لإصابته في بغداد، ورغم استخدامهم لأجهزة الكشف الحرارية ومعدات الرؤية الليلية في مراقبتهم لمناطق عملهم، فانهم لم يستطيعوا أن يحددوا أي أثر لقناص بغداد، حيث يقول العريف مايك (31 عاما)، (نحن محترفون، وهناك فرق بين عملنا وبين مهووس يحمل بندقية، ولكن مع ذلك فإن حياتنا ليست مدعاة للفخر) وبعد مهمة استمرت لـ24 ساعة مع زملاء له من كتيبة القناصة قضوها على سطح بناية، أكلوا خلالها طعاما رديئا وتبولوا في قناني مياه فارغة، لم يستطيعوا تبين أي أثر لـ جوبا الذي يبدو أنه آثر الابتعاد في عمله إلى الشرق بعيدا عن مراقبتهم وكل ما لمحوه طوال الليل هو ومضات لقذائف الهاون (أطلقها أفراد الجماعات المسلحة، يقول المراسل روري كارول في

1: بحسب تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية منشور في 2008/1/6 في صحيفة العرب اليوم.

حزيران 2005 جرت احتفالات كبيرة في مدينة الرمادي إثر مقتل 4 من قناصة البحرية الأميركية الأشداء على يد المتمردين أثناء محاولتهم لتعقب بعض القناصة التابعين للمتمردين).

ويذكر أن قناة الزوراء الفضائية (التي يملكها مشعان الجبوري) قامت ببث لقطات من أشرطة فيديو (قناص بغداد) بشكل متكرر وساهمت كثيرا في ترويجها، وبحسب ما جاء في شريط (جوبا3) فإنه قد تم من خلال عمليات القنص، مقتل ما يزيد عن مئة جندي أميركي، وإصابة 154 جندي آخر وقتل 5 ضباط أميركيين، وقتل ستة قناصين أميركيين.

الفصل الثالث

(معنويات منهارة)

الباب الأول

جنود أميركيون فارون!

(إن كارثة العراق من دون تسوية يمكن أن تفيض وتغمر كل ما هو حولها.)

هنري كيسنجر

وزير الخارجية الأميركي الأسبق

الضغط المعنوي والجسدي الهائل الذي تعانيه القوات الأميركية وهي تقوم بمهماتها في بيئة غريبة عنها وتعتبرها هي معادية تماما، حيث يتعرض الجنود الأميركيون يوميا إلى عشرات العمليات القتالية، وطول فترة الخدمة التي يقضيها الجندي داخل العراق بعيدا عن الولايات المتحدة، مما كان له آثاره والتي بدأت تظهر وتطفو على السطح، رغم عدم انتهاء الحرب وعدم انتهاء تجربة الجيش الأميركي الدموية في العراق لحد الآن، ليمكن حصر وقياس آثارها على صحة ونفسية الجنود الأميركيين، إلا أن بوادرها تشير إلى أعراض وأمراض تزيد بكثير عما قيل عن تجربة الجيش الأميركي في حرب الخليج عام 1991، حيث عانى الآلاف من الجنود الأميركيين الذين شاركوا في حرب (تحرير الكويت) كما تسمى من العديد من الحالات والأمراض النفسية، وكلفت هذه الحالات الإدارة الأميركية عشرات الملايين من الدولارات لتغطية كلفة الإنفاق والعلاج الصحي للجنود المصابين.

وتشير الأرقام المتسربة على استحياء وبشكل سري، إلى وجود 100 ألف حالة بين الجنود الأميركيين احتاجوا للعلاج النفسي أو صنفوا على أنهم مرضى نفسيا سواء داخل العراق أو في الولايات المتحدة.

وإضافة إلى ذلك كله بروز ظاهرة خطيرة، هي هروب الجنود الأميركيين من ساحة المعركة في العراق ومغادرتهم العراق إلى دول أخرى بشكل سري، وتشير بعض التقارير ان الجنود الأميركيين كانوا يلجأون إلى شمال العراق ويستعينوا ببعض المهربين الأكراد لتهريبهم إلى خارج العراق مقابل 400-500 دولار، وبعض هؤلاء الذين تسللوا إلى خارج العراق، وصلوا إلى كندا وطلبوا فيها حق اللجوء السياسي، حيث أصبحت كندا هي الملاذ الآمن للجنود الأميركيين الهاربين من القتال في العراق أو المتهربين من الجندية.

ولنتصور حجم المفارقة ان الجنود المشاركين في الحرب الأميركية على العراق لإرساء الديمقراطية وترسيخها فيه والمشاركة في عملية (حرية العراق)!، يطلبون اللجوء السياسي في دول أخرى هربا من الملاحقة!، وقد تدخلت الحكومة الكندية لمنع وسائل الإعلام من الحديث عن أي نقاش يقول بأن عدم شرعية الحرب على العراق هو الذي دفع بالجنود الفارين إلى القدوم إلى كندا كلاجئين سياسيين، ومن هذه القصص قصة الجندي الأميركي جيرمي هينزمان الذي كان أول جندي أميركي يصل إلى الأراضي الكندية ويحصل على حق اللجوء السياسي فيها، وطبعا ثمة الكثيرين غيرهم يقدر عددهم بالمئات، يقول الجندي داريل اندرسون الذي حذا حذو (هينزمان)، عند سؤاله إذا ما كان قد سمع عن الناس الذين يذهبون إلى كندا:

- عندما كنت في الجيش هل سمعت عن أشخاص يتركون الخدمة؟

ـ لا، فهم لا يخبرونك بذلك، ولم أعرف عن الناس الذين يذهبون إلى كندا حتى عدت في عيد الميلاد وأخبرتني أمي بذلك.

وقد نشر موقع (ورلد سوشاليست ويب) لقاء مع داريل اندرسون في أواخر شباط 2005 أجراه معه لي بارسونز، وكان اندرسون قد قدم إلى كندا في بداية عام 2005 رافضا الخدمة في الجيش الأميركي وطالبا اللجوء السياسي، وكانت أسباب اندرسون في البداية بسيطة، كما قال لصحيفة (تورنتو صن): لم أكن ذاهبا إلى العراق لأقتل الأبرياء، ولم أستطع أن أتخذ قرارا آخر، فلم أرد أن أعيش حياتي مختبئا في بلدي)، وإلى جانب اندرسون ينتظر العديد من الجنود الذين أعلنوا عن نفسهم كلاجئين سياسيين، صدور قرار مجلس اللاجئين حول قضية (هاينزمان)، وينتمي اندرسون إلى خلفية الطبقة العاملة في ليكسنغتون في كنتاكي، حيث يعيش معظم أفراد عائلته، بمن فيهم أمه وابنته، وقد التحق بالجيش على أمل الحصول على التدريب الطبي، حيث كان يرغب التخصص بالعلاج الطبيعي، ولكن فشله في اجتياز الاختبارات المطلوبة، أدى إلى إرساله لميادين القتال، وبعد تدريبه في المانيا، أرسل في عام 2004 إلى العراق حيث أمضى سبعة أشهر قبل هروبه إلى كندا وهو بعمر 22 سنة، وهنا نورد بعضا من فقرات اللقاء الذي اجري مع داريل اندرسون، كنموذج وشاهد على هؤلاء الجنود الهاربين من جحيم المعارك في العراق، وطريقة تفكيرهم ومشاعرهم وما يعانونه وهو كالتالي:

- عندما عرفت انك ستذهب إلى العراق، ماذا كان شعور وحدتك حول الذهاب هناك؟

ـ لا أعلم ماذا كان تفكيرهم عندما نشروا هناك، ولكنني أعلم انني عندما وصلت هناك كنت ذاهبا للدفاع عن بلدي وأفعل أمرا عظيما، وعندما وصلت وحدتي لم تفكر فعلا فيما كان من الصحيح الذهاب إلى هناك، فقد عرفوا فقط أنهم لا يريدون أن يكونوا هناك فذلك الشيء الوحيد الذي استطاعوا التعبير عنه.

- لقد بقيت سبعة أشهر هناك، ماذا حصل بعد ذلك ؟

ـ في ذلك الوقت كما تعرف، تكون مشغولا جدا في عمل الجيش، ولا تتوقف للتفكير فيما يجعلونك تقوم به، أو بوجهة النظر السياسية بأكملها، لماذا أفعل هذا مثلا؟، فهم يقولون افعل هذا وذاك، نفذ الأوامر ولا تطرح الأسئلة.

- لا بد أنك كنت تعرف بالأخبار التي تأتي عن أبي غريب وغوانتانامو والتعذيب الذي يحصل هناك، فما الذي استنتجته من ذلك؟ وهل صدقت ذلك عندما ظهر أول مرة؟

ـ نعم لقد صدقت ذلك كليا، فالضغط الذي يمارسونه على الأطفال، إذا رأيت الأشخاص الذين فعلوا ذلك قبل انضمامهم للجيش فلن تصدق انهم قادرون على فعل شيء كهذا.

- كيف تفسر سبب قيامهم بذلك؟

ـ عندما تكون في بلد صحراوية لأكثر من عام، ويتركك زوجك أو زوجتك وتهجرك صديقتك، وتنقطع علاقتك بأصدقائك أو عائلتك، وعندما يموت أصدقاؤك وتتعرض للموت في كل يوم، ولا تحصل في سبعة أيام في الأسبوع على يوم عطلة فإنك تفقد صوابك، وحينها يفعل الناس أشياء لا يفعلونها بالعادة.

- هل تعتقد أن هناك شيء يتعلق بالتدريب أو الأوامر التي يصدرها الضباط أو القيادة؟

ـ نعم وأنت تفعل أي شيء يطلبونه منك، وإذا أردت السؤال عن أي شيء أو إذا أجبرني رئيسي على فعل شيء لا يجب علي فعله، فليس لدي خيار للرفض أو حتى طرح الأسئلة.

- ما الذي تأمل في حدوثه هنا وقد طلبت الحصول على وضع اللاجئ؟

ـ إن النضال الرئيسي هو إقناع كندا بالسماح لي البقاء، ولكن هذا أيضا نضال ضد الحكومة الأميركية وبوش وما يفعلانه في العراق وذلك لسحب القوات من العراق والتوقف عن تكرار مثل هذه الخطوات في البلدان الأخرى وهذه هي الفكرة الكاملة للحملة.

- إذا عدت للولايات المتحدة في هذه المرحلة فهل سيزج بك في السجن فورا؟

ـ نعم سوف يزج بي في السجن وأحاكم ثم أسجن لبعض السنوات.

- وما هو شعور عائلتك حيال هذا الأمر؟

ـ إنهم فخورون لأنني هنا أفعل ما أفعله.

- كيف سيشعر الجنود الآخرون في وحدتك؟

ـ لا أعرف وليس لدي أدنى فكرة، ما أعرفه هو أنهم أحبوني جميعا وكانوا أصدقاء لي، ولكني لا أستطيع التحدث إليهم.

- هل كان هناك حديث في وحدتك عن حوادث قتل فيها المدنيون؟

ـ قبل أن تغادر العراق يجب عليك التوقيع على أوراق وهي وثائق حكومية، تقول انك لن تتحدث إلى الإعلام عما يحدث هنا وعن التكتيك المستخدم وكل هذه الأمور، فإذا وقعتها لا تستطيع الحديث عنها، ولا تستطيع الذهاب إلى اجتماع سياسي والتحدث عن الأمر.

- ولكن فيما بينكم إذا حدثت أمور، هل تتحدثون عن الأمر؟

ـ نعم يتحدث الرجال عن حقيقة كونهم لم يقتلوا شخصا من قبل ويتحدثون عن نزاعهم الداخلي مع ذلك، ولكنك لا تستطيع فعلا أن تعبر عن رأيك هناك وتقول لا، يجب عليك الاحتفاظ بأفكارك لنفسك.

- هل تعتقد أنك في هذه المرحلة قد تنتهي بأن تصبح كندا وطنك؟

ـ نعم بالتأكيد، فإذا سمحوا لي بالبقاء فسوف أبقى.

- ما هو رأيك في الحرب على الإرهاب؟

ـ إنك تذهب هناك بسبب وجود أسلحة الدمار الشامل لديهم، ولكن إذا كانوا يمتلكون مثل هذه الأسلحة فلماذا استغرقهم كل هذا الوقت وهذه السنوات للتخطيط لتفجير طائرة في بناية؟، فلو كانوا يملكون القنابل لكانوا استخدموها، إنها موجودة ولكن ليس في العراق، بل في أماكن أخرى، فما هو دخل العراق في هذا الأمر؟ ولماذا ذهبوا إلى هناك أصلا؟، هذا هو السؤال الذي لا يستطيعون الإجابة عنه، ولكن الذين يدعمون حملة بوش ويعطونه الأموال، هم جميعا أغنياء النفط فهم يجمعون أموالهم في النفط وهم يكلفون الحكومة أموالا، ولكنهم يجمعون المال لأنفسهم كأفراد.

ومثال آخر نقتبسه من رسالة بعثها جندي أميركي من بغداد إلى أمه في الولايات المتحدة، ونشرتها صحيفة الغارديان البريطانية، تبرز انهيار معنويات جنود أميركا ومعاناتهم النفسية وخوفهم مما يدور حولهم كل يوم.

رسالة من بغداد

من جندي امريكي الى امه



ماما، صديق اخر لي مات اليوم بنتيجة انفجار كما ان آخرين جرحوا وتكسرت عظامهم. كنا في سرية واحدة، السرية الاولى... كان عمره ١٨ حين التقينا في القاعدة العسكرية منذ حوالي ٧ أشهر لاول مرة. وقتل بعد يوم واحد من بلوغه الـ ١٩.

ان ذلك يمزقني من الداخل، باختصار لا استطيع ان اتحمل ذلك. لا استطيع ان اتخلص من الشعور اني قد لا اعود سالماً من هذه الحرب. اني اعاني من شعور رهيب بأن مصيره سيكون مصيري ايضاً. والدتي، لا اريد ان اموت هنا. لا تخبري «ايرين» لاني أعرف ان ذلك سيدمرها. ولكن اذا لم انج، اريد منك يا والدتي انت ووالدي وكل العائلة، خاصة ايرين، ان تعرفوا اني احبكم جميعاً كثيراً، واقدر كل ما قمتم به من اجلي في الساعات الحلوة والمرة.

ان اهم ما اريده منكم ان تقوموا به هو ان تستخدموا كل اتصالاتكم وتستخدموا موتي كوسيلة مع الاعلام لانهاء هذه الحرب التي لا هدف لها. اتصلوا بالمخرج مايكل مور او اي شخص يمكن ان يكشف عما يجري.

وكم انا كاره لحكومتي التي اجبرتنا ان نأتي الى هنا ليحصدنا الموت. اريد ان ينتهي كل شيء. كم يجب ان يموت من اصدقائي قبل ان يقول الابناء والبنات والامهات: كفى! واذا لم تمت، فان اسوأ ما في حياتك هو ان تعيش مع شعورك بالذنب انك عشت، ولم تمت كبقية اصدقائك الذين سقطوا من حولك في القتال.

اني احبكم جميعاً كثيراً كثيراً.

مع حبي،

زاك،

الاربعاء، ٨ اغسطس-اب، ٢٠٠٧، بغداد ■

عن الغارديان

الباب الثاني

ضغط نفسي.. وصحة نفسية منهارة

(.. أنا لم أتلفظ بهذا الرقم، ما قلته هو أنني آمل بأن تتحسن الأوضاع في العراق إلى حد يتيح لنا بدء الانسحاب الذي اقترحه الجنرال ديفيد بترايوس والمضي قدما في هذه الطريق.)

روبرت غيتس وزير الدفاع الأميركي

بعد تراجعه عن تصريحات سابقة باحتمال خفض القوات

الأميركية في العراق نهاية *2008* إلى مئة ألف جندي.

في حديث مع شبكة (فوكس نيوز) الأميركية بتاريخ *2007/9/17*

في مقالة له نشرتها صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، يقول الصحفي الأميركي جوردان لابولد، ان الجيش الأميركي يواجه أزمات تفت في عضده وتدفع به إلى (نقطة الإنهيار) وأصبح العراق بمثابة الثقب الأسود الذي يبتلع مزيدا من الجنود كل يوم.

فعدا عن هروب الجنود من ساحة المعركة، ورفض آخرين التوجه إلى الخدمة في العراق وأفغانستان مما يعرضهم لأحكام بالسجن فإن الضغط والتوتر النفسي الذي عاناه هؤلاء الجنود، لم يؤد فقط إلى إصابتهم بأمراض نفسية بل أدت، تزايد حالات الانتحار بين صفوف الجنود الأميركيين من الذين خدموا في العراق، حيث تشير بعض الأرقام إلى أكثر من 250 وفاة بسبب الانتحار، بينما أعلن الجيش الأميركي عن 94 حالة انتحار في العراق أدت إلى الوفاة في عام 2008 فقط[1].

1: رصد وسائل الإعلام يوم 2008/9/5

كما أعلن مؤخرا عن حدوث ستة آلاف حالة انتحار في صفوف الجيش الأميركي اعترف بها الجيش رسميا، وفي أكتوبر 2008 أكدت دراسة بريطانية مستقلة أن حوالي 2000 جندي بريطاني يصابون بأمراض نفسية سنويا وأن وزارة الدفاع البريطانية تحاول إخفاء الحقيقة حول هذه الأرقام.

أما الجيش الأميركي فتشير بعض الدراسات في مطلع العام 2007، إلى إصابة أكثر من 103 ألف جندي أميركي بأمراض نفسية مختلفة، شخص 24% من هذه الحالات على أنهم يعانون من (حصر نفسي)، كما أشارت دراسة مماثلة إلى أن ثلث الجنود الأميركيين في العراق وأفغانستان الذين خدموا من 2001- 2005 يعانون من اضطرابات نفسية، كما أن الجرحى الذين عولجوا تحت إشراف وزارة المحاربين القدماء، يعانون من الاضطرابات النفسية (التي تعرف باضطرابات ما بعد الإصابة) وهي تقارب نسبة الإصابات في حرب فيتنام.

والاضطرابات التي يعاني منها هؤلاء الجنود، أدت إلى ارتكاب جرائم قتل وأعمال عنف، حيث ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن 121 جريمة قتل وقعت في الولايات المتحدة ارتكبها جنود سابقون قاتلوا في العراق وأفغانستان بعد عودتهم من جبهة القتال، وحصلت الصحيفة على هذه المعلومات من خلال تحقيق قامت به بنفسها اعتمادا على المعلومات التي نشرتها وسائل إعلام أميركية ومحاضر جلسات محاكم والملفات العسكرية كما أجرت مقابلات مع الأشخاص المدانين وأقربائهم وأسر الضحايا. وأوضحت الصحيفة أن (الصدمة التي أحدثها القتال والضغط العصبي اثر العمل في مواقع قتال تقف وراء جرائم القتل هذه، إلى جانب الإفراط في تناول الكحول والمشاكل العائلية) وقالت الصحيفة أن التحقيق كشف عن ارتفاع بنسبة 89% من 184 إلى 349 في عام 2007 في جرائم القتل التي ارتكبها عسكريون عاملون في الجيش أو غادروه في السنوات الست التي تلت التدخل في أفغانستان في 2001، وتقول النيويورك تايمز: (ان التحقيق على

الأرجح لم يكشف إلا عددا ضئيلا من جرائم القتل، إذ ان عددا من هذه الجرائم التي تقع خصوصا في المدن الكبرى والقواعد العسكرية لا يكشف)، موضحة أن نصف هذه الجرائم تمت بأسلحة نارية، بينما استخدمت في الجرائم الأخرى وسائل الطعن والخنق والإغراق والضرب، وتحدثت الصحيفة عن 25 قضية اتهم فيها عسكريون أو عسكريون سابقون بالتسبب بحوادث سير بسبب (قيادة انتحارية) أو في حالة السكر. وتابعت ان ثلث الضحايا كانوا من أفراد الأسرة من زوجة أو صديقة أو أطفال بينما كان الضحايا في ربع هذه الجرائم من العسكريين، وتحدثت نيويورك تايمز عن طفلة تدعى كريزاونا كالايرالويس وتبلغ من العمر سنتين ألقاها والدها على جدار وكان والدها البالغ من العمر عشرين عاما يمضي فترة نقاهة في تكساس بعد إصابته في ساقيه ودماغه بقصف في الفلوجة، كما تحدثت الصحيفة عن جندي ضرب ثم أحرق من قبل جدته بعد يوم واحد من عودته من العراق!

<u>نقص في الجنود</u>

وبسبب كل المشاكل التي سبق ذكرها، أدى ذلك إلى نقص في عدد الجنود والقوات الجاهزة للخدمة في العراق، بسبب عمليات الانتشار المتكرر وحجم القوات اللازمة الكبير، وانخفاض أعداد الجنود المتطوعين للخدمة العسكرية بسبب الخوف من احتمال المشاركة في حملة العراق وأفغانستان وما تعنيانه من مخاطر وتهديد حقيقي بالموت، إضافة إلى زيادة مدة بقاء القوات الأميركية العاملة في العراق بسبب نقص القوات، وحسب الصحفي لابولد يقول:

(عندما علم نحو 4500 جندي بالجيش الأميركي انه من المقرر إعادة نشرهم في العراق في وقت أبكر مما هو متوقع، اعتبر الكثيرون ذلك القرار إزعاجا جديدا يجب على أفراد الجيش تحمله، إلا أنه بالنسبة للبعض في واشنطن فإن الإعلان

اعتبر بمثابة دليل صارخ على أن القوات المسلحة تعاني من الإنهاك وأن موردها من الجنود الحاصلين على فترات راحة كافية والمدربين والمجهزين بالعتاد آخذ بالنفاذ).   ووفقا للنظم المتبعة حاليا مع غالبية قوات الخدمة الفعلية، فان الوحدة العسكرية يتم نشرها لفترة زمنية -عام للجنود وسبعة شهور للبحرية (المارينز)- ثم تعود إلى الوطن في فترة مكوث وراحة تبلغ على الأقل نفس مدة الانتشار. ويرى الجنرال المتقاعد (باري ماكافري) الذي كان في رحلة لتقصي الحقائق في العراق، أن جميع الدلائل تشير إلى وجود أزمة، وصرح قائلا: (إن معدلات جاهزية وزارة الدفاع والتي تخضع للسرية، بدأت في الانهيار، مؤكدا أن التجهيزات القتالية الموجودة على الأرض لدى كل من جنود الخدمة الفعلية والاحتياط قد أنهكت)، وذكرت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور):

(انه بينما مددت وزارة الدفاع فترات انتشار القوات المقاتلة، فان تلك تعد المرة الثانية التي تضطر فيها لحرمان جنود من إحدى الوحدات الرئيسة بالجيش من إتمام فترة راحتها، وتأتي حقيقة أن البنتاغون وجد نفسه مضطرا للقيام بمثل ذلك الاستدعاء ربما لتثبت ما قد حذر منه من قبل العديد من الجنرالات المتقاعدين ومسؤولين سابقين في البنتاغون من أن النشر المتكرر للقوات بالعراق يضعف قوة الجيش وعتاده ويدفع به إلى نقطة مقلقة).

ويرى الجنرال (ماكافري): ان الولايات المتحدة تقف حاليا في أعلى المنحنى، وانه لا يوجد خلاف بشأن ما إذا كان جيشها (يتفكك بصورة مطردة).

وحذر روبرت سكيلز (جنرال متقاعد ذو نجمتين) وهو قائد سابق لكلية الحرب التابعة للجيش الأميركي، من انه لا توجد ألوية كافية بالجيش لدعم البعثة في العراق، وانه لمنح الجنود نوع التدريب والراحة التي يحتاجون إليها، فإن البلاد ستكون في احتياج إلى ما يقدر بنحو 99 لواء من سلاحي الجيش والبحرية بينما

ليس لديها سوى نصف هذا العدد فقط[1]، وقال (إن كل ما عليك فعله هو إجراء الحسابات). وحسب سكيلز: إننا نعاني من نقص في وحدات الجيش اللازمة لدعم المهمة مضيفا أن الجيش على وشك الانهيار، أما ما يمكن اعتباره تحذيرا مبكرا هو إذا ما اتجه الضباط والجنود من ذوي الرتب المنخفضة والمتوسطة بترك الخدمة في الجيش بسبب الإحباط الشديد إضافة إلى تكرار عمليات النشر في ساحات القتال. وقال برنارد روستكر، وهو مساعد سابق لوزير الدفاع لشؤون الأفراد في إدارة الرئيس الأميركي السابق (بيل كلينتون): إنه في حالة إذا ما اتخذ رقيب محنك بالجيش على سبيل المثال، قرارا بترك الخدمة، لأنه أنهك من عمليات الانتشار المتكرر، فإنه من العسير إيجاد بديل له، ويضيف (انه أمر صعب للغاية، فرقيب بخبرة 15 عاما قد استغرق 15 عاما ليكتسبها).

وبسبب الخسائر التي يواجهها الجيش الأميركي في العراق، والنقص في عدد الرجال، فقد كثف من حملاته لجذب أكبر عدد من المتطوعين الجدد، كما تم التساهل بشكل كبير في المعايير اللازمة لقبول المتطوعين، وتم التغاضي عن السوابق أو السجل الإجرامي للمتطوعين الجدد، ومما زاد من عدد المجندين ذوي السوابق الإجرامية، وقال الجنرال ماكافري (إن التحديات التي تواجه عمليات تجنيد متطوعين في الجيش تتصاعد، حيث أصبح الجيش مضطرا إلى تجنيد افراد لم يكن ليسمح لهم بالانضمام إلى الجيش في ظل ظروف أخرى).

ورغم وجود جيش كبير من مسؤولي التجنيد الذين يسعون إلى جذب المزيد من الشباب (7500 فرد فقط تابعين لسلاح البر) إلا أنهم لا يفلحون في جذب العدد الكافي من المتطوعين الجدد، ولجأوا على العديد من حالات التغاضي عن المعايير واتباع سلوكيات لا أخلاقية في سبيل إنجاز عملهم، ويقول الجنرال مايكل روشيل رئيس قسم التجنيد (إنه آسف لبعض الممارسات التي تجري خارج

1: يعادل تقريبا أكثر من 25 فرقة مشاة كاملة.

المعايير واعترف أن مسؤولي التجنيد يواجهون مناخا متوترا لم يشهد له مثيلا طوال 33 عاما مـن عملـه العسكري وفسر روشيل عدم الإقبال على التجنيد بأن الأشخاص المؤثرين (الأهل والعائلـة والمربـون) لا ينصحون أبنائهم بالانخراط في الجيش)، ويتعرض المسؤولون عن التجنيـد في صـفوف الجـيش الأمـيركي إلى الكثير من الانتقادات بسبب سلوكياتهم الخاطئة في وقت تعاني فيه وزارة الدفاع الأميركية صعوبات في اجتذاب المجندين.

وقد أجريت العديد من التحقيقات الرسمية حـول سـوء سـلوك هـؤلاء المسـؤولين، وكانـت الصحف الأميركية تحدثت عن واقعة جرت في هيوستن حيث ترك رسالة هاتفية لشاب متطوع يهـدده فيها إن تخلف عن موعد ضرب له، حيث أصبح من الشائع عدم التحاق الشباب المتطـوعين بالخدمـة وتخلفهم عنها. وفي حالة أخرى في دنفر، وجهت اتهامات إلى اثنين من مسؤولي التجنيد بانهما أوضـحا لطالب في السابعة عشرة من عمره كيف يغش في اختبار تعاطي المخدرات، وكيف يحصل على شهادة دراسية مزورة لكي يتمكن من الانخراط في الجيش!

الفصل الرابع

خسائر القوات الأميركية في العراق

الباب الأول

كلفة الحرب: حرب الألف مليار!

حينما كان يتم التخطيط لشن الحرب فإن أشد المتشائمين سواء في دوائر البنتاغون أو البيت الأبيض، لم يكن ليتخيل أن كلفة الحرب يمكن أن تتجاوز مبلغ مائة مليار بضمنها عملية تمويل إعادة الإعمار المزمع تنفيذها في حينه، وكان يتم التشديد أثناء التخطيط للحرب، على إعداد خطة تتضمن أقصر وقت وأقل عدد من القوات العسكرية، للتخفيف من حدة معارضة الحرب، وفي الواقع فإن هذا الرقم 100 مليار ربما لو طرح في حينه كتقدير واقعي لكلفة الإطاحة بنظام صدام حسين، لكانت عملية تمرير الموافقة على قرار الحرب داخل الكونغرس صعبا جدا إن لم يكن مستحيلا. ولكن حينما تبنى الكونغرس الأميركي موازنة الدفاع للعام 2007، والتي بلغت 447.6 مليار دولار كان منها 70 مليار للحرب في العراق (تم فيما بعد إضافة ملحق بمبلغ 21 مليار إضافية، ليكون المجموع 91 مليارا !) وهذا الرقم بعيد جدا عن التقرير الأولي للحرب، علما أن بنود الميزانية السنوية تتضمن العديد من البنود التي توفر تمويلا للحرب في العراق، رغم أنها لا تصنف كذلك عند إقرار الميزانية، فمثلا ثمة 17 مليار دولار في ميزانية نفس السنة لتجديد أو استبدال معدات مدمرة أو مستعملة خلال الحرب، وحوالي 1.9 مليار لتطوير وتقديم معدات جديدة لإحباط العبوات الناسفة والقنابل يدوية الصنع التي تزرع على جوانب الطرق وهذا يعطي لمحة أن تكلفة الحرب هي أعلى بكثير مما تشير الأرقام الرسمية

كتب مارتن ولك مراسل محطة الـCBS في 2006/3/17 (.. الشيء الوحيد حول الحرب في العراق أنها تكلف أكثر بكثير مما هو معلن، في الواقع،

فان الإجمالي يصل لحوالي 2000 مليون دولار شهريا)، والحقيقة فان دراسة لمكتب الأبحاث التابع للكونغرس، قدرت كلفة العمليات الخارجية في (الحرب على الإرهاب) بـ507 مليار دولار، وتقدر هذه الدراسة الكلفة الشهرية للحرب في عام 2006 بثمانية مليارات دولار بزيادة كبيرة عن عام 2005 (6.4 مليار شهريا) أو بمعدل 2 مليار دولار أسبوعيا !

ولنتخيل ضخامة هذا المبلغ فإن الناتج القومي الإجمالي لدولة مثل نيجيريا لا يزيد عن تسعة مليارات دولار سنويا، ومثل هذه المبالغ تزيد عن الدخل القومي للعديد من الدول العربية والدول في الشرق الأوسط!

معدل الإنفاق الشهري على القوات الأميركية في العام 2007 يصل إلى 10 مليار دولار شهريا (وذلك بعد الزيادة في أعداد القوات الأميركية في مطلع العام 2007 بحوالي 30 ألف جندي لتنفيذ الإستراتيجية الأمنية الجديدة ضد التمرد)، كما خصص الكونغرس 190 مليار دولار للحرب في أفغانستان والعراق ضمن موازنة العام 2008 (منها على الأقل مائة مليار للحرب في العراق مبدئيا).

وكانت الحرب تكلف الإدارة الأميركية 5 آلاف دولار في الثانية وفقا للبيانات التي كشف عنها هاري ريد زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ في 5 أيار 2008، بينما كانت عملية (حرية العراق) لوحدها أو العمليات العسكرية للإطاحة بالرئيس صدام حسين واحتلال العراق، كلفت 78.5 مليار دولار، قدمت الولايات المتحدة مبلغ 54.4 مليار منها، وتكفلت دول الحلفاء بباقي المبلغ، والأرقام تشير أنه لغاية 2006/9/29، خصص الكونغرس مبلغ 374 مليار، وتم صرف حوالي 474 مليار دولار لغاية 2007/12/5، وكلفة الحرب للقوات البريطانية بلغت حوالي 5.4 مليار. يقدر الخبير (جوزيف ستغلتز) المستشار الاقتصادي السابق لصندوق النقد الدولي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، تكاليف الحرب على العراق بما لا يقل عن 1 تريليون (أي ألف مليار دولارا)،

ويشير إلى أن ثمة دراسة متشائمة بعض الشيء ترفع هذا الرقم إلى 2 تريليـون دولار، وهـذا الرقم ليس ببعيد في المستقبل المنظور، علما بأن تقريرا لـ دبوراوايت نشر على موقـع يـو اس ليبرالـز (الليبراليين الأميركيين) ذكر أن ما أنفقته الإدارة الأميركية وفقـا للأرقـام المعلنـة لغايـة نهايـة 2009 بلـغ 900 مليار، وهذه الأرقام لا تأخذ في الحسبان كلفة الحرب الصحية والتي لهـا أبعـاد غـير منظـورة ولا يمكن تقدير آثارها بشكل دقيق إلا بعد انتهاء الحرب بسنوات، وهي حاليـا تقـدر مـا بـين 250 مليـار دولار- 650 مليار على أقل التقديرات.

<u>الكلفة في المعدات</u>

إن نظرة بسيطة على خسائر المعدات والآليـات التـي فقـدها الجـيش الأمـيركي في حربه اليومية في العراق، تعطينا صورة كاشفة لحقيقة الخسائر اليوميـة التـي يتكبـدها الأميركيـون في العراق خصوصا إذا عرفنا أن 40% من معدات الجيش الأميركي تساهم في الحرب على العراق، والتي لا تظهر بصورة واضحة في وسائل الإعلام ولا يجري الحديث عنها بشـكل مبـاشر، ورغـم أن العديـد مـن الأرقام يصعب الحصول عليها أو تحـديثها، بسـبب التكـتم الرسـمي الأمـيركي لاعتبـارات تتعلـق بـأمن القوات الأميركية كما تصفها مصادر البنتاغون، وتشير الدراسات والإحصاءات أن كلفة تصليح المعـدات المدمرة أو المعطلة تضاعفت في عام 2006 عن تلك التـي في عـام 2005، ويشـار إلى أن عـدد الآليـات التي ما زالت تنتظر التصليح في مستودعات الجيش الأميركي داخل الولايات المتحدة (وهـي تمثـل تلـك المعدات التي تعذر تصليحها داخل العراق) لنهاية عام 2006، تتضمن حـوالي 500 دبابـة و700 عربـة قتال مدرعة طراز برادلي وألف عجلة همفي، (علماً أننا أحصينا تقريبا ما يعادل 800 إصابة في دبابات الـ ابرامز حتى نهاية عام 2005، راجع الفصل الخاص بدبابة ابرامز)، وتشير الأرقام إلى تدمير أكثر

من 120 طائرة هليوكبتر و18 طائرة (ثابتة الجناح)، ولكن الحقيقة تشير إلى إصابة أعداد أكبر بكثير من هذا الرقم المتواضع المعلن حاليا، خصوصا إذا أخذنا بالحسبان أعداد الطائرات التي كبت في أرض المعركة نتيجة لضربات الجماعات المسلحة إضافة إلى إسقاط وتدمير العديد من طائرات الاستطلاع بدون طيار وطائرة البريديتور[1]، أما بالنسبة إلى المعدات الأرضية، فتشير الأرقام المنشورة لغاية 2007/12/5، حسب موقع (ويكيبيديا) إلى الأعداد التالية:

1. 20 دبابة ابرامز (نشير إلى الفصل الخاص بدبابة ابرامز وفيه تدمير 80 دبابة لغاية عام 2005).
2. 55 عجلة قتال مدرعة نوع (برادلي).
3. 20 عجلة مدولبة نوع سترايكر.
4. 20 ناقلة أشخاص مدرعة طراز (M113).
5. 250 عجلة همفي.
6. 600 شاحنة وعجلة صغيرة ومتوسطة وكاسحة ألغام.
7. 10 عجلات قتال خفيفة.

وبحسب هذه المعطيات نستطيع القول بأن هناك ما لا يقل عن 4000 آلية تابعة للجيش الأميركي تعرضت للتدمير أو الإصابة بشكل يعطلها عن أداء مهماتها بسبب تعرضها لنيران المتمردين العراقيين، وهذه الأرقام هي حسب أكثر الأرقام تفاؤلا، وبحدود 138-150 طائرة على أقل تقدير.

1: ثمة بيانات عن إسقاط طائرة واحدة على الأقل من هذا النوع.

الباب الثاني

الخسائر في صفوف القوات الأميركية:

حالة نكران! State of Denial

أجل أفضل ما يمكن به وصف حالة التكتم والكذب حول خسائر القوات الأميركية في العراق التي تمارسها الإدارة الأميركية، هو عنوان كتاب الصحافي الشهير بوب وودوارد (حالة نكران) وإن كان الكاتب يصف بهذا العنوان، عموم السياسة الأميركية في العراق، وما ارتكبته الإدارة الأميركية من أخطاء وتجاهل الوقائع والحقائق على أرض الواقع في العراق.

ولقد تبجح الكثير من مسؤولي الجيش الأميركي وإدارة البيت الأبيض أن الخسائر في صفوف القوات الغازية أثناء عملية (حرية العراق) لم تتجاوز 173 قتيلا (منهم 139 أميركيا و33 جنديا بريطانيا) و542 جريحا، وذلك لإقناع الرأي العام الدولي والشعب الأميركي بأن الخسائر طفيفة جدا وغير مؤثرة، لكن مع بدء التمرد في العراق، وازدياد الخسائر في صفوف قوات التحالف بسبب حجم العمليات المسلحة الهائل والموجه ضد قوات الاحتلال والتي وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 100 عملية يوميا بكثير، مما أدى إلى حالة نكران في صفوف الإدارة الأميركية، وتضارب بين الأرقام الرسمية المعلنة الصادرة عن البنتاغون، وبين الأرقام التي تصدرها وسائل الإعلام أو المنظمات والمؤسسات المراقبة للوضع في العراق.

في نيسان 2010، استقر الرقم المعلن من قبل السلطات الرسمية الأميركية على 4393 قتيلا في صفوف القوات الأميركية (علما أنه كان لغاية شباط 2010، 4386 جنديا منهم 98% ذكور بحسب موقع بوست الإلكتروني).

الكذب الذي تمارسه الإدارة الأميركية حول خسائرها الهائلة في العراق، أدى إلى ظهور العديد من الدراسات والإحصائيات التي تهدف إلى رصد وإحصاء هذه الخسائر من قبل جهات عدة، وعلى سبيل المثال قام المواطن الأميركي مايكل رايت من ولاية جورجيا بإنشاء موقع على الانترنت، يسجل فيه قتلى القوات الأميركية من خلال ما تعلنه بيانات الجيش الأميركي وما تنقله وسائل الإعلام المختلفة، وسجل أسماءهم وتواريخ مقتلهم منذ عام 2004 تقريبا وذلك لعدم ثقته بمزاعم الإدارة الأميركية.

وحسب موقع الـCNN الإخباري[1]، فإن مجموع خسائر قوات التحالف هو 4237 قتيل، منها 3931 قتيل في صفوف القوات الأميركية، أي أن مجموع خسائر الدول العاملة ضمن التحالف هو 302 فقط!، منها 2 من استراليا، و174 بريطانيا، و13 بلغاريا، وواحد من جمهورية التشيك، 7 قتلى من الدنمارك، 2 من استونيا، 1 من قيرغيزستان، واحد من كوريا الجنوبية، واحد من لاتفيا، و22 قتيلا من بولندا، 5 جنود من السلفادور، 4 من سلوفاكيا، 11 من اسبانيا، 2 من تايلند، و18 اوكرانيا (وبرأينا إن هذه الأرقام غير دقيقة وإن عدد خسائر قوات التحالف أكبر من ذلك بكثير، حيث أن خسائر القوات البريطانية لغاية نهاية عام 2007 تبلغ 180 قتيلا على الأقل!..)، أما الجرحى فهناك حسب الموقع 29.005 ألف جريح في مسرح العمليات (لا تشمل الإصابات غير القتالية).

1: حسب إحصاء نشره الموقع في 2008/1/25.

من جهة أخرى نجد حسب موقع (غلوبال سيكورتي) الأمني التابع للبنتاغون، أن عدد القتلى في نهاية عام 2009، هو 4287، وبالمقارنة مع أرقام موقع بوست، يعني حوالي مائة قتيل خلال أقل من شهرين، وهو رقم كبير نظرا لانخفاض عدد العمليات الموجهة ضد قوات الاحتلال وعدم إعلان الجيش الأميركي عن خسائر تذكر خلال هذه الفترة، وبحسب نفس الموقع فإن عدد القتلى من غير الأميركيين هو 386 منهم 302 من القوات البريطانية، علما أن عدد القوات الأميركية وهي الوحيدة حاليا في العراق هو 98 ألف جندي بعد انخفاضه من 160 ألف تقريبا في بداية رئاسة الرئيس الجديد اوباما، حيث تم سحب أعداد كبيرة من العراق بدون تسليط الضوء على هذا الأمر كثيرا، لأن عددا كبيرا من القوات التي سُحبت أو القوات التي يفترض أن تأتي لتحل محلها في عملية إعادة الانتشار، قد وجهت إلى ساحات المعارك في أفغانستان، كما أن انخفاض عدد القوات الأميركية وانسحابها من داخل المدن العراقية (كما يفترض..) وفقا للاتفاقية الأمنية العراقية الأميركية (سوفرا) الموقعة في عام 2008، قد أدى إلى تخفيض عدد العمليات المنفذة ضد هذه القوات وبالتالي تقليل خسائرها في عامي 2009 و2010، مما يؤكد أن الرقم السابق (100 قتيل) خلال أقل من شهرين وهو الفرق بين رقم موقع غلوبال سيكورتي ورقم موقع بوست، يثير علامة الاستفهام ويؤكد أن رقم (غلوبال سيكورتي) وهو موقع رسمي قد تم تقليله عمدا!

لكن هل رقم 4393 هو رقم حقيقي وصادق؟، الجواب، هو كلا، فبحسب العديد من التقارير والإحصاءات فإن هذا الرقم هو أقل بكثير من الحقيقة، ورغم نشر العديد من الدراسات والإحصاءات من قبل العديد من المراقبين والمؤسسات والمنظمات المهتمة بالموضوع، فإن أغلبها متناقضة وغير دقيقة، ولكن ثمة رقم

أصدره مركز دراسات الاستقلال في 2009/5/11، أعلن في دراسة خاصة به، أنه لغاية تموز 2008 فإن عدد قتلى الجيش الأميركي قد بلغ 33.615 ألف قتيل، وهو رقم يبدو أنه الأقرب مما يجب أن يكون الرقم الصحيح!، ويؤكد هذا كذلك موقع المحاربين القدماء الأميركيين على الانترنت، رغم أن الرقم الحقيقي ربما يكون أكبر بكثير، ولذلك أسباب كثيرة تحملنا على هذا الظن، منها كثرة الهجمات التي تعرضت لها القوات الأميركية، ففي شهر نوفمبر 2004 مثلا تعرضت هذه القوات لحوالي 3000 هجمة، بينما كان عدد هذه الهجمات بحسب دراسة للخبير العسكري انتوني كوردسمان 3490 هجوما في الأسابيع الثلاثة الأولى فقط من شهر حزيران 2005!

أما الصحافي بوب وودوارد فيصف الحال في عام 2006 في حديث لشبكة CBS الأميركية ضمن برنامج (60 دقيقة) بقوله (إننا نشهد ما بين 800 إلى 900 هجوم أسبوعيا أي بمعدل 4 هجمات في الساعة على قواتنا، أي هجمة كل 15 دقيقة!)، وأضاف أن خبراء الاستخبارات يتوقعون أن يتدهور الوضع في 2007، وقال (إن إدارة بوش تخفي معلومات عن الرأي العام الأميركي، عن مدى تدهور الوضع الأمني في العراق)، ولقد صح توقع بوب وودوارد، حيث شهد شهر أيار 2007 مع بداية زيادة عدد الجنود الأميركيين في العراق سقوط 127 قتيلا أميركيا (وهو من الأرقام العالية التي اعترفت بها السلطات الأميركية، منذ شهر نوفمبر 2004 (معركة الفلوجة الثانية) الذي شهد 137 قتيلا أميركيا، وشهر أيار 2004 (135 جنديا، معركة الفلوجة الأولى) وكذلك نوفمبر 2005 الذي شهد 107 قتيل)، كما شهد العام 2007 بمجمله سقوط 900 قتيل أميركي، وهو من أعلى المعدلات، خلال الأعوام السابقة رغم ادعاء القوات الأميركية بانخفاض مستوى العنف وتراجع عدد الهجمات نتيجة لسياسة زيادة عدد القوات على الأرض.

وعودة إلى دراسة كوردسمان[1] المعنونة (نمو وتطور التمرد في العراق) في حزيران 2005، يذكر كوردسمان مثالا على ما رصده من تناقض في الأرقام الرسمية المعلنة، حيث يذكر أن عدد القتلى في شهر حزيران 2005 هو 77 قتيلا حسب الأرقام الرسمية، بينما عدد الجرحى هو 51 فقط، وهو رقم غير حقيقي، فاستنادا إلى خبراء العلوم العسكرية، فإن نسبة عدد القتلى إلى عدد الجرحى في مواجهات عسكرية من النوع الذي يحدث في العراق، هو عادة من واحد إلى 4 أو واحد إلى خمسة، وهذا يعني أنه لو كان العدد 77 رقما حقيقيا فيجب أن يكون عدد الجرحى 308 على أقل تقدير بينما شهد شهر حزيران 2005 أكبر عدد من الهجمات ضد القوات الأميركية (أكثر من 3500 هجوم على أقل تقدير)، ولو نتج عن كل هجوم جريح واحد على الأقل، لشهدنا 3500 جريح على الأقل! فيما نجد القوات الأميركية تعلن عن 51 جريحا فقط، وإذا عرفنا أنه نتيجة لطبيعة الهجمات التي تجري في العراق (تفجيرات، وعبوات ناسفة، وقصف بالصواريخ والهاونات..الخ)، فأن الإصابات الناتجة عن مثل هذه الهجمات ينتج عنها لاحقا موت ثلث إلى ربع عدد الجرحى، لأمكننا تكوين صورة واحدة عن عدد القتلى (فعلى سبيل المثال، رقم الـ3500 جريح ينتج عنه تقريبا 800-900 قتيل!).

وعلى عكس أرقام شهر حزيران 2005، فإن ما نشر لشهر آب 2004 يظهر أن عدد هجمات المتمردين بلغ 2900 هجوماً، اعترف البنتاغون بمقتل 67 جنديا من خلالها فقط، فيما بلغ عدد الجرحى 902 جريح، مما يعني أن نسبة القتلى

1: المنشورة في مقال الكاتب حلمي الأسمر في صحيفة الدستور بتاريخ 4 تموز 2005 وتحت عنوان:
(قراءات: هل بدأت فيتنام؟).

إلى الجرحى هي واحد إلى ثلاثة عشر، مما يعني أن هذه الأرقام لا يمكن أن تكون حقيقية على الإطلاق.

وفي دراسة نشرها برايان هارنغ بعنوان (أكاذيب البنتاغون حول وفيات الجنود في العراق) حيث يقول أن حوالي 26 ألف جندي قتلوا أو أصيبوا إصابات بالغة أو هربوا من الخدمة بالجيش في العراق، بينما اعترفت وزارة الدفاع الأميركية في تقرير نقلته رويترز في أكتوبر 2005، أن عدد الجرحى بلغ 15220 جرحوا في القتال وأن حوالي 7100 من بينهم أصيبوا إصابات بالغة تمنعهم من العودة إلى الخدمة كما أصيب آلاف آخرون في حوادث لا تتصل بالعمليات القتالية.

أما برايان هارنغ، فيذكر أنه أحصى عدد الذين توفوا في المستشفيات الألمانية (التي ينقل لها الجنود الأميركيون المصابون في العراق للعلاج) أو توفوا في الطريق إليها قد بلغ 6210 لغاية الأول من كانون الثاني 2005، وأنه استلم بيانات من خدمة النقل الجوي العسكري الأميركي، تؤكد أن عدد الجثث للجنود الأميركيين التي تم شحنها إلى قاعدة دوفر الجوية الأميركية لوحدها هو أكبر بكثير من عدد القتلى الذين أعلنت عنهم وزارة الدفاع حيث وصل العدد إلى 7000 جثة، في الوقت الذي قالت فيه وزارة الدفاع الأميركية في تقرير لمحطة CNN في أكتوبر 2005، (أي بعد تاريخ نشر دراسة هارنغ بوقت طويل) أن عدد القتلى في العراق بلغ ألفي قتيل وأن عدد الجرحى بلغ 15220 جريحا كما أسلفنا.

وقد قال في حينها شارلز هيمان الخبير البريطاني في شؤون الدفاع من مركز البحوث البريطانية (مجموعة جاين للمعلومات) في حديث له مع وكالة فرانس برس تعليقا على رقم الألفين (إن رقم الألفين هو رقم مهم ورمزي وسيكون

له بالتأكيد وقع كبير على الرأي العام الأميركي) وأضـاف (إذا بقيـت القـوات الأميركيـة في العـراق فمـن الممكن أن يسقط ألفي قتيل إضافي في مثل هذا الوقت من السنة المقبلة)

ومن الجدير بالذكر أن أعمال العنف التي تقوم بها حركـة التمـرد ضـد القـوات الأميركيـة في العراق، شهدت ضراوة واتساعا لم تشهده حرب فيتنام السيئة الصيت، بالنسبة للـرأي العـام الأمـيركي، حيث احتاج التمرد في فيتنام إلى سنتين ليصل إلى رقم 500 قتيل في صفوف القوات الأميركية، وخمـس سنوات ليصل إلى رقم ألف قتيل، وأدت حرب فيتنـام إلى حـوالي خمسـين ألـف بـين قتيـل وجـريح في صفوف الجيش الأميركي بعد عشر سـنوات مـن التـدخل العسـكري بيـنما أن حركـة التمـرد المسـلح في العراق تجاوزت رقم الخمسمائة في السنة الأولى، وبلغت الخسائر حوالي ألفي قتيل خلال سنتين فقـط تقريبا بحسب ما أعلنته مصادر البنتاغون، ومـما يـؤشر حجـم وضراوة التمـرد في العـراق مـا كشـفته معلومات صحفية نشرت في منتصف 2005، أن حوالي 14500 جندي أمـيركي قـد أصـيبوا في هجـمات تعرضت لها دورياتهم وقواعدهم منذ اندلاع الحرب على العراق في 2003/3/19 ولغايـة 2003/12/23، أي خلال فترة تسعة أشهر فقط! كما نقل تقرير أميركي في نفس الفترة، ما ذكره اللفتنانت سـكوت روز من فرقة النقل العسكري الأميركية، أن فرقته لوحدها قامت بنقل 3255 إصابة قتالية و(18717)

إصابة غير قتالية، وحسب ما ذكره الكاتب حلمي الأسمر في مقال له بعنوان (قراءات: هل بدأت فيتنام؟) أن صحيفة (تاجيس انتسايجر) السويسرية، ذكرت أن عدد الجرحى الأميركيين في العراق وأفغانستان بلغ 103 ألف جندي أميركي أغلبهم في العراق وذلك لغاية 2005، وشهد مركز والتر ريد الطبي التابع للجيش الأميركي في نفس الفترة معالجة أكثر من 4400 إصابة لجنود أميركيين أصيبوا إصابات بالغة كما شهد إجراء أكثر من 300 عملية بتر لطرف واحد من أطراف الجسم على الأقل، ومعظم الإصابات التي تحدث في مسرح العمليات في العراق هي إصابات خطرة (إصابات في العمود الفقري والدماغ)، فبحسب موقع (بوست) الإلكتروني يذكر أن عدد الإصابات الخطرة من هذا النوع يبلغ 31.716 ألف إصابة في صفوف الجيش الأميركي، وحسب بعض الدراسات التي أجراها الجيش الأميركي إن معظم الإصابات التي تحدث في صفوف الجنود الأميركيين هي إصابات في الدماغ، حيث تشهد هذه الحرب أكبر عدد من الإصابات أكثر من أي حرب سابقة شارك فيها الجيش الأميركي، حيث أن 67% أو ثلثي الإصابات تقريبا كانت في الدماغ عند دراسة عينة من 105 حالة شملتها دراسة أجراها الدكتور لوري رايان للفترة بين حزيران ونوفمبر 2003، والجدير بالذكر أن تطور معدات وتجهيزات حماية الجنود الأميركيين من سترات واقية للرصاص وخوذ وغيرها، ساهمت في تقليل الإصابات في صفوف الجنود ولكنها ساهمت

أيضا في جعل الرأس هو الهدف الأضعف والأكثر تعرضا للإصابة، حيث أخذ أفراد الجماعات المسلحة يستهدفون إصابة الجنود الأميركيين في الرأس أو الوجه من خلال أسلوب القنص أو إطلاق النار من الأسلحة الخفيفة، ويقول أطباء عسكريون إن الجنود الأميركيين ينجون في حرب العراق من إصابات كان من الممكن أن تكون مميتة في حروب سابقة بفضل التقدم في الرعاية الطبية وبفضل تقدم صناعة السترات الواقية للرصاص، فلولا ما أحرز من تقدم طبي منذ فيتنام وحتى اليوم لكان من الممكن أن يقترب عدد قتلى الجنود الأميركيين في العراق من ضعف الرقم الحالي، حيث أظهرت دراسات عسكرية، أنه بالمقارنة فقد مات 23% من الجنود الأميركيين الذين أصيبوا في معارك الحرب العالمية الثانية، وبلغت هذه النسبة في حرب فيتنام 17%، أما في العراق وأفغانستان فإن النسبة لا تتجاوز 9%، وكان نقل المرضى إلى المستشفيات الأميركية يستغرق في العادة 45 يوما أثناء حرب فيتنام، ولكن هذه المدة اختصرت اليوم إلى 36 ساعة فقط، ومعظم الجنود الذين ينقلون إلى خارج العراق يتم نقلهم إلى لاندشتول في ألمانيا، قبل نقلهم إلى منشآت طبية بالولايات المتحدة مثل مركز بروك الطبي التابع للجيش الأميركي في تكساس، أو مركز والتر ريد في واشنطن، لكن الأطباء العسكريين يقولون إن بعض الجنود الذين كان من الممكن أن يموتوا في الحروب السابقة يعيشون الآن ولكن مع إصابات بالغة مثل بتر عدة أطراف من الجسم أو

الشلل..الخ، وقد كانت العبوات الناسفة محلية الصنع وراء أكبر قدر من هذه الإصابات، وقال اللفتنانت كولونيل بول باسكوينا رئيس وحدة إعادة التأهيل والعلاج الطبيعي في مركز والتر ريد (أحيانا ننظر إلى المرضى ونشعر وكأن بقاءهم على قيد الحياة.. معجزة) ويضيف (من يفقد أحد أطرافه يواجه تحديا للعودة إلى ممارسة حياته بشكل معقول ومفيد، ولكن ماذا عمن يفقد ثلاثة أطراف فضلا عن غيرها من أنواع الإصابات والكسور وإصابات العمود الفقري والشلل)، ويعدّد باسكونيا واللفتنانت كولونيل وارين درولاك رئيس قسم العناية الفائقة في لاندشتول بألمانيا، الأسباب التي ساهمت في بقاء عدد كبير من المصابين على قيد الحياة[1]، وهي:

1. التقدم في صناعة السترات الواقية من الرصاص التي توفر حماية أفضل للصدر والبطن والقلب والرئتين، والخوذ التي تحمي الرأس بشكل أفضل.
2. وجود مسعفين ميدانيين مدربين بشكل أفضل.
3. تحسين القدرات الجراحية العاجلة التي تجرى في ساحة العمليات بما يساعد على استقرار حالة المصاب إلى أن يتم نقله على وجه السرعة خارج العراق.

ومن هذه الحالات للإصابات الخطرة جدا نتيجة لحرب العراق، حالة السرجنت جوي بوزويك (27 عاما من ولاية كارولينا الشمالية)، ونذكرها هنا

1: بحسب تقرير لوكالة رويترز بثته من واشنطن في 2005/10/23.

كمثال على آلاف الحالات المماثلة، في 27 تشرين الأول 2004، كان السرجنت بوزويك يجلس بالمقعد الأمامي في عربة تقوم بدورية في جنوب بغداد بحثا عن القنابل التي يزرعها المسلحون على جانبي الطرق والمعروفة بالعبوات الناسفة البدائية، وكان كل خطأ السائق أنه انحرف قليلا عن مسار العربتين اللتين تسبقانه على طريق سريع، داست العربة على لغم مضاد للدبابات متصل بقذيفتي مورتر، وأطاح الانفجار بجنديين آخرين بعيدا عن العربة ولكن بوزويك حوصر بداخلها، ويتذكر جوي بوزويك نفسه وهو يفيق من غيبوبة بمركز (والتر ريد) الطبي، ولكنه لا يفهم سبب وجوده هناك ويقول (أعرف أن شيئا حدث لي، ولكني فقط لا أعرف ما هو)، وسأل بوزويك أولا عن أسرته ثم عن نفسه، ويقول (بترت ساقي اليمنى من فوق الركبة وساقي اليسرى من تحت الركبة وبترت ذراعي اليمنى تحت المرفق، وفي يدي اليسرى كسرت عظام الكف وعظام الرسغ كما كسر الإبهام والخنصر)!

هذه الحالات تشير إلى فداحة الخسائر والإصابات في صفوف الجرحى بالقوات الأميركية وإن معظم هذه الإصابات هي إصابات مميتة، أو إصابات بالغة الخطورة على الأقل تترك الناجين منها شبه فاقدين للحياة، ويضاعف من عدد القتلى الذين ماتوا بشكل مباشر في مسرح العمليات، ومما يؤيد ما ذكرناه عن زيف وكذب الأرقام التي تنشرها البيانات الرسمية الأميركية، وكون الأرقام الحقيقية هي اكبر بكثير من كل ما هو معلن، العوامل التالية:

1. إن معظم أرقام القتلى هي للجنود المعروفين بالاسم ومن الجيش النظامي والمسجل إصابتهم رسميا، أما المفقودين فلا يعرف عنهم شيئا، كما أن الجرحى في معظم الحالات لا يتم الإبلاغ عن من يموت منهم مباشرة بعد الحادث أو في المستشفى، وقد رأينا أن معظم إصابات الجرحى هي

إصابات خطرة تنتج عنها وفيات لا تقل عن نسبة 9-15% في أحسن الأحوال.

2. التضارب في الأرقام بين المصادر المختلفة، سواء الرسمية منها أو الإعلامية وعدم وجود أرقام دقيقة محددة، ومن خلال رصدنا للمواقع الرسمية التابعة للبنتاغون مثل: http://icasualties.org/oif/ أو الموقع (غلوبال سيكورتي)، نجد أنه غالبا ما يتم تغيير الأرقام المعلنة سواء بالزيادة أو النقصان لنفس الفترة المحددة بين حين وآخر.

3. إن عدد الهجمات التي تعرضت لها القوات الأميركية بشكل يومي كان عددا هائلا خصوصا خلال عامي 2005 و2006، حيث بلغت بمعدل 100-110 هجوم يوميا أو 800-900 هجوم أسبوعيا كما تذكر بعض المصادر وهذه الهجمات ونوعيتها لا تتناسب مع حجم الخسائر المعلنة شهريا عنها.

4. إن معظم القوات العاملة في العراق، هي من المتطوعين للخدمة في الجيش الأميركي ومن غير حاملي الجنسية الأميركية، من المهاجرين ومن الاثنيات العرقية المهمشة في الولايات المتحدة (مثل المكسيكيين، والجنسيات الأمريكولاتينية وبعض المهاجرين العرب) ولذلك لا يتم الاعتراف بهم كونهم لا يحملون الجنسية الأميركية وهم ليسوا أفرادا في الجيش النظامي الأميركي كذلك.

5. عدد القوات الأمنية الخاصة هو عدد مماثل لتعداد القوات الأميركية العاملة في العراق أو يفوقه في بعض الأحيان (وصل إلى 180 ألف فرد في عام 2007 بحسب موقع بوست الإلكتروني)، وهم عادة يكلفون بالمهام الخطرة كالاستطلاع والاستخبارات وتنفيذ مهام خاصة في المناطق الخطرة والملتهبة (باختصار جميع العمليات القذرة)، ويعرف هؤلاء في أوساط الشارع العراقي، بكونهم (أفراد الاستخبارات الأميركية)، كونهم غالبا ما يقومون بأعمال الدورية بسيارات دفع رباعي مدنية ويرتدون الملابس المدنية غالبا، ويتعرض هؤلاء لعمليات عديدة من الهجمات وخسائرهم لا تُذكر ولا تعلن، كونهم ببساطة ليسوا أفرادا في الجيش الأميركي ووجودهم غير مسجل رسميا وهم يعملون في الظل.

6. رغم العدد الهائل للهجمات على الجيش الأميركي، ورغم ثبوت اتساع حركة التمرد وحجم العمليات التي تنفذها ضد قوات الاحتلال خصوصا في الأعوام 2004، 2005، 2006، و2007، فإن العمليات التي كان يعلن عنها ويجري نقل أخبارها من قبل وسائل الإعلام، لم يكن يتجاوز بضعة هجمات في اليوم، في تواطؤ وتكتم مفضوح ليس فقط من قبل القيادة الأميركية بل وتشاركها في ذلك وسائل الإعلام الأميركية وحتى العربية.

7. دأبت قيادة الجيش الأميركي في بياناتها اليومية خلال 2006 و2007 على الإعلان بشكل يومي مستمر، أن نتائج العمليات في محافظة الأنبار مقتل جندي أميركي واحد، كما رصدنا ذلك لعدة أشهر بدون أي تغيير يذكر!

8. في نهاية عام 2007 وعام 2008، لجأت القيادة الأميركية ، لجأت القيادة الأميركية إلى أسلوب إنكار أو إخفاء الهجمات التي تحدث يوميا والاكتفاء عند الاضطرار بذكر الهجمات الكبيرة التي ينتج عنها خسائر كبيرة ومؤثرة لا يمكن إخفائها، رغم التقارير اليومية للمراسلين الذين يعج بهم العراق والأشرطة التي تبثها الجماعات المسلحة على الانترنت والتي توثق تلك الهجمات.

9. في إطار تهليل إدارة بوش لجهودها ونجاح سياستها في كبح التمرد بعد الزيادة في عدد القوات الأميركية في العراق وما نتج عنه من انخفاض ملموس في عدد الهجمات في نهاية 2007 و2008، في إطار جهود كسب ود الشعب الأميركي استعدادا للحملة الانتخابية في 2008، لجأت إلى التعتيم الكامل على أي هجمات أو أعمال عنف (رغم استمرار هذه الهجمات في 2008 و2009 وعدم توقفها) والاكتفاء بالإشارة إلى مقتل جندي واحد بين فترة وأخرى في حادث غير قتالي (مع التأكيد على حادث غير قتالي)، وفي حالة الاضطرار الاعتراف بهجوم من وقت لآخر مع إنكار حصول أية خسائر أو إصابات! وهو مما لا يعقل بالطبع نظرا لطبيعة الهجمات التي يشنها المتمردون.

10. في حالة الإعلان عن إصابات أو خسائر، يتم تقسيمها إلى فئات مختلفة صغيرة محددة على فترات زمنية متداخلة، بحيث تتداخل النتائج وتظهر بأرقام صغيرة فقط مما يخفض من وقعها على الرأي العام.

ومن الأمثلة على ذلك: ما يذكره موقع غلوبال سيكورتي من إحصاءات، ففي سياق رصده لعدد من القتلى يذكر عدد القتلى بأنه 4282 قتيل محدّدين بالاسم وبالتاريخ لغاية نهاية عام 2009، ويضيف لهذا الرقم فئة يسميها (الذين سُجل مقتلهم ولم تعرف هوياتهم) ويحصيهم بخمسة فقط مما يجعل الإجمالي 4287، ثم يعود إلى ذكر الجرحى خلال العمليات القتالية فيذكر أن عددهم بعد 2004/4/1، فيقول 30.182 ألف[1]، وهي لا تشمل القوات الغير تابعة للجيش الأميركي، ولا الإصابات التي تم معالجتها في ميدان المعركة ولم يتم نقلها خارج العراق، وفي إحصائية ثانية لعدد الجرحى، يذكر الموقع أنه لغاية 2005/5/1 (لاحظ التداخل في التواريخ وعدم إعطاء النتائج لفترة زمنية كاملة!) هناك 5876 جريح ضمن فئة (حوادث غير قتالية) و 2913 جريحا (بإصابات في مسرح العمليات) وعدد المصابين بأوبئة وأمراض 11959 مصاب، فيصبح المجموع الكلي 20.748 ألف، وعند جمعه مع إصابات الحوادث القتالية يصبح المجموع 51 ألف إصابة لغاية نهاية عام 2009، بينما نجد في إحصائية نشرتها صحيفة الشرق الأوسط بمناسبة مرور سنتين على حرب العراق، تقدر عدد الجرحى في السنة الثانية للغزو بـ46.700 ألف جريح في عمليات قتالية، وكنا قد رصدنا موقع (غلوبال سيكورتي) وهو يذكر بأن عدد الجرحى في نهاية عام 2005 هو حوالي 42 ألف جريح، يضاف لها حوالي 13 ألف جريح في حوادث غير قتالية (هذا قبل أن يلجأ إلى تغيير الأرقام وتقديمها في فئات صغيرة)، وتشير دراسة دبورا وايت المنشورة على موقع يو اس ليبرالز إلى مقتل 4500 جندي وسقوط 32 ألف جريح، وان هذه الخسائر تتوزع على النسب التالية: 91% منهم من غير الضباط و72% فقط من الجيش الأميركي و12% من الحرس الوطني، وأن 82% من الخسائر المعلنة هي

1: رأينا أن موقع بوست يذكر أن عدد الإصابات الخطيرة بأنها 31.716 إصابة.

من الأفراد دائمي الخدمة، وهناك 9% من أصل أمريكي افريقي، و11% من العرق الأميركي اللاتيني.

وفي تقديرنا وبعد الأخذ بنظر الاعتبار نتائج دراسة مركز الاستقلال السالف ذكرها والتي تحدد عدد القتلى بـ33.615، وتقارير برايان هارنغ حول عدد الجثث المنقولة إلى قاعدة دوفر الأميركية وأخذ نسبة الـ10% من نسبة الوفيات في الجرحى التي ذكرناها سابقا من رقم الـ51 ألف جريح في صفوف القوات الأميركية بحسب موقع غلوبال سيكورتي، وهي في هذه الحالة لا تقل عن خمسة آلاف جندي، فإننا ووفقا لذلك كله نقدر عدد القتلى في صفوف الجيش الأميركي بحوالي 40-45 ألف قتيل على الأقل، وأكثر من 100 ألف جريح بكثير حسب إحصائية (صحيفة تاجيس انتسايجر) السويسرية.

وإذا اعتمدنا تقديرات الخبراء العسكريين في أن نسبة عدد القتلى إلى عدد الجرحى في العراق هو على الأقل بنسبة واحد إلى أربعة، وطبقناه على الرقم الذي قدرناه وهو 40 ألف- 45 ألف قتيل على الأقل، ينتج لدينا ما لا يقل عن 160-180 ألف جريح في صفوف القوات الأميركية، وهذه الأرقام خلال أقل من سبع سنوات من عمر الحرب، مما يجعلها تفوق الخسائر الناجمة عن حرب فيتنام بمدى واسع.


سنتان على عملية «حرية العراق»
العراق بعد عامين من الحرب
نظرة احصائية على العراق والحرب بعد عامين على غزو الولايات المتحدة وحلفائها للعراق يوم 20 مارس (اذار) 2003:
ارقام تتعلق بالحرب
خسائر القوات الاميركية
عدد القتلى اثناء الواجب او في حوادث
السنة الأولى 603
السنة الثانية 907
عدد الجرحى اثناء الواجب
السنة الأولى 13,900-12,700
السنة الثانية 46,700-27,500
عدد قتلى قوات التحالف
حتى 13 مارس 2005
بريطانيا 86
ايطاليا 21
اوكرانيا 18
بولندا 17
اسبانيا 11
بلغاريا 8
وغيرها 14
هجمات المتمردين على قوات التحالف
فبراير 2005 2100
نوفمبر 2004 3000
نوفمبر 2003 735
3000
2000
1000
0
2005
2004
2003
الهجمات والعمليات الانتحارية الكبيرة
السنة الأولى 63
السنة الثانية 156
ضحايا التفجيرات بين العراقيين وقوات التحالف
عدد القتلى الاجمالي 2,280
عدد الجرحى الاجمالي 5,040
نوعية الحياة الإقتصاد
عدد القتلى المدنيين العراقيين
التقديرات بين مارس 2003 و28 فبراير (شباط) 2005
لا يشمل ضحايا الجرائم 3065
يشمل ضحايا الجرائم 8,220
النفط عدد ملايين البراميل يوميا
التصدير الانتاج
قبل الحرب 2.5-1.7 3.0-2.8
مارس 2005 1.5 2.1
الكهرباء الكمية المولدة بالميغاواط
على مستوى العراق بغداد
قبل الحرب 2,500 4,400
مارس 2005 990 3,400
عدد المشمولين بخطوط الهاتف
قبل الحرب 833,000
مارس 2005 2,6 مليون
عدد المشمولين بخدمة الانترنت
قبل الحرب 11,000
مارس 2005 140,000
تلامذة المدارس الابتدائية
2000 3,6 مليون
2004-2003 4,3 مليون
كي ار تي: «الشرق الاوسط»

الفصل الخامس

جرائم القوات الأميركية في العراق

(إن أمن الولايات المتحدة، رهن بنتيجة المعركة التي تدور في شوارع بغداد.)

الرئيس الأميركي جورج بوش

في الذكرى الخامسة لهجمات أيلول

الباب الأول

استخدام الأسلحة المحرمة دوليا في العراق:

مجزرة الفلوجة كمثال

رغم أن استخدام قوات التحالف والقوات الأميركية بشكل متعمد ومفرط لأسلحة اليورانيوم المنضب (DU)- (بل استخدامها كذخيرة اعتيادية في المدافع الرشاشة لطائرات الأباتشي) هو من أكبر جرائم الحرب باستخدام أسلحة محرمة دوليا، إلا أن هناك جرائم أكبر بكثير من هذه. وقد كشفت الوقائع والتقارير عن جرائم حرب ارتكبتها القوات الأميركية ضد المدنيين في مدن عراقية مثل الفلوجة وسامراء وبعقوبة وتلعفر، واستخدام الطيران الحربي بشكل وحشي لقصف أحياء ومناطق سكنية في العديد من المدن العراقية، وإذا كان استخدام القصف الجوي (لتليين) الدفاعات المعادية، أو ضد قوات عسكرية محترفة وضد تحصينات هذه القوات مبررا، فما المبرر لاستخدامها في المدن؟ ولقد كشفت التقارير ومن مصادر متعددة، عن حجم وتفاصيل ما ارتكبته القوات الأميركية في مدينة الفلوجة من مجازر ومن استخدام للأسلحة المحرمة دوليا مثل الفسفور الأبيض والنابالم المطور وقنابل الدايم، وإلى أسلحة أخرى غيرها..

ففي فيلم وثائقي عرضته قناة (RAI) الايطالية المملوكة للدولة وعنوانه (الفلوجة: المذبحة الخفية)، وقد أعده الصحفي الايطالي سيغفريدو رانوسي وزميله ماريزيو توريتا (اللذان يعملان في الشبكة)، وهو عن معركة الفلوجة الثانية في تشرين الثاني 2004، وقد أثار هذا الفيلم نقاشا وجدلا واسعا في وسائل الإعلام الأميركية وغيرها، بسبب ما أظهره الفيلم بالوثائق، عن استخدام قنابل الفوسفور

الأبيض المحرمة دوليا[1]، وكذلك قنابل النابالم الحارقة والمطورة المعروفة باسم (مارك ام-77)، وتعتبر هذه الأسلحة (بالإضافة إلى قنابل الدايم) مشابهة في تأثيرها للأسلحة الكيميائية المحظورة ولذلك فهي محرمة دوليا، (رغم أن اتفاقية جنيف لا تضع قنابل دايم ضمن قائمتها للأسلحة المحرمة، لكونها حديثة جدا ولم يعترف بأنها تم اختبارها رسميا وكانت إسرائيل وهي أول دولة تحصل عليها من الولايات المتحدة وقد حصلت عليها في كانون الأول 2008، لتستخدمها مباشرة في حرب غزة الأخيرة) وكان رئيس الوزراء الأسبق (إياد علاوي) قد أصدر أمرا حكوميا يخول فيه القوات الأميركية استخدام القوة ضد (الإرهابيين) في مدينة الفلوجة، ليعطي الغطاء للهجوم الذي بدأ في 8 تشرين الثاني رسميا واستمر حتى 20 من الشهر نفسه ورغم ادعاء الحكومة وقيادة الجيش الأميركي عن عدم وجود أي مدني أو عائلات داخل المدينة المحاصرة، فقد كشفت التقارير والأفلام المصورة بعد انتهاء المعارك كذب هذه المزاعم، حيث رفضت بعض العوائل مغادرة منازلها أو لم تستطع ببساطة ذلك، حيث كانت المدينة قد حوصرت وتم قطع المؤن والإمدادات عنها قبل أكثر من شهر من بدء المعارك، كما تم قصفها يوميا بالمدفعية والطيران، طوال ذلك الشهر، وقد شارك في المعارك أكثر من 20 ألف جندي أميركي (من المارينز)، إضافة إلى ألفي جندي بريطاني تم سحبهم من مناطق الجنوب العراقي، وتم توزيعهم حول بغداد وإلى الطريق المؤدي للفلوجة لتأمين (مؤخرة) القوات الأميركية المهاجمة إضافة إلى وحدات من (البيشمركة) الكردية، لإضفاء بعض الشرعية (بدعوى مشاركة قوات عراقية وإن كانت رمزية) وكان أول هدف تم قصفه في بداية المعركة هو المستشفى الخيري الإسلامي (المشيد بمنحة من دولة خليجية)، لمنع إسعاف ومداواة الجرحى، وقد أكد

1: استخدمت هذه القنابل فيما بعد بشكل واسع ومفضوح أمام أعين كاميرات وسائل الإعلام العالمية في العدوان الإسرائيلي على غزة 2009.

مسؤول دولي هو مقرر الأمم المتحدة حول الحق في الغذاء، جان زيلغر، مثل هذه الجرائم ضد المدنيين، وقال جان زيلغر (وهو عالم اجتماع سويسري) في إدانته لأعمال الولايات المتحدة وبريطانيا في اللجوء إلى قطع المؤن كسلاح في العراق، وأكد أن قوات التحالف تعمد إلى تطويق المدن قبل أن تطلب من السكان إخلاءها، وتمنع دخول المؤن، وتعمد إلى قطع المؤن والماء عن السكان لدى مهاجمة المدن، وأشار المسؤول الدولي إلى استخدام هذه الإستراتيجية خلال الهجوم الأميركي على مدينة الفلوجة في تشرين الأول، وفي هجمات أيلول 2005 في تلعفر، وفي هجمات ضد سامراء وغيرها، فقال أنه يستند إلى مصادر في الحكومة العراقية ومنظمات غير حكومية، ووسائل إعلامية أميركية مثل صحيفتي (واشنطن بوست) و(لوس انجليس تايمز)، وقال (إن حقوق الإنسان والقانون الدولي، تحظر هذه الإستراتيجية وتؤكد على حق السكان المحاصرين بالحصول على الماء والغذاء)[1].

وعودة لموضوع الفيلم، فقد أعقب الفيلم سلسلة من ردود الفعل والاستياء انتهت باعتراف البنتاغون بأن قواته قد استخدمت هذه الأسلحة ضد المسلحين العراقيين وبررت ذلك بأنهم بالأصل (عناصر سابقة) في الجيش العراقي، ومن فصائل الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص (SRG) البارعين في القتال، وحسب ما ورد في تقرير البنتاغون الذي وصف استخدام هذا السلاح، بأنه (برهن الفسفور الأبيض أنه سلاح فعّال ومتعدد الاستعمالات، وقمنا باستعماله في مهمات حجب الأنظار في ثغرتين دخلت منها القوات الأميركية المدينة).

وتحدث الناطق باسم البنتاغون المقدم (باري فينابلز) مبررا استخدام هذه المادة الكيميائية قائلا: (عندما تكون بمواجهة قوات العدو، تكون مدفعيتك مزودة بمتفجرات قوية لكنها لا تفعل فعلها، وأنت تريد إخراج العدو من موقعه... وإن إحدى هذه التقنيات تقضي بإطلاق الفسفور الأبيض).

1: نقلا عن تقرير صحفي لوكالة الصحافة الفرنسية من بغداد.

أما الجنرال بيتر بيس رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية فيبرر استعمال الفسفور الأبيض في معارك بالعراق، بأنه (سلاح شرعي) و (لا يعارض قوانين الحرب) وأكد قائلا: (إنه ليس سلاحا كيميائيا، إنما هو مصدر للإضاءة، استخدامه لأغراض التمويه وتحديد الأهداف لا يعارض قوانين الحرب)، ويؤكد الجنرال أنه أفضل من الرصاص أو القذائف العادية بقوله: (إن الطلقات العادية أسرع في اختراق الجلد من الفسفور الأبيض، ولكنني أفضل أن يكون لدي السلاح المناسب لاستخدامه في الوقت المناسب بالدقة الكافية لإنجاز المهمة الموكلة لي بطريقة يقتل فيها أكبر عدد ممكن من أفراد العدو مع أدنى حد من الخسائر الجانبية)، وبعد التقارير عن اعتراف البنتاغون، سارعت وزارة الدفاع البريطانية في حكومة توني بلير بالاعتراف أن قواتها قد استخدمت الفسفور الأبيض في العراق (كعادتها في تبعيتها وذيليتها للحكومة الأميركية)، وقال الناطق باسمها (إن استخدام الفسفور الأبيض مسموح به في الحروب وفي الحالات التي لا يوجد فيها مدنيون في ساحات المعارك) ونحن نعرف جميعا كذب هذه الإدعاءات فقد أظهرت الصور، كيف قام الجنود الأميركيون بالاعتداء على مدنيين عزل احتموا بمسجد في المدينة المنكوبة من بينهم شيخ كبير طاعن في السن، كما تم الإجهاز بدم بارد على جريح داخل المسجد، كما ظهر العديد من العوائل محاصرين في دورهم في حالة بائسة بعد أكثر من أسبوعين من المعارك.

جريمة حرب

لم تمض سوى ايام قليلة منذ رفضت اعداد كبيرة من شبكات التلفزة الاميركية بث فيلم «انقاذ المجند ريان» لقناعتها بان مستوى العنف واللغة السيئة للفيلم تفوق كثيرا مستوى الاستهلاك الشعبي. لذلك كان مثيرا للسخرية والصدمة معا رؤية جزء من فيلم مصور – ليس من انتاج المخرج ستيفن سبيلبيرغ، بل صور موثوق بها – تظهر احد مشاة البحرية الاميريكة «المارينز» وهو يجهز على عراقي جريح اعزل من مسافة قريبة في احد مساجد الفلوجة يوم السبت الماضي. لقد كان من الصواب ان يبدأ الجيش تحقيقا على الفور في هذه الجريمة. ويتعين اعلان نتائج هذا التحقيق بسرعة وبالحد الاقصى الممكن من الشفافية.

صحيح ان الحرب عمل قذر – وهو احد الاسباب التي جعلت المعارضين لغزو العراق يحذرون بقوة من الاقدام عليها. كما انه صحيح بقدر مساو ايضا بانه لا يوجد شعب يحتكر الفضيلة – تأكيد هذا الرأي ترافق مع الانباء الواردة يوم الثلاثاء عن الاعدام الوحشي المفترض للرهينة مارغريت حسن في العراق. التقارير الواردة من الفلوجة تقول إن إطلاق النار داخل المسجد من جانب الجندي الأميركي جاء بعد أن لجأ مقاتلون عراقيون الى «التظاهر بالموت» او بعد اكتشاف جثث مفخخة. لكن ليس هناك عذر يبرر الاعدام غير القانوني لمقاتل جريح من العدو.

مثل هذه الحوادث تحصل على الدوام في المعارك. لكن هذه الحادثة التقطت صورها بالكاميرا على غير العادة. ويمكن ان ترتقي الى مرتبة الصورة المشينة والمدانة لاعدام فيتنامي مرعوب في سايغون في الستينات من القرن الماضي. وتعد صورة جندي المارينز في مسجد الفلوجة صورة غير عادية لأنها التقطت بكاميرا صحفي «محاط» بجنود المارينز من كل جانب، والذين اعتبروا على ما يبدو عملية القتل عادية جدا لدرجة انهم لم يحاولوا اخفاءها. ولا نحتاج الى الكثير من الجهد لتصور تأثيرها–من دون الرقابة الذاتية التي ابقت لحظة الموت الفعلية بعيدة عن شاشات اجهزتنا التلفزيونية–على المشاهدين في العالمين العربي والاسلامي.

الولايات المتحدة مدعومة من بريطانيا ذهبت الى الحرب في العراق لاسباب قدمتها على انها متصلة بالحق والعدالة، بالرغم من ان منتقديها لم يقبلوا ابدا تلك الحجج. سجل اميركا تلطخ قبل هذه الحادثة بفضيحة اساءة معاملة المعتقلين في سجن ابو غريب. الخوف كل الخوف هو ان يتم الكشف عن مزيد من الحقائق المؤلمة بعد ان يتبدد الدخان عن الفلوجة.لذلك يجب ان تكون عقوبة جرائم الحرب سريعة وقاسية.

«الغارديان»

مقال لصحيفة الغارديان في 18 نوفمبر 2004

<u>مواصفات الفسفور الأبيض:</u>

هو مادة نصف شفافة، شبيهة بالشمع وتميل إلى اللون الأصفر وتتميز برائحة كريهة تشبه رائحة الثوم، وبمجرد تعرضه للأكسجين يشتعل الفسفور الأبيض بشكل سريع جدا ويتحول إلى خامس أكسيد الفسفور، ويولد هذا التفاعل الكيميائي حرارة شديدة إلى درجة أن العنصر ينفجر مولدا لهبا أصفر وينتج دخانا كثيفا أبيض.

ويصبح الفسفور الأبيض مضيئا في الظلام، ويستمر هذا التفاعل الكيميائي حتى استهلاك كامل المادة أو حرمانها من الأكسجين، ويبقى15% من الفسفور الأبيض في القسم المحترق من الجسم المصاب، وتعود تلك النسبة الباقية للاشتعال مجددا إذا تعرضت للهواء.

ويستعمل الفسفور الأبيض لأغراض عدة، مثل إصدار دخان كثيف لتحديد الأهداف، وصنع ستار دخاني لحجب تحركات القوات، وبسبب قدرته على الاشتعال يستخدم لإحراق مناطق واسعة يحتلها العدو، وتدمير معدات العدو عن طريق إشعال حرائق فيها (يصعب إخمادها عادة بسبب طبيعة الفسفور الأبيض)، مثل المركبات وأماكن تخزين الوقود والزيوت وأكداس العتاد، وفي حالة استخدامه بقنابر الإنفلاق الجوي، فإنه يؤدي إلى إبادة الطرف المقابل، في مساحات واسعة، وتنتج عن الإصابة به حروق شديدة يصعب علاجها وتؤدي إلى تشوهات وإصابات عميقة إن لم تؤدي إلى الموت.

ويقول أحد الجنود الأميركيين المشاركين في معركة الفلوجة (...جاءتنا أوامر من القيادة بأن نأخذ حذرنا، لأنهم كانوا على وشك استخدام الفسفور الأبيض في الفلوجة) ويقول جندي آخر (رأيت جثثا محترقة لنساء وأطفال، والفسفور ينفجر ويولد سحابة من الدخان، ويقضي في الحال على أي شخص في محيط 150 مترا

حوله) ويشرح تقرير البنتاغون أنه في وقت لاحق (استعمل كسلاح نفسي- قوي ضد المتمردين وكذلك ضد أولئك المتمرسين في الحفر الفردية، عندما تعذر التغلب عليهم بواسطة قذائف الهليوم التي تعطي وهجا قويا وحرارة لافحة...) لقد استعمل جنودنا الفسفور الأبيض لإخراج المتمردين من مخابئهم...كما استخدمنا الفسفور الأبيض المحسن لمهمات حجب الرؤية عند العدو، وعندما توفرت لدينا قذائف أخرى (مثل تلك التي تعطي دخانا من نوع (أتش سي) الشديد الكثافة، احتفظنا بالفسفور الأبيض لمهمات التدخل).

وتم الكشف أيضا في فضيحة كذب فيها المسؤولون الأميركيون على نظرائهم[1] البريطانيين، عن استخدام الولايات المتحدة لقنابل النابالم المطورة والمحرمة دوليا، بشكل واسع فرغم الإشاعات والتقارير المتواصلة التي تظهر إصابات الحروق الشديدة بين العراقيين والناجمة عن استخدام أسلحة مثل النابالم، فقد سبق لوزير الدفاع آدم أنغرام أن أكد لأعضاء برلمانيين من حزب العمال في كانون الثاني 2005، أن الولايات المتحدة لم تستخدم جيلا جديدا من الأسلحة الحارقة تسمى أم كي-77 في العراق، ولكن السيد أنغرام اعترف لعضو حزب العمال هاري كوهين في رسالة خاصة بعثها له (وحصلت عليها صحيفة الاندبندنت اللندنية) بأنه ضلل البرلمان لا شعوريا لأن الولايات المتحدة، أعطته معلومات خاطئة، وقال لـ كوهين (أكدت الولايات المتحدة للمسؤولين بأنها لم تستخدم أم كي-77 في العراق في أي وقت وكان هذا أساس جوابي لك، وأنا نادم على قول أنني اكتشفت أن هذه ليست هي القضية ويجب تصحيح الوضع الآن) وقال أنغرام إن قنابل أم كي-77 استخدمتها قوة الاستطلاع البحرية في غزو العراق بين 31 آذار و2 نيسان 2003، مبررا ذلك (بأنها استخدمت ضد الأهداف العسكرية، بعيدا عن الأهداف المدنية وهذا يتجنب خرق اتفاقية 1980، حول بعض الأسلحة التقليدية

1: من مقال نشر في صحيفة (الاندبندنت) لـكوين براون.

والتي تسمح باستخدامها ضد الأهداف العسكرية، وصادقت بريطانيا التي لا تملك مخزونا من هذه الأسلحة ولكن الولايات المتحدة لم تفعل).

ويؤكد السيد كوهين: (إن ثمة إشاعات تقول بأن القنابل قد استخدمت في الهجوم الأميركي على معقل المقاومين المسلحين في الفلوجة العام الماضي، وهي تصريحات أنكرتها الولايات المتحدة، وهو ما يطرح مزيدا من الأسئلة سعيا للحصول على تأكيدات بأن تلك الأسلحة لم تستخدم ضد المدنيين)، وقال الناطق باسم وزارة الدفاع البريطانية مايك مور (إن إستخدام هذا النوع من الأسلحة في العراق هو أمر خطير، ولكن هذا يظهر أن الولايات المتحدة لم تكن صريحة تماما مع بريطانيا، فمن المفروض أن تجمعنا علاقة مميزة)، وقال مايك لويس وهو متحدث باسم مجموعة العراق للتحليل (إن سلطات الولايات المتحدة، اعترفت باستخدام الأسلحة فقط، بعدما أصبحت أدلة المراسلين لا تدع مجالا للشك، وأضاف قائلا (لقد استخدمت الولايات المتحدة أسلحة محظورة دوليا ترفض بريطانيا استخدامها، وبعدها من الواضح أنها كذبت على المسؤولين البريطانيين).

إن قنابل أم كي-77، وهي جيل جديد ومطور عن سلفها قنابل النابالم التي استخدمت في فيتنام وكوريا، تصنع من وقود الطائرات الذي يخلط مع الكيروسين والبوليسترين، الذي يذوب متحولا إلى (جل)، مما يؤدي إلى التصاقه بالضحايا والهياكل والمعدات، وتفتقر القنابل إلى زعانف مثبتة للتوجيه ومما يجعلها تفتقر للدقة في إصابة الأهداف، وكان موقع وزارة الخارجية الأميركية الإلكتروني وقد اعترف باستخدام القوات الأميركية لهذه القنابل في العراق (جاء ذلك في سياق حملة الرئاسة الأميركية 2004).

ولكن ماذا عن قنابل الدايم Dime ؟ هذا السلاح هو قنبلة GBU-39 التي استخدمت على نطاق واسع في العراق، ثم استخدمت فيما بعد في الهجوم على غزة

وأدت كما ظهرت في الصور المرعبة والمفجعة للضحايا بين المدنيين على نطاق واسع التي تناقلتها وسائل الإعلام عن حرب غزة، في الوقت الذي لم يسلط الضوء على استخدامها في العراق، يعني المصطلح الدايم- المتفجر المعدني الداخلي الكثيف- أو كما يسمى في بعض الأحيان (المطر المعدني) والذي طور بناء على طلب سلاح الجو الأميركي من قبل مؤسسة (بوينغ)، ومختبر لورنس ليفرمور الوطني في جامعة كاليفورنيا عام 2000، ويضم هذا السلاح متفجرات HMX، RDX الشديدة الانفجار مع مزيج من التنغستون أو الكوبالت وغيره من المعادن مثل النيكل أو الحديد (على شكل حبيبات) والتي توضع معا في حاوية من ألياف الكربون وعندما تنفجر القنبلة، تتبخر الحاوية ويتحول التنغستون إلى شظايا متناهية في الصغر والتي تكون شديدة القتل إلى بعد يصل إلى 60 قدما، والتنغستون هو عنصر فلزي خامل، وبينما يمكن عند إضافة معدن غير خامل مثل الألمنيوم أن يزيد من حدة الانفجار فإن التنغستون وضع ليحدّ من الانفجار، حيث أن أسلحة الدايم قد صممت أصلا لتجنب إيقاع الضرر (الجمعي) الذي يتولد عن القنابل المعيارية شديدة الانفجار، فإن قوة القتل التي يتسبب بها السلاح والسمية العالية طويلة الأمد التي يتميز بها، تجعل من هذا السلاح مميتا جدا وإلى حد هائل، يقول الدكتور النرويجي ماد غيلبيرت: (فإن الانفجار يفضي إلى عمليات قطع متعددة، كما يؤدي إلى تمزيق شديد جدا، حيث تنفصل العضلات عن العظام وتتدلى مفككة كما تكون لديك حروق شديدة).

واسمحوا لي أن أستعير وصفا قدمه الدكتور إيريك فوس (طبيب القلب النرويجي) الذي عمل متطوعا في مستشفيات غزة خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة[1]، يصف فيها الإصابات المروعة التي سببتها قنابل دايم لضحايا مدنيين من غزة -لأن مثل هذه التقارير عن هذه الضحايا من العراق غير متوفرة- يقول

1: من مقال بقلم كون هالينان نُشر في كاونتر بنش بعنوان (مختبر الموت: إسقاط قنابل دايم على غزة).

الدكتور فوس: بدا الأمر كما لو أنهم داسوا على لغم، لكن لم تكن هناك شظايا في الجراح، بعضهم فقدوا سيقانهم، وبدا الأمر وكأنهم قطعوا إلى شرائح، لقد داومت على زيارة مناطق الحرب منذ 30 سنة، لكن لم يسبق لي وأن شاهدت مثل هذه الإصابات أبدا).

يقول كاتب المقال أن (ما كان الدكتور يصفه هو الآثار لقوة القتل المركزة الذي يتسبب به سلاح أميركي يخفض الضرر التفجيري الذي يلحق بالمباني إلى الحد الأدنى في الوقت الذي يتسبب فيه بإحداث إصابات كارثية لضحاياه، ومع أن هذا السلاح كان قد استخدم في العراق، إلا أن غزة كانت أول مكان اختبار له في بيئة كثيفة السكان).

ويقول الدكتور جام برومندت - وهو طبيب ألماني عمل في خان يونس في جنوب قطاع غزة- (إن أولئك الذين ينجون من الانفجار الأولي، فإنهم سرعان ما يصابون بتعفن في الدم وانهيار عضوي)، ويكمل (في البدء يبدو كل شيء أنه على ما يرام... لكن يتبين أثناء العملية، أن بالوسع العثور على عشرات الجزيئات الدقيقة في كل أعضاء المصابين، يبدو الأمر وكأن نوعا من المتفجرة أو القنبلة قد نثرت جزيئات دقيقة تخترق كافة الأعضاء.... وأنت لا تستطيع مهاجمة هذه الجروح المتناهية في الصغر جراحيا).

وطبقا لبرومندت، فإن هذه الجزيئات تتسبب في حدوث إخفاقات عضوية متعددة، وإذا قدر للضحايا بمعجزة ما أن يعيشوا، فإن من شبه المؤكد أنهم سيعانون مما يدعى (رابدومايوساركوما) وهو نوع من أنواع السرطان المميتة الذي يتغلغل في نسيج اللحم، ويستحيل علاجه تقريبا، وقد وجدت دراسة لوزارة الصحة

الأميركية في عام 2005، أن التنغستن يحفز تكوين سرطـان (الرابدومايوسـاركوما) حتـى وإن كان بجرعات منخفضة، وفي الدراسة من بين 92 جرذا تم اختبارها مات 92 منها بالسرطان!

وبعد هذه الصورة المروعة عن خطورة هذا السلاح ننتقل إلى سـلاح آخـر محـرم دوليـا، ولا يقل خطورة على المدنيين، استخدم بكثافة من قبل قوات التحالف في العراق، وهو القنابـل العنقوديـة، ألقى الحلفاء بما يقدر بأكثر من 1.8 مليون قنبلة عنقودية في مختلف أنحاء العراق، ويقدر الخبراء أنـه في هذه الحالات من الاستخدام الواسع فإن ما لا يقل عن 15% لا ينفجر ويظل كامنا (في هـذه الحالـة ما يعادل 270 ألف قنبلة)، وهذا يعني أن 15% من هذه القنابل تظل موضع خطر في منطقة واسـعة، لكن بعـض المعلومـات تقـول أن نسـبة الخطـأ في هـذه الحـرب تصـل إلى 40%[1]، يبلـغ حجـم القنبلـة العنقودية حجم البطارية الصغيرة، ويمكن زجها داخل قنابـل أخـرى، أو صـواريخ أو قـذائف مدفعيـة، وعندما ينفجر نظام الإطلاق تنتشر هذه القنابل العنقودية مثل الخردق في منطقة واسعة، ومن الأنواع الأكثر شيوعا منها هو المعروف باسم ام-24 وهـي أميركيـة الصـنع، وهـي قطعـة صـغيرة مضـللة تمثـل صاروخا خفيفا، ويتدلى من كل واحدة منها شريط أبيض مثل طيارة الورق، وعندما تسقط عـلى الأرض، يلتف الشريط ويفك دبوس الانفجار، وعندما يرتطم هذا المخترع بـالأرض، يطلـق الجـزء الأمـامي منـه كتلة ضخمة بينما تنفجر الحشوة أجزاء وعلى شكل رذاذ من الشظايا المعدنية القاتلة، أما إذا لم تنفجـر فتلتصق بالأرض وتبدو بشرائطها الذيلية الخادعة وكأنها لعب أطفـال، وهكـذا يصـاب بهـا الأطفـال في الغالب الأعم، وهكذا خلفت لنا (حرية العراق) بالإضافة إلى

1: من مقال نـُشر في (هيرالد تربيون) لـمايكل سلاكمان.

التلوث النووي وبقايا الأسلحة المسببة للسرطان، مئات الآلاف من القنابل غير المنفجرة التي تلوث البيئة وتهدد حياة الأطفال والمدنيين.



جمعوا الجثامين من داخل البيوت واسطح وساحات المنازل

العراقيون يدفنون شهداء الفلوجة

□ - الفلوجة- العراق- أ.ف.ب:

سار عراقي اشيب بين الجثث وهو يرتدي قفازات بلاستيكية بيضاء غطتها دماء شهداء الفلوجة وهو يتمتم بالدعاء لارواح اصحاب الجثث بينما كان ينقلها الى شاحنة برتقالية اللون.

واخذ المتطوع يردد «رحمهم الله واسكنهم جناته»، اثناء مشاركته في اليوم الثاني لجمع الجثث.. وعثر المتطوع على جثث داخل البيوت وعلى الاسطح واخرى مدفونة في ساحات المنازل الامامية في شمال غرب الفلوجة التي الحقت بها المعارك دمارا كبيرا. واستشهد مئات من المقاتلين والمدنيين في المعارك التي نشبت الاسبوع الماضي بين القوات الاميركية ورجال المقاومة، وقد تركت جثث المقاومين لتتعفن في شوارع المدينة.

ويقدر الجيش الاميركي عدد المسلحين الذين قتلوا في الفلوجة بحوالى ١٢٠٠ قتيل. ولم ترد ارقام رسمية لاعداد الضحايا من المدنيين.

وقام فريق الخدمات الانسانية التابع لقوات المارينز بحشد عدد من الناس من بلدة الصقلاوية المجاورة للتخلص من الجثث ودفنها وفقا للشريعة الاسلامية.

وقال الكولونيل ليونارد فرانشيسكي الذي يقود الفرق المدنية التابع للكتيبة القتالية الاولى «لقد وافق العراقيون على تشكيل فريق عمل للتخلص من جثث القتلى ايمانا منهم بان ذلك هو ما يجب عمله (...) وسيدفنوهم حسب الشريعة الاسلامية». وتوجهت عربتان مدرعتان اميركيتان الى احدى نقاط التفتيش شمال الفلوجة حيث كان بانتظارهما شاحنتا «بيك-اب» وشاحنة برتقالية ضخمة.

وجلس حوالى ٢٠ رجلا بحزن جاءوا من منظمة الصحة في الصقلاوية في تلك الشاحنات بانتظار نقلهم الى الفلوجة.

وعلى مسافة غير بعيدة من نقطة التفتيش تم دفن اول ٢٢ جثة تم نقلها يوم الاحد في قبر في سهل صحراوي.

ووقف محمد علي (٣٢ عاما) على ظهر شاحنة بيضاء وقد امتلأت عيناه بالحزن فيما كان يستعد للقيام بتلك المهمة الصعبة.

ورغم انه لم يكن هناك اي من افراد اسرته في الفلوجة الا انه كان يشعر باسى شديد، وقال «انهم عراقيون ونحن عراقيون»، رفض الادلاء برأيه حول الهجوم على الفلوجة واكتفى بالتعبير عن تسليمه بما وقع وقال «انها النهاية نفسها لكل حرب: الكثير من الجثث».

وتوجهت المجموعة الى المدينة التي اخترقت الرصاصات والقذائف واحرقت النيران مبانيها ومساكنها.

وخارج احد المنازل كانت ترقد جثة متفحمة وممزقة. واخذ خمسة رجال يرتدون القفازات والاقنعة الطبية الخضراء بالبحث في جيوب صاحب الجثة للعثور على ما يثبت هويته.

وغطوها ببطانية زرقاء وحملوها في كيس اسود. ولكن وقبل ان يغلقوا الكيس وقعت قنبلة يدوية من احدى جيوب القتيل. وقام احد العراقيين بكتابة الملاحظات في دفتر ازرق بينما قام اخر بالتقاط الصور حتى تتمكن عائلات الضحايا من التعرف عليهم فيما بعد.

وكتبوا على الكيس بدهان بخاخ باللون الاحمر الرقم ٢٣.

وكان المكلفون برفع الجثث يدخنون السجائر ويضعون في انوفهم قطع القطن بسبب الروائح الكريهة وكانوا يرددون باستمرار كلمة «الله، الله». وردد ستة منهم وظهورهم محنية وهم يسيرون بسرعة حاملين اكياس الجثث السوداء الى الشاحنات «الله اكبر الله اكبر».

وانتهى النهار برفع ١٤ جثة ونقلها الى المقبرة. وسيعود المتطوعون مرة اخرى في اليوم التالي لمواصلة مهمتهم الثقيلة.

ويتوقع دي فرانشيسكي ان يبلغ عدد الجثث في منطقة الجولان شمال غربي الفلوجة ٦٠٠ جثة. واثناء رفع جثث من قبر مؤقت في ساحة امامية، قال دي فرانشسكي «ربما يستغرق رفع الجثث وقتا. كم من الوقت استغرق تنظيف مركز التجارة العالمي. قد يتمكن رجال المارينز من القيام بذلك بشكل اسرع ولكن على العراقيين القيام بذلك. هذا هو الصواب».

تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية نشر بتاريخ 18 تشرين الثاني 2004

<u>مدن أخرى على طريق الفلوجة</u>

رغم أن الأضواء قد سلطت بكثرة على معركة الفلوجة[1]، وتناقلت وسائل الإعلام أخبارها، فإن ما استخدمته الولايات المتحدة من تكتيكات وأسلحة في الفلوجة قامت باستخدامه في مدن أخرى مثل بعقوبة وسامراء والكرابلة وتلعفر والرمادي.

في بداية شهر آذار 2005، وبعد بضعة أشهر من معركة الفلوجة المروعة، قامت القوات الأميركية بعملية واسعة النطاق مشابهة لما حصل في الفلوجة، سميت هذه العملية (النهر الجارف) بعد فشل عمليات سبقتها مثل البرق وغيرها، شارك في هذه العملية 15 ألف جندي أميركي، وخمسة آلاف من عناصر الحرس الوطني والشرطة العراقية، مع المئات من الدبابات والمدرعات ومدعومة بطائرات الهليوكبتر والطائرات المقاتلة، وطبقا لتقرير كتبه المراسل أحمد صبري لصحيفة (الغد) الأردنية، فإن الجيش الأميركي شن هجوما واسعا على محافظة الأنبار والشريط الغربي القريب من الحدود السورية العراقية في محاولة لتقييد حركة (المقاومة) العراقية وعزلها عن مدينة الرمادي. ويستطرد المراسل: (واستنادا إلى شهود عيان هربوا من المدن المذكورة فإن القوات الأمريكية تحاول تطبيق خطة الفلوجة على هجومها الذي أطلقت عليه (النهر الجارف) من خلال استدراج المسلحين إلى المدن بغية إخراجهم وتعطيل حركتهم ومن ثم محاصرتهم كما جرى في الفلوجة في صفحتها الأولى).

وبحسب مصادر داخل المتمردين، كما نقل عنهم شهود عيان - يقول أحمد صبري- فإن المقاتلين نقلوا عملياتهم خارج مركز محافظة الأنبار (مدينة الرمادي) وخارج مدن هيت والحقلانية وراوة وحديثة (كبرى مدن المحافظة)، وانتقلوا إلى

1: توجد عدة كتب تتناول المعارك في الفلوجة، بل إن ثمة كتاب عبارة عن لقاء الصحفي مع أفراد المقاومة ومعايشته لهم، ومن أمثلة هذه الكتاب (No True Glory) للكاتب Bing West.

منطقة الجزيرة المحاذية للحدود، وجعلوا منها مسرحا للقتال حيث لا يمكن محاصرتهم - حيث كبدوا قوات الاحتلال خسائر كبيرة في المعدات والأفراد- وقامت القوات الأميركية بمحاصرة مدينة الرمادي ونصبت أبراجا للمراقبة وقطعت الطريق الدولي إلى الأردن وسوريا المار بمدينة الرمادي التي تبعد 110كم عن بغداد، ووضعت المتاريس على أجزاء عدّة منه، وأغلقت جسري الورار والجزيرة، وأغلقت المدخل الشرقي للمدينة وكذلك شارع الصوفية، وطريق السدة على نهر الفرات بالمتاريس الإسمنتية والأسلاك الشائكة والحواجز المصنوعة من أكياس الرمل، ومنعت دخول سكان المدينة إلى منازلهم في محاولة لترويع السكان لترك منازلهم (كما يقول المراسل)، وبذلك أصبحت عملية الخروج والدخول لمدينة الرمادي أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في محاولة لمحاصرة المتمردين.

واستنادا إلى شهود العيان فإن القوات الأميركية قامت باحتلال مبنى كلية الزراعة في جامعة الأنبار (داخل المدينة) وحولته إلى مقر لها، فيما راحت مكبرات الصوت في الرمادي وهيت وحديثة والحقلانية تدعو السكان إلى الإبلاغ عن عناصر المقاومة وتحذيرهم من التعاون معهم، وقدرت مصادر أمنية في محافظة الأنبار (كما يقول المراسل) عدد الذين تم اعتقالهم بحجة صلتهم بالمقاومة أو الذين يقدمون دعما لهم بـ(3000) شخص تم نقلهم إلى معسكر بوكا في البصرة جنوبي العراق.

وكشف شهود العيان، أن عناصر الشرطة العراقية في هذه المدن العراقية، رفضت المشاركة في الهجوم الأميركي، على مدن الغرب العراقي مما دفع قائد الهجوم الأميركي إلى عزل ما يقرب من ألف عنصر من عناصر الشرطة في هذه المدن، ويستطرد أحمد صبري قائلا: على عكس ما جرى في معركة الفلوجة، فإن

المسلحين في المدن التي تنفذ فيها القوات الأميركية عملية النهر الجارف يقومون بعمليات نوعية تستهدف إمداد هذه القوات وقطع خطوط إيصالها من خلال استهدافها بالقذائف والصواريخ والعمليات الانتحارية، كما ينقل شهود عيان عن أجواء المعارك في المدن المذكورة مشيرين إلى أن المسلحين استطاعوا الحد من حركة القوات الأميركية لضراوة المعارك والاستخدام العالي للتكتيكات التي ثبّتت القوات الأميركية في مواقعها دون أن تمنحها حرية الحركة في مطاردة عناصر المتمردين، ورغم استمرار هذه العملية أكثر من عشرة أيام خلال رصدي للأخبار في وسائل الإعلام في أحياء مدينة الرمادي مسنودة بالقصف الجوي لهذه الأحياء، فإنه لم يتم تغطية هذه العملية بشكل واسع وتم شبه التكتم على أخبارها ونتائجها لتجنب النقمة والسخط الذي جلبته معركة الفلوجة الثانية، لذلك اعتمدنا تقرير أحمد صبري (الذي نشرته صحيفة الغد) كصورة حية وواقعية عن ما جرى لهذه المدينة العراقية. وبعد انتهاء هذه العملية، تم شن عملية مماثلة استهدفت بلدة الكرابلة الصغيرة ومدينة القائم، سميت عملية (الرمح) في نهاية شهر حزيران 2005، وحسب تقرير لوكالة (رويترز)[1]، حيث يشير إلى أن (قطاعات بأكملها دمرت من البلدة، وسويت بعض المباني بالأرض، ثم تكفل البحث الدقيق بعدم وجود بوابة لم يتم تحطيمها سواء بضربها بالأقدام أو تفجيرها بسلاح صغير أو متفجرات أو حتى تحطيمها بواسطة دبابة، وقال الكابتن كريس تولاند قائد سرية ليما في الكتيبة الثالثة بالفوج الخامس والعشرين (هذه مدرسة قديمة ..... القتال من باب لباب) ويضيف التقرير (وأمام المنزل الذي احتلته سريته هناك قدم وساق مسلح هاجمهم من المسجد المجاور، وبعد أن أطلق مشاة البحرية النار عليه اكتشفوا وجود قنابل في

1: نشر في 2005/5/21.

جسمه[1]، لذا فجروه في مكانه لتتناثر أشلاؤه .. وفي مكان قريب تحولت المنازل إلى أنقاض).

وحسب التقرير، يقوم الجنود الأميركيون بتطهير مدينة الكرابلة الحدودية من باب إلى باب ومن منزل إلى آخر في عملية الرمح، حيث يصف التقرير كيفية اقتحام المنازل: (يضع جندي مشاة البحرية الأمريكي قطعة من متفجرات بلاستيكية إلى جانب قفل بوابة ثم يصيح (أطلق النار في الثقب)، وتنخلع البوابة من صواميلها متطايرة نتيجة الانفجار، ويندفع رجال المارينز إلى الداخل..). ويقول التقرير: إن بعض المسلحين صمدوا داخل البلدة، فرد مشاة البحرية بقوة كاسحة حيث فتحوا نيران مدافع دباباتهم واستدعوا طائرات اف-16، وطائرات التورنيدو وهليوكبتر كوبرا الهجومية، وترك السكان المحليون البلدة، البعض منهم من خلال نقاط تفتيش مشاة البحرية رافعين الأعلام البيضاء، كما فرّ آخرون إلى الصحراء حيث يمكن رؤية خيامهم من البلدة، وأخذ الفارون مقتنياتهم، وداخل المنازل لا توجد سوى دلائل قليلة على الحياة، حذاء طفل أو دراجة صغيرة أو كرة قدم..

هذه الصورة نقلها مراسل رويترز المصاحب للقوات الأميركية، وهو بالطبع يحاول نقل صورة محسنة للهجوم الأميركي، مخففا قدر الإمكان من أي فظائع ارتكبتها القوات الأميركية في هذه المدينة.

1: أي بعد أن فتشوه بعد مقتله.

الباب الثاني

جرائم القوات الأميركية ضد المدنيين

التعذيب في سجون أبي غريب وغوانتنامو، القصف الوحشي، القتل بلا رحمة، قد تبررها الإدارة الأميركية للدفاع عن تصرفات جنودها في بيئات معادية في حربهم ضد الإرهاب، ولكن قتل المدنيين بإصرار وبدم بارد؟! ما فائدته للفوز بالحرب ضد الإرهاب؟

في نيسان 2010، أثار تسرب شريط فيديو من خزائن البنتاغون إلى أحد مواقع الانترنت، موجة من السخط وردود الفعل الغاضبة، يظهر الشريط مقتل 12 مدنيا عراقيا بواسطة نيران مروحية أميركية في عام 2007، في بغداد ومن بينهم صحفيان يعملان لدى رويترز (أحدهما يعمل مصورا)، وكانت المروحية تقدم الدعم لقوات أميركية في حي الأمين ببغداد الجديدة، حينما شكّ الطيار بأن أحد الصحفيين (الذي كان يحمل كاميرا) كان مسلحا بقاذفة ار بي جي! فطلب الإذن من قيادته بإطلاق النار عليهم، ثم قام بقتلهم بدم بارد وقتل من كان معهم من المدنيين، ووصفهم بأنهم موتى كالكلاب! وحينما حاول سائق باص صغير إسعاف ونقل الجرحى، طلب الطيار من القيادة الإذن بقتله لأنه يقوم بنقلهم، كما يظهر في الشريط، وأصر الطيار في طلب الإذن بمهاجمتهم بإلحاح، فقام بإطلاق النار عليهم جميعا، فقتل سائق الباص المسكين وجرح ابنيه الاثنين اللذين كانا معه، وأجهز الطيار بعد ذلك على الجرحى، ويظهر الشريط كيف أسرعت القوات الأميركية بعد ذلك إلى مكان الحادث، وقامت مدرعة أميركية بالسير على جسم جريح عراقي كان ملقى على الأرض! في 12 تموز 2007، حينما حدثت هذه الجريمة كانت قناة البغدادية الفضائية قد غطت الحدث وأجرت لقاءات مع شهود عيان من أبناء

المنطقة، الذين أكدوا مقتل وإصابة حوالي 35 مدنيا في هذا الحادث، وأن إحدى الدبابات الأميركية دهست جريحا بشكل متعمد، لكن هذا التقرير ببساطة لم يلقى أي ردود فعل أو اهتمام سواء من الحكومة العراقية أو الحكومة الأميركية ولا حتى من أعضاء البرلمان العراقي!

ولم تكن هذه أول حادثة يقتل فيها صحفيين عراقيين، ففي عام 2006 مثلا، قتل مراسل البغدادية محمود زعل وهو يقوم بتغطية المواجهات بين الجيش الأميركي والمتمردين في الرمادي بغارة جوية، وكذلك مقتل الصحفية أسيل العبيدي وزوجها[1]، بعدما أطلقت القوات الأميركية النار على سيارتهما بدعوى أنها مرت مسرعة من جانب الدورية الأميركية، كما صرح بذلك فيما بعد بيان للجيش الأميركي، بينما أكد شهود عيان ومن بينهم شرطي عراقي (إن السيارة وهي من نوع كيا، كانت تسير بهدوء وحينما اقتربت من الدورية الأميركية قام هؤلاء بإطلاق النار عليهم بدون مبرّر!).

إن هؤلاء الذين شهدوا هذه الحادثة وغيرها وأقارب من قضوا نحبهم فيها، كما يقول صحفي أميركي (إذا لم يكن هؤلاء إرهابيين قبلا فإنهم أصبحوا الآن كذلك!).

يقول الصحفي وليام.ام.اركين في مقال له نشرته صحيفة الواشنطن بوست في حزيران 2006 بعنوان (حديثة ليست السبب وراء خسران الحرب):

.. لقد أصبحت تعبيرات مثل جرائم حرب وأعمال عنف وجرائم ضد الإنسانية، كلمات يلقى بها هنا وهناك بمثل هذه السهولة لوصف ما يتعلق بأفعال رجال البحرية الأميركية (والحكومة الأميركية).

1: في 2010/3/10.

ويقول (دي آربي) وهو مراسل أميركي آخر (إنني منافح عن جرائم الحرب التي تم ارتكابها، لأنني أقبل بحقيقة أن أشياء سيئة تحدث في الحرب) ويتساءل قائلا (ولكن هل سنستمر في عقلنة جرائم الحرب التي ارتكبها الأميركيون على أنها ليست جرائم حرب وإنما مجرد (أخطاء ارتكبت بنية صادقة)؟

ولقد لجأ الأميركيون في العراق وأفغانستان، إلى إطلاق النار بشكل عشوائي على المدنيين في كل مرة يقترب فيها المدنيون منهم لدرجة كبيرة، حتى حينما لا يكون هناك أي داع للخوف أو الخطأ، ففي بداية الغزو الأميركي للعراق، وحتى قبل أن تبدأ عمليات المقاومة ضد الجيش الأميركي، أظهر برنامجا بثته قناة الجزيرة يوم 2008/9/27، شريط فيديو صوره أحد الجنود الأميركيون في أول أيام دخول الجيش الأميركي إلى بغداد، كيف أطلق الجنود الأميركيون النار على سيارة بيضاء مدنية لمجرد أنهم اقتربوا من دوريتهم لمسافة أقل من 100 متر مما أدى إلى مقتل 3 مدنيين عزل كانوا بداخل السيارة، يقول بيت اوين (الذي ظهر في البرنامج) وهو قائد رتل دخل إلى بغداد يوم 2003/4/10 (وهو يوم ارتكاب الحادث)، قال (لو أني عدت لتصرفت بنفس الطريقة، أنا لا أشعر بالأسف) ويستطرد قائلا: (لقد شعر الجنود بأنهم في وضع خطر يستدعي مواجهته بهذه الطريقة)، ولقد اعتاد الجنود الأميركيون على إطلاق النار عشوائيا في الهواء وعلى المارة، وعلى المباني المحيطة كلما تعرضوا لإطلاق نار أو عملية تفجير، أو حتى لمجرد شعورهم بالخطر، ففي حادثة نقلتها جميع وسائل الإعلام، وبشكل مفصل وواضح لا لبس فيه في 2007/3/11، قام جنود أميركيون بالاعتداء على مصور وكالة أسوشيتد برس، وإتلاف فيلم صوره عن تفجير انتحاري في أفغانستان، لأنه يظهر الجنود الأميركيين وهم يطلقون النار على المارة بشكل عشوائي على الأفغان المارّة ويسقط العديد منهم قتلى، وقال مصدر في القيادة

الأميركية مبررا تصرف الجنود: (إنه تم إتلاف الفيلم لأنه قد يؤدي إلى إساءة تفسير الحادث!)، ويقول الجندي الأميركي مايسي في مقابلة له مع مجلة (لومانتيه) الفرنسية، يصف ما قام به الجنود الأميركيون أنه لم يكن سوى جرائم حرب فقال: (إنه التعبير الذي يجب استعماله، هي جرائم حرب، لقد تلقينا تقريرا من الاستخبارات العسكرية، يقول أن كل العراقيين إرهابيون، حين أطلعنا على ذلك التقرير، صار العديد منا في حالة عصبية وتوتر، فصاروا يطلقون النار على كل من يتحرك، إنها جرائم حرب، لأن الذين قتلناهم لم يكن أحد منهم يحمل السلاح، كان بعضهم من الشيوخ والأطفال والنساء والمرضى والعاجزين عن الحركة، لقد كانت إبادات جماعية حقيقية مروعة ضدهم). والواقع أن جرائم الأميركيين ضد المدنيين في العراق من الكثرة والتنوع وإلى حد مروع ومقزز ويصعب إحصاءها أو عدّها. إلى حد أن الصحفي والكاتب المعروف أحمد منصور يقول في مقال كتبه في صحيفة السبيل (وهو صاحب كتاب بعنوان (جرائم أميركا في العراق)): رغم محاولتي في كتابي "جرائم أميركا في العراق" أن أرصد بعض الجرائم الكبرى التي ارتكبتها القوات الأميركية بعد احتلال العراق في شهر مارس من العام 2003، إلا أن حجم هذه الجرائم وتنوعها وشناعتها أكبر من أن يحصى أو يعد، ويضيف الكاتب أحمد منصور في مقاله: (في شهر أكتوبر من العام 2005، أصدر الجندي جيسي مايسي في باريس كتابه (اقتل ...اقتل ....اقتل ...جرائم الحرب في العراق) روى فيه عشرات الجرائم التي أمر هو وزملاؤه بارتكابها في العراق ضد المدنيين، ولم يجد في الولايات المتحدة أيا من دور النشر تقبل نشر الكتاب، فقام بنشره في باريس، وقال مايسي في مؤتمر صحفي عقده في باريس للترويج للكتاب: (أردت أن ألفت أنظار العالم كله إلى فظاعة الجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي، أردت أن أتصالح مع نفسي، فقد بقيت في العراق منذ بداية الحرب عام 2003،... ذهبت إلى العراق بإحساس جندي ذاهب للقيام بواجب مساعدة

العراقيين، لكنني اكتشفت بشاعة الحرب، حين رأيت بأم عيني طريقة القتل ضد الأبرياء، وأننا هناك في العراق للدفاع عن البترول).

يقول مايسي في أحد فصول الكتاب: (مهمتي كانت دخول بعض المناطق في المدن وتأمين الطرقات، كانت هناك أحداث كثيرة، ولكن كان هناك حادث واحد، دفعني في الحقيقة إلى النقيض، شاهدنا سيارات مدنية تقل المدنيين، حسب التقارير الاستخباراتية التي تسلمناها كانت السيارات مليئة بالقنابل والانتحاريين، كانت السيارات قادمة باتجاه حاجزنا، قمنا بإطلاق طلقات تحذيرية، لكن لم تبطئ من سرعتها، وعندئذ قمنا بإطلاق النار على السيارات وإحراقها، وقتل من فيها، أحد الأشخاص جاء نحوي وهو يصرخ: لماذا قتلت أخي؟ نحن مدنيون ولم نفعل شيئاَ، وليس معنا شيء، شعرت وكأن طنا من الحجارة قد سقطت فوق رأسي... بعد ذلك فقط تبين لي أن ما حدث لم يكن سوى يوم عادي نمطي، حيث كنا كل يوم نواصل قتل المدنيين، ونلقي بجثثهم في المستنقعات، ثم نواصل سيرنا كالمعتاد)!

وفي 27 أيار 2006، نشرت صحيفة التايمز اللندنية[1]، قصة الطفلة إيمان حسين التي لم يكن يزيد عمرها آنذاك عن عشر سنوات، وكيف قتل الجنود الأميركيون عائلتها أمام أعينها في 19 نيسان من العام 2005، حيث روت الطفلة بالتفاصيل كيف قتل الجنود الأميركيون عائلتها، بعد ما اقتحموا المنزل، ولم ينج أحد سواها وأخاها عبد الرحمن، بعدما نجحوا في الاختباء، ومما روته الطفلة في قصتها المروّعة:

(كنا خائفين للغاية، ولم نستطع أن نتحرك لمدة ساعتين، وحاولنا الاختباء تحت الوسادة، وأصبت بشظايا في الساق، لم يمت أفراد أسرتي على الفور، فقد سمعناهم وهم يتأوهون لفترة طويلة، وتقول إيمان في نهاية قصتها: إني أكرههم، فقد جاءوا ليقتلونا، ثم بعد ذلك يقولون آسفين).

1: نقلا عن مقال الكاتب أحمد منصور في صحيفة السبيل الأردنية المنشور في 2010/4/13.

وفي حادثة مروّعة مماثلة، قام الجيش الأميركي بقتل 11 شخصا من عائلة واحدة غربي الموصل في 2008/10/5، كانوا قد داهموا منزلهم للتفتيش إثر تعرضهم لتفجير انتحاري، وقتل في الحادثة على يد الجيش الأميركي 3 نساء و3 أطفال، وبقيت طفلتان صغيرتان في السن على قيد الحياة من هذه العائلة.

وفي 5 آب 2007، قضت محكمة أميركية بالسجن لمدة 110 أعوام بحق الجندي الأميركي المتهم الرئيسي في قضية اغتصاب وقتل الفتاة العراقية عبير الجنابي، وكان هذا الجندي قد لمح هذه الفتاة في منزلها بمنطقة المحمودية جنوب بغداد، أثناء حملة دهم وتفتيش للمنازل مع زملاء له، فقرروا العودة إلى منزلها بعد أيام، بعد أن قاموا بمراقبته لأيام، ثم استغلوا أحد الأيام، حيث لم يكن إلا والدها وأخيها الصغير في المنزل، حيث قاموا بضرب أبيها وتقييده، ثم قاموا باغتصابها جميعا واحدا بعد الآخر، ثم بعد ذلك قتلوها وأضرموا النار فيها وفي المنزل بعد قتل والدها وأخيها الصغير، وهذه الجريمة لم تكن حادثا غير مقصود أو اشتباه بالضحايا على أنهم من المتمردين نتيجة للتعرض لأعمال إطلاق نار، كما يدافع دائما المسؤولون في (البنتاغون) عن جنودهم.

ففي شهر حزيران 2006، أعلن الجيش الأميركي أنه قتل عن طريق الخطأ ثلاثة مدنيين عراقيين خلال عملية تدريب للمدفعية شمال بغداد وقال الجيش في بيانه (إن وحدة من فرقة المشاة الرابعة أطلقت قذيفة مدفعية من عيار 155 ملم، خلال عملية تدريب فأصابت منزلا في قرية هبهب)[1]، وأضاف البيان (بعيد إطلاق القذيفة، أفادت الشرطة العراقية أن انفجارا وقع في أحد مباني هبهب، وأسفر عن مقتل مدنيين عراقيين وجرح أربعة آخرين وإصابة ستة منازل).

1: قرية هبهب تابعة لقضاء الخالص في محافظة ديالى.

وفي 13 أيار من نفس العام، قامت القوات الأميركية بقصف منزل سعدون محسن حسن في ناحية اللطيفية (جنوب بغداد)، مما أدى إلى تدمير المنزل ومقتل أفراد عائلته المكونة من سبعة أشخاص بالإضافة إلى جرح أطفال ونساء آخرين كانوا في المنزل، وفي اليوم التالي (14 أيار) قصفت الطائرات الأميركية منزل الشيخ ياسين صالح شلال في منطقة اليوسفية (جنوب بغداد)، مما أدى إلى مقتل 13 شخصا من بينهم نساء وأطفال وشيوخ.

وفي الأول من أيلول 2004، أكد تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية مدعم بالصور مقتل 20 مدنيا عراقيا وإصابة ستة آخرين في قصف جوي ليلي لمنازل في مدينة الفلوجة، وقال الطبيب سيف الدين طه من مستشفى الفلوجة (تلقينا 17 قتيلا من بينهم أطفال وستة جرحى جروح بعضهم بالغة) وأضاف لوكالة فرانس برس (قد يكون بين القتلى طفلان أو ثلاثة ولكن الجثث ممزقة ومن الصعب التمييز بينها)، وفي مكان الانفجار قال شاهد العيان حسام إبراهيم (30 عاما): (انه تم العثور على ثلاث جثث كانت مقذوفة على بعد 200 متر من مكان وقوع الصاروخين، مما يرفع الحصيلة إلى 20 شهيدا، وأضاف : إن أهالي هذه الجثث شيعوا قتلاهم ودفنوهم في مقبرة الشهداء مباشرة دون الرجوع إلى مستشفى المدينة)، وقال شاهد عيان آخر (إن أهالي الحي عملوا طوال الليل مستخدمين الأيدي لإخراج الجثث المتقطعة من تحت الأنقاض) وأضاف (إن العديد من المنازل المجاورة قد تأثرت بفعل قوة الإنفجارين اللذين أحدثهما الصاروخان كما اقتلع العديد من الأشجار).

وبحسب مراسل وكالة فرانس برس: أن الصاروخ الأول أحدث حفرة بقطر 20 مترا وبعمق 10 أمتار، بينما أحدث الثاني حفرة بقطر 15 مترا وعمق حوالي 6 أمتار، وفي بيان الجيش الأميركي الذّي برّر هذه الغارة التي وصفها بأنها كانت (دقيقة)، استهدفت منازل تستخدم كمخابئ وأماكن تجمع لأنصار أبي مصعب الزرقاوي، وأوضح الجيش الأميركي أن أنصار الزرقاوي شوهدوا وهم يخرجون جثة من صندوق سيارة لدفنها جنوب الفلوجة، وأضاف البيان شوهد أعوان الزرقاوي وهو يخرجون رجلا من صندوق سيارة ويعدمونه ثم يدفنون جثته.

ومن الجدير ذكره: أن التكتم وإخفاء الحقائق يؤدي إلى التستر على الكثير من هذه الجرائم التي يرتكبها الجيش الأميركي، ولكن المحاكمات والتحقيقات التي تجريها الإدارة الأميركية بعد افتضاح هذه الجرائم، هي التي تكشف عن التفاصيل الدقيقة والقذرة لهذه الجرائم، فمن الأمثلة على هذه الجرائم التي لا تعد ولا تحصى، الحكم على ضابط أميركي بالسجن عشرة أعوام في نيسان 2005 لإجهازه على جريح عراقي عمدا، وكانت محكمة عسكرية أميركية في فيسبادن بألمانيا، أدانت النقيب روغيليو ماينوليت لإطلاقه النار على عراقي بهدف قتله، وكان جنود أميركيون يقودهم الكابتن ماينوليت أطلقوا النار على عربة مدنية اعتقدوا أن بداخلها مسلحون قرب مدينة الكوفة، وبموجب قواعد القتال التي يتبعها الجيش الأميركي يسمح بإطلاق النار على سيارات مشبوهة في ظروف معينة، وقد كان في العربة رجلان، وتوفي الراكب على الفور بينما أصيب السائق بجروح خطيرة، وقال الكابتن ماينوليت الذي دفع ببراءته من التهم الموجهة إليه من المحكمة العسكرية إنه أطلق النار على السائق من مسافة قريبة لأنه اعتقد أنه لن يشفى من جروحه!.

وحكمت محكمة أخرى على الجندي (بلمور راموس) -23 عاما- بالسجن 7 أشهر لدوره في مقتل 4 معتقلين عراقيين في عام 2007، وكان أحد القضاة قد طالب بالسجن 40 عاما له، ولكنه تحول إلى شاهد ضد زملائه الثلاثة، حيث قاموا بقتل 4 معتقلين عراقيين مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين، ثم ألقوا بجثثهم في أحد الأنهار الصغيرة، وفي مجزرة أخرى عرفت بمجزرة الاسحاقي (شمال بغداد) في 15 آذار 2006، تمت تبرئة الجنود الذين قتلوا ما يقرب من 13 مدنيا في الهجوم على منزل في الاسحاقي، وقال المتحدث باسم القوات الأميركية الميجر جنرال وليام كالدويل أن التحقيق أظهر أن (القوات عملت وفق الضوابط العسكرية التي تحكمها في العراق)، وعرضت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) صور 11 جثة من بينها جثث لأطفال ونساء لنفس الحادث...!، فيما أكد تقرير للشرطة العراقية، أن جنود الاحتلال الأميركي اقتحموا منزلا وأطلقوا النار على من فيه مما أدى إلى مقتل 13 شخصا في المنزل بينهم خمسة أطفال وأربع نساء، ثم قاموا بعد ذلك بتفجير المنزل!

وفي 5 حزيران 2006، أعلنت هيئة أميركية أن قوات من الجيش الأميركي أطلقت النار على امرأتين عراقيتين (بطريق الخطأ) كانتا في طريقهما إلى مستشفى للولادة في محافظة صلاح الدين، وقال التقرير إن المرأتين أطلق عليهما الرصاص وقتلتا في بلدة المعتصم الصغيرة في شمال بغداد.

ومن أبشع الجرائم التي ارتكبتها القوات الأميركية ما عرف فيما بعد بـ(مجزرة الحديثة) نسبة إلى مدينة حديثة غرب بغداد (210 كم عن بغداد)، ففي 19 تشرين الثاني 2005، تعرضت دورية للمارينز مساءا إلى تفجير عبوة ناسفة مزروعة على جانب الطريق أدت إلى مقتل جندي من المارينز وإصابة عدة جنود،

فقام جنود المارينز من الكتيبة الثالثة في فرقة المارينز الأولى بمهاجمة المنازل القريبة بشكل هستيري، وأخرجوا سكان هذه المنازل خارج منازلهم، وقاموا بإطلاق النار عليهم مما أدى لمقتل 24 رجلا أمام أبواب منازلهم، كما قتل أحد الأشخاص بحسب شهود عيان في فراشه داخل منزله، وقام بعد ذلك ضباط وجنود أميركيون بالشهادة أنهم وجدوا الضحايا نتيجة انفجار قنبلة زرعت على الطريق، وبعد أن نشرت مجلة (تايم) الأميركية مقالا عن القضية في آذار 2006، أجرى البنتاغون تحقيقا في وقائع القضية وتوصل الكولونيل جريغوري وات للحصول على (شهادات وفاة تبين أن غالبية المدنيين أُطلق الرصاص على رؤوسهم وصدورهم) وأضاف (كان هناك عدم اتساق -في شهادات جنود المارينز- بدرجة حالت دون وجود ترابط)، وفي السياق نفسه اتهَم النائب الديمقراطي جون مورتا (ولاية بنسلفانيا) القوات الأميركية بالتستر والتغطية على (مقتل 24 مدنيا أعزلا على الأقل في بلدة حديثة)، وفي ديسمبر 2006، تم توجيه التهمة إلى الكابتن لوكاس ماكونيل بـ(الإخلال بواجبه كضابط، وعدم إبلاغه رؤسائه بمقتل مدنيين عراقيين، ومنع فتح تحقيق فوري حول هذه القضية)، واتهم بالإضافة إلى ماكونيل ثلاثة ضباط آخرين بعدم إجراء تحقيق في الحادثة، فيما وجهت تهم إلى أربعة جنود من المارينز، ويدفع محامو المارينز بقولهم (أن متمردين مختبئين في منازل مدنية بدأوا حينها بإطلاق النار، وحصل اشتباك وفقا لقواعد إطلاق النار التي حددتها القيادة العليا)، لكن الإدعاء في القضية أكد (عدم وجود متمردين، وأن العسكريين الأميركيين قاموا على مدى ثلاث ساعات بعمليات قتل انتقاما لمقتل رفيقهم وقتلوا حتى خمسة أشخاص كانوا في سيارة أجرة اقتربت من الحي، وبين الضحايا عشرة نساء وأطفال قتلوا من مسافة قريبة).

ومع ذلك برأ القضاء اثنين من عناصر المارينز، فيما أوقفت الملاحقات بحق جندي ثالث في 24 آب 2007، كما أسقطت التهمة عن أحد الضباط، وفي 18 أيلول 2007، أوقف القضاء العسكري الملاحقات القضائية للكابتن لوكاس ماكونيل المسؤول الرئيسي عن هذه المجزرة، واتخذ هذا القرار من قبل قائد كامب بندلتون (في كاليفورنيا)، حيث اعتبر الجنرال (وفقا لبيان عن مكتبه الإعلامي) أن إجراءات إدارية (بدلا من الإحالة إلى المحكمة العسكرية!) هي الرد المناسب على الأخطاء أو الإغفالات المفترضة التي ارتكبها ماكونيل، وبحسب البيان (فإن القرار اتخذ استنادا إلى أبحاث شاملة أجراها المحققون العسكريون فضلا عن أدلة عرضت خلال الجلسات التمهيدية حول أحداث (حديثة))[1].

ومن جهته أكد السفير العراقي في واشنطن (في وقت ارتكاب جريمةإحديثة)، السيد سمير الصميدعي أن جنود المار ينز قتلوا عمدا أحد أقربائه في بلدة (حديثة)، وقال الصميدعي للصحف الأميركية، بعد ساعات من تقديم أوراق اعتماده للرئيس الأميركي جورج بوش في البيت الأبيض، أن قريبه قتل بالرصاص قبل خمسة أشهر من مقتل 24 مدنيا في بلدة حديثة، وأضاف أن محمد الصميدعي (21 عاما)، الذي كان يدرس الهندسة (قتل بعد أن فتح باب منزل عائلته لجنود المارينز في 25 حزيران 2005)، وأكد أنه قتل عمدا، (أنه قتل

1: نقلا عن تقرير لوكالة فرانس برس في 2007/9/20.

عبثا)، موضحا أن جنود المارينز كانوا يقومون بعمليات تفتيش من منزل إلى منزل ووصلوا إلى منزل قريبي ففتح الباب لهم، كانت أمه وأخواته في المنزل، سمح للجنود بدخول منزل والده وقتلوه هناك، وتابع الصميدعي لشبكة سي أن أن (إن التحقيق في القضية، خلص إلى عدم وجود عملية قتل غير قانوني!، أود أن تجرى تحقيقات إضافية).

ويقول الصحفي وليام أم آركين (أن حديثة إمّا تشكل تجسيدا لحادثة غير عادية ارتكبت بسبب غضب شرذمة من الكتيبة الثالثة في فرقة المارينز الأولى، وهي لذلك لا تتطلب بالضرورة الارتقاء إلى درجة التحسس العالي في أوساط القيادة العسكرية الأميركية على نطاق واسع، وإمّا أنها تمثل جانبا خفيا في عملية (حرية العراق) حيث تعتبر الوفيات في أوساط المدنيين شيئا مألوفا واعتياديا جدا، بحيث لا يجري احتساب المسؤولية والخسائر يوما بيوم).

ولقد كتب صحفي آخر هو (روبرت): (تشترك ماي لاي[1] وحديثة في نقاط تشابه متوازية، فالقوات أقحِمت في حرب يتم خوضها باعتبارها عملا دفاعيا، والأراضي يتم احتلالها بصورة مؤقتة والتي لا يجري الاحتفاظ بها أبدا، كل ذلك

1: مجزرة شهيرة ارتكبتها القوات الأميركية ضد المدنيين العزل في فيتنام وأدت إلى تغيير نظرة الرأي العام الدولي والأميركي تجاه الحرب.

يخلق حالة سخط عالية الوتيرة، وكل ما يلزم هو عود ثقاب واحد (وفي هذه الحالة هجوم آخر بقنبلة مزروعة على قارعة الطريق)، وتماما مثل هو حال أجمّة جافة، فإن جنديا وادعا، وكائنا بشريا عاديا مثلك ومثلي، يدخل في نوبة اهتياج إجرامي وقاتل، وهذا هو ما نحصل عليه عندما نضع جنودنا ومجنداتنا الخاضعين للخدمة في مواضع واهية يتعذر الدفاع عنها)، ويصف آركين هذه المسوّغات وأخرى غيرها، بأنها توظف الجانب العاطفي والإنساني لمرتكبي مثل هذه الجرائم، يقول (لعل أكثر التسويغات عاطفية مما سمعت في الأيام القليلة الماضية حول الدوافع التي تسوق الرجال والنساء إلى حافة الإقدام على القيام بارتكاب أعمال رهيبة هو(العبثية)!..)، وكتب جون رايان المتقاعد من حرب العراق، أنه بغض النظر عن حجم الذنب الذي يتحمله رجال المارينز في انتهاك قوانين الحرب (إلا أنني لا استطيع أن أحمل نفسي على اعتبارهم مسؤولين)، ويكمل قائلا (إن الجندي الذي روى لك قصة حياته...الجندي الذي أخبرك بكل شيء عن مقدار حبه... وأنت تعرف ماذا يحب أن يأكل، وكيف ينام ومم يخاف، وما الذي يفتخر به وماذا يمكن أن يحركه، ثم، وعلى حين غرّة، تراه وقد أصبح بين ذراعيك غارقا في دمائه على رصيف بغداد بسبب شظية من قنبلة زرعت على جانب الطريق وفتحت رقبته[1]، وبحيث لا تستطيع طيور الإخلاء الطبية انتشاله بسبب عاصفة رملية، آه

1: يسوق هنا رايان سيناريو سينمائيا دراميا ليضع المبررات العاطفية لما يرتكبه الجنود الأميركيون.

وبالمناسبة فإن المزارعين الذين يقيمون هنا شاهدوا المتمردين وهم يزرعون القنبلة على جانب الطريق ولم يعنيهم أمر إبلاغك قائلين (...اللعنة، لقد نسينا ذلك!). هذا غيض من فيض، من جرائم ارتكبت وأخفيت عن العلن في العراق، ولو أردنا التفصيل لاحتجنا إلى كتاب خاص أو عدة كتب إن شئت ولكننا هنا أردنا الإشارة والتذكير فقط حتى لا تُنسى مثل هذه التفاصيل وتضمحل....

تلك العلاقة المتوترة بين الجنود العراقيين والأميركيين



مونيكا ديفي

كان الجندي الأميركي وضابط الشرطة العراقي معا في دورية استكشاف خارج سوق للسلع الرخيصة شمال بغداد، وكانا يتجاذبان أطراف الحديث من وقت لآخر حتى بدأ احدهما بإطلاق النارعلى الآخر.

أدينوا في معظم القضايا باتهامات أقل خطورة من تلك التي كانوا يواجهونها أصلا .لا توجد حربان متشابهتان، وهو ما يجعل من الممكن مقارنة هذه القضايا بالقضايا المتنازع عليها في الماضي، ويختلف بعض الأشخاص ذوي الخبرة العسكرية حول ما إذا كانت الامور

وما اثار إطلاق النار هي مسألة نزاع: فقد أطلق الجندي، العريف داستن بيرغ، النار ثلاث مرات على شريكه العراقي حسني كامل هادي داوود الزبيدي، وقتله. وعندما هرب بيرغ التقط مسدس الزبيدي وأطلق النار على نفسه.

في الأيام التالية، كذب بيرغ فيما يتعلق بالأحداث، حيث قال أن الزبيدي هو الذي بادر بإطلاق النار عليه. واستمر في كذبته هذه لأشهر بعد تعافيه من الجرح، وحتى بعدما تلقى وساما لا يستحقه، مع وجود عائلته تراقب الاحتفال المقدس من وطنهم .

لطالما اعترف بيرغ بأنه قتل الزبيدي في لحظة خاطفة في ذلك اليوم في كانون الأول 2003، ولكنه قال أنه فعل ذلك فقط بعدما رفع الجندي سلاحه فجاة بطريقة مهددة. ويعترف بيرغ الآن أن الأخطاء التي ارتكبها بعد ذلك- إطلاق النار على نفسه وكذبه بشأن الأحداث- كانت نتيجة خوفه مما قد يحدث له، وعلمه بأن جنودا آخرين في وحدته

يجري التحقيق معهم في حوادث مشابهة في العراق .

وكتب بيرغ في آخر شهادة له تحت القسم " لم أعتقد أن أحدا كان سيصدقني ولم أشأ أن أقع في المتاعب لشيء اعتقدت أنه الأمر الصحيح ".

وقد وُجه لبيرغ، وهو جندي من الحرس الوطني ويبلغ من العمر 22 عاما، تهمة القتل وحددت له جلسة قضائية عسكرية.

ويُعد واحدا من عدد كبير من الجنود ورجال البحرية المتهمين باشتراكهم بقتل عراقيين والذين قالوا انهم كانوا يدافعون عن أنفسهم .

وبخلاف تعذيب الأسرى، فقد خلقت هذه القضايا الأقل شُهرة انقسامات حول تعريف جريمة القتل في منطقة حربية غير محددة المعالم.

وفي العراق، سببت هذه القصص استياء مريرا من الجنود وعدم ثقة بهم. وبين الأميركيين، فلديهم وحدات مجهدة، مما أدى ببعض مشرفي الجيش إلى القول أن القوات تبدو مترددة في القيام بمهامها، وأنها

أدت إلى ثوران الغضب في المدن وفي أنحاء الدولة.

وقال ريتش هيندريكس، وهو من قدماء المحاربين في حقبة فيتنام والذي أمضى مؤخرا مساءه داخل قاعة ليجيون الأميركية في فيرديناند، وهي مسقط رأس بيرغ المتكونة من 2300 نسمة في جنوب انديانا، حيث يقول السكان أنهم يدعمون بيرغ " :أعتقد أنهم يبذلون قصارى جهدهم . ولا يمكنك حتى أن تعرف من هو صديقك ومن هو عدوك هناك، فما الذي ينبغي عليهم أن يفعلوه؟ "

ومنذ أن بدأت الحرب في العراق قبل اكثر من سنتين، فقد اتُهم أكثر من 20 جنديا أميركيا بارتكاب جرائم تتعلق بمقتل عراقيين، بما فيها العدد القليل من القضايا التي ادعى فيها العسكريون أنهم كانوا يدافعون عن أنفسهم. كما يتم التحقيق مع رجال البحرية بشأن مقتل معتقلين، على الرغم من أنه لم تُوجه اية اتهامات لهم. وقد أُدين 10 رجال عـــسكريين على الأقل، ولـــكنهم

جريدة الغد الأردنية 11 حزيران 2005، ص22

الباب الثالث

سجون الجيش الأميركي ...

(اعتقال العراق)

الجانب المظلم الآخر للمعاناة التي عانى منها الآلاف من أبناء الشعب العراقي ممن تم اعتقالهم لسبب أو بدون سبب طوال سبع سنوات من حملات الدهم والتفتيش والاعتقال التي لم تتوقف يوما، ربما لم يتم تسليط الضوء على هذا الجانب بشكل كافٍ، رغم أن حادثة سجن (أبي غريب) كشف بعضا من جوانب إساءة المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب الذي مارسته القوات الأميركية في سجونها ضد المعتقلين من العراقيين، ولكن عدد السجون المتزايد والأعداد الهائلة للمعتقلين التي اتضحت فيما بعد (خلال عام 2004، وبعد إطلاق سراح العديد من سجن أبي غريب إثر الفضيحة المعروفة، كان عدد السجناء لدى قوات الاحتلال الأميركية بحسب بياناتها الرسمية هو 10.600 آلاف سجين!)، باعتراف ضباط في جيش الاحتلال ومسؤولين في الإدارة الأميركية، أن معظمهم كانوا من الأبرياء، يشير إلى وجود وحجم المشكلة التي أفرزها الاحتلال، في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على انتهاكات وسجون أخرى غير سجن (أبي غريب).

على مدى سنوات عدة وبشكل يومي مستمر، كانت القوات الأميركية تعلن باستمرار عن اعتقال ما بين 30-50 شخصا تصفهم بأنهم من أعضاء القاعدة أو من المشتبه بتورطهم بأعمال عنف وبعض الأحيان كان يعلن عن حملات دهم كبيرة تؤدي إلى اعتقال أعداد بالمئات!، ولو جمعنا هذه الأعداد لوصلنا إلى أن أرقام المعتقلين في السجون الأميركية، هي عشرات الألوف من السجناء والمحتجزين معظمهم بدون توجيه تهمة محددة، ففي الشهر الثامن من عام 2008،

كان عدد المعتقلين في سجون الاحتلال حسب البيانات الرسمية حوالي 47 ألف معتقل (47.445 ألف بالضبط!) وهناك حوالي 36 سجنا في العراق عدا سجن أبي غريب، وتقع هذه السجون في جميع أنحاء العراق، ناهيك عن السجون في القواعد العسكرية الأمريكية (وصل عدد القواعد الأميركية في وقت ما إلى 57 قاعدة ومعسكر)، ولا يشمل هذا العدد سجون وزارة الداخلية العراقية والدفاع ووزارة الأمن القومي، والمخابرات وكذلك السجون الخاصة بالميليشيات والأحزاب السياسية المتنفذة الكبيرة.

وقد لجأت القوات الأميركية إلى اعتقال زوجات وأسر الأشخاص الذين يشتبه في انتمائهم للجماعات المسلحة، في حالة عدم إمكان القبض على الشخص المطلوب، أو لإجباره على الاعتراف بالمعلومات المطلوبة، بإحضار أطفاله وبناته أو والديه إلى المعتقل، وعدم عرض هؤلاء المعتقلين على السلطات القضائية، رغم استمرار اعتقالهم لشهور طويلة، بدون توجيه تهم، وبحسب المحامية سحر الياسري ممثلة اتحاد الأسرى والسجناء السياسيين العراقيين[1]، وعلى هامش مؤتمر نظمته اللجنة العالمية بالتعاون مع جامعة بروكسيل الحرة بعنوان (إرهاب الحرب الأميركية على الإرهاب!)، تقول الياسري (حسب تقارير المنظمات الأجنبية والصحافة الأميركية فإن عدد هؤلاء المعتقلين يصل إلى 400 ألف معتقل منهم 6500 حدث وعشرة آلاف امرأة) وتضيف الياسري (ما استطيع قوله هو أن 95% من هؤلاء السجناء تم اغتصابهم نظرا لأهمية الشرف عند العرب والمسلمين وأن 5% الباقية هددوا بالاغتصاب وخاصة النساء المحسوبات على التيارات الإسلامية)، وكان السيد طارق الهاشمي قد زار سجن الكاظمية للنساء التابع للداخلية برفقة الصحفية إليزابيث بالمر من قناة CBS الأميركية في تموز 2007، بعد ورود أنباء عن انتهاكات جنسية وسوء المعاملة بحق هؤلاء السجينات

1: من حوار أجراه معها أسعد العزوني ونشرته صحيفة (العرب اليوم) في 2008/1/6.

العراقيات، ولقد وجد 200 سجينة تعرضن لإساءة المعاملة، وأن غالبيتهن تم اغتصابهن على يد أفراد القوات الأمنية العراقية ومنهن من حمل وولد داخل السجن من جراء الاغتصاب المتكرر، وكانت أنباء فضيحة سجن أبي غريب قد ذكرت وجود 250 سجينة عراقية داخل السجن وقد تعرضن لانتهاكات متكررة، وبعد مطالبة العديد من رجال الدين بالتحقيق في هذا الموضوع، صرح السيد موفق الربيعي مستشار الأمن القومي في حينه، أنه بعد زيارته لسجن أبي غريب، لم يجد سوى ست سجينات وهن متهمات بجرائم جنائية، وفي تقرير أعدته صحيفة نيويورك تايمز من قبل الصحافي دوغلاس جيهل، ونشر في 26 آذار 2005، وعلق عليه الصحافي المعروف توماس فريدمان في مقال له في 27 آذار في نفس الصحيفة، حيث أكد التقرير مقتل 26 شخصا في معتقلات الجيش الأميركي في أفغانستان والعراق وواحدا منهم على الأقل في سجن أبي غريب، وأن 18 من تلك الحالات، كان المنفذون قد تلقوا أوامر بتعذيب الضحايا من المشرفين على السجون أو من المشرفين على هؤلاء الأفراد، ويعلق فريدمان: (إن قتل أسرى الحرب خاصة خلال التعذيب يشكل انتهاكا لا يمكن إلتماس العذر له، وحقيقة أن الكونغرس أبدى مؤخرا عدم مبالاة حيال الأمر ولم يتم طرد أيا من المسؤولين، إنما تشكل أمرا يبعث على السخرية، ويبدو أن هذه الإدارة تمتلك كل شيء عدا الإحساس بالمسؤولية).

وحسب تقرير لمنظمة هيومان رايت ووتش، نـُشر يوم الجمعة 23 أيلول 2005، روى ضابط برتبة كابتن بالجيش الأميركي، كيف أن السجناء العراقيين المحتجزين قرب الفلوجة كانوا يضربون بمضرب للبيسبول، ويكومون في أشكال هرمية، ويحرمون من الطعام والمياه ويجبرون على الوقوف في أوضاع مؤلمة

حتى يغشى عليهم، وقال الكابتن: (إن الانتهاكات كانت تحدث دوما بموجب أوامر أو بموافقة ضباط كبار).

وعرّفت منظمة هيومان رايت ووتش الضابط (بدون الكشف عن اسمه) بأنه خريج الأكاديمية العسكرية في وست بوينت بنيويورك وخدم في الفرقة 82 المحمولة جوا في أفغانستان من آب 2002 وحتى شباط 2003 في العراق في الفترة من أيلول 2003 وحتى آذار 2004، وكان هذا الكابتن يتولى قيادة سرية من القناصة في الفلوجة وهو حاليا في مدرسة القوات الخاصة في فورت براغ بولاية نورث كارولينا، وأضاف الكابتن (أنه سعى على مدى 17 شهرا لنقل المخاوف بخصوص الانتهاكات بحق المعتقلين إلى قادته من خلال التسلسل القيادي العسكري كما سعى للحصول على توجيه أكثر وضوحا بخصوص معاملة هؤلاء المعتقلين، وتابع أن القادة أبلغوه أن يغض الطرف عن ذلك وأن جهوده تلك قد تضر بوظيفته)، وهذه الرواية للأحداث التي وقعت في القاعدة في الفترة من صيف 2003 وحتى ربيع 2004، تشبه انتهاكات كانت تحدث في نفس الوقت تقريبا في سجن أبي غريب في بغداد، واعترف الشهود بأن هذه الانتهاكات ارتكبها جنود الفرقة 82 المحمولة جوا. وقال جندي برتبة سارجنت في نفس التقرير (كنا نوجه لهم لكمات في الرأس والصدر والأقدام والمعدة ونطرحهم أرضا ونلقي القاذورات عليهم، كان ذلك يحدث كل يوم)، ويؤكد السارجنت (القيادة لم تقدم توجيها واضحا لذا توسعنا في ذلك، وسمعنا شائعات بأن سجناء يموتون، لذا كنا حذرين وحافظنا على ألا يتعدّى الأمر كسر أذرع أو أقدام)، وأضاف (ما فعلناه كان خطأ، لكننا في ذلك الوقت فعلناه كما ينبغي فعله، كل شيء فعلناه كان مقبولا... الجميع أداروا رؤوسهم). ويقول الكابتن في التقرير (شاهدت انتهاكات كنت أعرف وقت وقوعها أنها مخالفة لمعاهدات جنيف، لكنني كنت تحت تأثير الانطباع بأن ذلك كان سياسة أميركية في ذلك الوقت)، ولقد كانت سياسة أميركية مقبولة فعلا، فهذه الانتهاكات

والمعاملة السيئة حصلت في كل مكان من العراق، إذ تؤكد وثائق للجيش الأميركي أن جنودا أميركيين عذبوا أسرى عراقيين في قاعدة عسكرية في الموصل لكن أحدا منهم لم يقدم للمحكمة العسكرية بشأن انتهاك حقوق الأسرى، وتشير الوثائق التي حصل عليها الإتحاد الأميركي للحريات المدنية بموجب قانون حرية المعلومات الأميركي[1]، (إلى أن سجينا لقي حتفه في كانون الأول 2003 بعد إجباره على أداء تدريبات شاقة لأربعة أيام متكررة كعقاب).

وانتهى تحقيق أجراه الجيش الأميركي في الحادثة، بعدما أصاب ضابط أميركي سجينا عراقيا بكسر في فكه بالقاعدة العسكرية بالموصل إلى أن (المحتجزين تعرضوا لإساءة المعاملة بشكل منهجي ومتعمد في أواخر عام 2003)، وخلص التقرير إلى أن السجناء (تعرضوا للضرب بزجاجات المياه وأجبروا على تدريبات شاقة أدت إلى انهيارهم وحرموا من النوم وتعرضوا لضوضاء تصمّ الأذن)، وبدأ التحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها السجناء في الموصل بعد كسر فك صلاح صالح جاسم (20 عاما) أثناء احتجازه، ولم يكن جاسم مشتبها به في أي جريمة لكنه اعتقل هو ووالده الضابط في مليشيا فدائي صدام. وقال جاسم في شهادة أمام المحققين (كانوا يسكبون الماء علينا طوال الليل ويجبروننا على الوقوف أو جلوس القرفصاء، كانوا يضربوننا... من الليل حتى نهار اليوم التالي، وقال التقرير الصادر عن التحقيق (أنه جرى احتجاز جاسم في غرفة مع حوالي 70 سجينا آخر، وجرى تشغيل موسيقى صاخبة تصم الآذان، وسكب الحراس ماء باردا على السجناء المغطاة رؤوسهم ووضعوا مكبرات الصوت عند رؤوسهم) وقال أحد الحراس الأميركيين في شهادته (الرائحة كانت كريهة لدرجة، رأيت رجلا يضرب رأسه في الحائط من تلقاء نفسه!)، وأجمع الجنود الذين كانوا موجودين في الغرفة عندما كُسر فك جاسم على أنهم لم يشاهدوا

1: وفقا لتقرير وزعته وكالة رويترز ونشرته صحيفة الغد في 2005/3/27.

الحادثة، وانتهى التقرير إلى (أن جاسم أصيب على الأرجح في الوجه، أو ربما سقط على وجهه من الإرهاق)، وكشف الجنود الذين جرى استجوابهم في إطار التحقيق عن شيوع ثقافة الإساءة للسجناء في القاعدة العسكرية، وقال أحدهم أن الجنود (تحرشوا دائما بالمحتجزين)، وقال آخر إن المحتجزين تعرضوا أحيانا لترويع أدى بهم للتبول على أنفسهم، ولم يتمكن التحقيق من تحديد مسؤولية أي من الحراس ومن ثمّ لم يعاقب أحد، ومن جانب آخر في شكوى ثلاثة عراقيين يعملون مع رويترز (بأنهم تعرضوا للضرب والإهانة الجنسية والحرمان من النوم والضوضاء والتدريبات الشاقة في قاعدة للجيش الأميركي قرب الفلوجة في كانون الثاني عام 2004)، ورفض البنتاغون فتح تحقيق في هذه القضية.

وفي سجن بوكا جنوب العراق (يضم 6 آلاف معتقل ويقع بالقرب من أم قصر) الخاضع لسيطرة القوات البريطانية، لم تكن الأحوال أفضل بكثير، فقد تعرض السجناء للضرب والإهانة والاعتداءات الجنسية وإهانة رموزهم الدينية، فقد نشرت صحيفة القدس (في العدد 4913) عن مظاهرة قام بها السجناء تعبيرا عن غضبهم إزاء قيام السجانين بتمزيق صفحات القرآن الكريم في سجن بوكا، وقيام القوات البريطانية بإطلاق النار للسيطرة على المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل حذيفة السلماني، وكتب المسؤولون عن السجن عبارة (أثناء التحقيق) في حقل سبب الوفاة في شهادة الوفاة التي وقعت بيد كاتب المقال![1]

وبسبب الانتهاكات والأعمال الشنيعة التي ارتكبت ضد السجناء في بوكا خطط عدد من السجناء للهرب وقاموا بحفر نفقين طول أحدهما 200 متر والثاني نحو 100 متر وتمت عملية الحفر باستخدام أدوات مثل قطع البلاستيك والمعدن والخشب وكل ما يتوفر للسجناء، وتم إخفائه بوضع قاذورات ومخلفات فوق

1: هذا الأمر يعطينا فكرة أن الوفاة أثناء التحقيق هي أمر يمكن التغاضي عنه أو عدم المحاسبة عليه عند المسؤولين في الجيش الأميركي وهو أمر طبيعي ومقبول!

الحفرة، ولم يكن مرئيا من موقع الحراسة التابع للجيش الأميركي، وكان يبدأ تحت أرضية خشبية في غرفة جلوس وسط مجموعة من الزنازين تضم بين 25-50 سجينا، وكان يتم التخلص من التراب الناتج عن الحفر برميه في أنحاء المعسكر أو في المراحيض، وامتد النفق الأطول ليصل خارج الأسوار الأمنية وكان النفق تحت الأرض بعمق 15 قدما، وبعد إتمام عملية الحفر تمكن 25-30 سجينا من الهرب بنجاح، تمت المحاولة في آذار 2005، وأدت إلى إحراج قيادة الجيش البريطاني لأنها سلطت الضوء على ما تعرض له السجناء العراقيون من انتهاكات واعتداءات. وعلى الرغم من توقيع الولايات المتحدة لاتفاقية جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب وكذلك (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، التي تحظر التعذيب والاستجواب بالإكراه في جميع الأوقات خلال الصراع المسلح، وكذلك تفعل القوانين العرفية في الأدلة العسكرية الأميركية الميدانية والتدريبية، إلا أن الإدارة الأميركية تغض النظر عن هذه القوانين، ففي 2 كانون الأول 2002، وافق دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي على استخدام 16 وسيلة للاستجواب في خليج غوانتانامو (أصبحت فيما بعد عرفا متبعا في معاملة السجناء التابعين للعدو) منها (الأوضاع المجهدة)[1] وتغطية الرأس والعزل، والتجريد من الثياب، والحرمان من الضوء ومصادرة الرموز الدينية، والهندام قسرا (حلاقة شعر الوجه)، واستخدام الكلاب، وفي 15 كانون الثاني 2003، وعلى إثر انتقادات وجهها المستشار العام للبحرية ألغى التوجيهات الصادرة في 2 كانون الأول، قائلا أن الأساليب الأكثر قسوة من بينها لن تستخدم إلا بموافقته، ثم شكل رامسفيلد مجموعة عمل لدراسة طرق الاستجواب التي ينبغي السماح باستخدامها مع سجناء غوانتانامو، فتمخضت هذه الدراسة عن إعلان رامسفيلد في 16 نيسان عن مذكرة تحدد الأساليب التي يقتصر استخدامها على استجواب (المقاتلين غير الشرعيين)،

1: كل هذه الأساليب وأكثر منها تم استخدامها في السجون الأميركية في العراق.

المحتجزين في غوانتانامو، ولم يعد يسمح بعد ذلك باستخدام أوضاع الإجهاد والتجريد من الثياب والكلاب. وتقول المحامية الياسري (وقد هاجرت تلك الأساليب التي يمكن إتباعها في الاستجواب -حسب تعبير تقرير شليزيغر- إلى العراق وأفغانستان ليطبقها المسؤولون الأميركيون بصورة دورية على المعتقلين، وبعد الكشف عن صور سجن أبي غريب أنكرت إدارة بوش المسؤولية، وفي آخر الأمر تم تغيير مذكرة وزارة الدفاع المؤرخة في 1 آب 2002، التي كانت تعتبر المنطلق القانوني لأساليب الاستجواب المسموح بها). إلا أن هذه القيود على طرق الاستجواب لم تكن تسري على وكالة الاستخبارات المركزية، حيث أن إدارة بوش ووزارة العدل، أعطت الإذن لوكالة الاستخبارات المركزية باستخدام سبل إضافية مثل محاكاة الغرق، ويتمثل الإيهام بالغرق، تقييد المتهم وتثبيته على الأرض بحيث لا يستطيع الحراك مع دس قطعة قماش في فمه وتغطية وجهه بما يشبه كيسا بلاستيكيا ثم سكب الماء على وجهه بحيث يتخيل أنه يغرق، وقال مايك ماكونل في حواره مع صحيفة النيويوركر في كانون الثاني 2008، وأذاعت الـ(بي بي سي) تقريرا عنه (إن الإيهام بالغرق بالتأكيد من أنواع التعذيب إن دخل الماء إلى رئتي المعتقل) وأضاف (إن هذا الأسلوب سيعرض كل من يستخدمه إلى عقاب شديد إن تم تصنيفه في خانة التعذيب بشكل رسمي)، ويؤكد ماكونل (أنه إن أخضع لإيهام بالغرق فلن يمكنه تسميته إلا تعذيبا لو صبوا الماء في أنفي .... يا إلهي! لا أتخيل الألم الذي سأشعر به آنذاك). وفي كانون الثاني 2005، زعم المدعي العام ألبرتو غوانزاليس، في رد كتابي خلال جلسات الإثبات، أن الحظر الدولي للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لا يسري على المسؤولين الأميركيين في معاملة غير الأميركيين بالخارج، مشيرا إلى أنه لا يوجد أي قانون يحظر على وكالة الاستخبارات الأميركية استعمال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في استجواب غير الأميركيين بالخارج، وفي كانون الأول 2005، ورغم اعتراض

إدارة بوش، سنّ الكونغرس الأميركي (قانون معاملة المحتجزين) وهو ما يعرف بـ(تعديل ماكين) الذي يحظر استخدام المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من جانب أي مسؤول أميركي يعمل في أي مكان بالعالم، وفي حزيران 2006 قضت المحكمة العليا الأميركية في الدعوى المقامة من قبل حمدان[1] على رامسفيلد بضرورة قيام الحكومة الأميركية بمعاملة معتقلي القاعدة معاملة إنسانية وفقا لنصوص المادة الثالثة من اتفاقية جنيف. ثم أمرت وزارة الدفاع (الجيش) بالعمل على ضمان التزامه بهذه المعايير في جميع الممارسات، وأعلنت عن قواعد جديدة ترفض الكثير من طرق الاستجواب المنطوية على الانتهاك مثل (الغمر بالماء) وأوضاع الإجهاد المؤلمة، والحرمان من النوم، أو التعريض للبرد لفترات طويلة، لكن إدارة بوش اقترحت في الوقت نفسه سن قانون يخالف المادة الثالثة من اتفاقية جنيف، للسماح لوكالة الاستخبارات المركزية لمواصلة طرق الاستجواب التي تتضمن انتهاكات وحظرتها حاليا وزارة الدفاع الأميركية، إلا أن الكونغرس رفض مطالب إدارة بوش، وأقر قانونا يمنع وكالة الـCIA من استخدام طرق استجواب عنيفة في كانون الأول 2007، رغم تهديد إدارة بوش بنقض مشروع القرار لأنه سيفرض على الـCIA، اتباع القواعد التي يخضع لها الجيش الأميركي والامتثال لاتفاقية جنيف، ويذكر أن القانون الأميركي يحمي الكثير من أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية من المساءلة، كما أن فيه العديد من النصوص التي تهدف إلى منع الكشف عن أساليب وأنشطة وكالة الـCIA، وضمان سريتها، وهي أساليب معروف عنها أنها تشمل العديد من الانتهاكات مثل (الاختفاء) والتعذيب...إلخ، ومع ذلك فإن القانون الذي أقره الكونغرس، كان محدود النتائج ومتناقضا، حيث أبقى على معظم ما جاء في قانون جرائم الحرب الصادر عام 1996، والذي تنص إحدى بنوده على محاكمة المحققين محاكمة جنائية عن ممارسة التعذيب والمعاملة

1: أحد معتقلي سجن غوانتنامو.

القاسية واللاإنسانية، في انتزاع المعلومات والتي يعرفها القانون بأنها (سلوك يتسبب في ألم ومعاناة بدنية أو نفسية شديدة)، لكن القانون يحدّ من نطاق الجرائم التي تستوجب إقامة الدعوى القضائية بموجب قانون جرائم الحرب، حيث يرتفع من المستوى المسموح به لإلحاق الألم أو المعاناة البدنية الشديدة بحيث يحول دون محاكمة مرتكبي الجرائم من الانتهاك النفسي غير المطول والتي حصلت قبل سن القانون الجديد وكان وزير العدل الأميركي مايكل موكاسي قد رفض البت فيما إذا كان الإيهام بالغرق يعد نوعا من التعذيب أم لا. وفي النهاية نستعير كلمات كاتب المقال في صحيفة القدس (...صدق من قال أن الاحتلال الأميركي للعراق هو ببساطة سلاح دمار شامل يفتك بالعراقيين كل لحظة وكل ساعة وكل يوم، وهناك جرائم دمار شامل وأكاذيب دمار شامل وإفساد وفساد شامل، وهناك اعتقالات وزنازين دمار شامل تنتشر في طول وعرض العراق المحتل الجريح).



المجندة سابرينا هارمان المتهمة في أحداث سجن أبو غريب، أثناء

استماعها لحكم بالسجن ستة أشهر في قاعدة فورت هود- تكساس،

عن تهم كان يجب أن تحكم بموجبها بالسجن خمسة أعوام ونصف.

الفصل السادس

ضحايا الغزو الأميركي

الباب الأول

الخسائر في صفوف المدنيين

(... إذن نحن في مواجهة مذبحة لم تحدث منذ الحرب العالمية الثانية ويزيد عدد ضحاياها عن هيروشيما وناغازاكي اللتين ضربتا بالقنبلة الذرية...!)

مازن البندك

مجلة الجيل، عدد نوفمبر *2007*

منذ عام 2003، أي منذ بداية الغزو الأميركي للعراق، وعدد الضحايا المدنيين العراقيين في تزايد مستمر بشكل تصاعدي، سواء بسبب مباشر نتيجة للعمليات العسكرية التي يخوضها الجيش الأميركي في كافة أنحاء العراق، أو بسبب أعمال العنف المسلح وانعدام الأمن التي نتجت عن العمليات العسكرية الأميركية نفسها!، ورغم وجود عدة جهات معنية ترصد عدد الضحايا (منها ما هو بشكل يومي) وتحاول أن تقدم رقما دقيقا لعدد القتلى في العراق، فإن الأمر ما زال مبهما وتتضارب الأرقام بين أكثر من جهة (ومع ذلك فإنها أرقام مخيفة)، ويعود ذلك إلى شبه تكتم وتعتيم من قبل وسائل الإعلام الرسمية والسلطات الرسمية في العراق، محاولة للتخفيف من آثار بعض الأحداث، وبحسب تقرير أخير نشرته (وكالة الاستقصاء البريطانية) ORB، فقد قدرت هذه الوكالة عدد القتلى بـ: مليون و200 ألف من المدنيين العراقيين، وحسب الوكالة البريطانية، فإن كل أربعة بالغين عراقيين قد فقدوا واحدا من أفراد عائلاتهم وفي بغداد تحديدا، فإن هذه النسبة ترتفع إلى كل عراقيين بالغين اثنين فقدوا واحدا من أفراد عائلاتهم.

وبحسب مجموعة (إيراك بودي كاونت - وهي منظمة أميركية أنشئت في كانون الثاني 2003 بهدف قياس انعكاسات التدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة في العراق وأيضا قياس مستوى العنف في العراق-، فإن عدد القتلى حتى نهاية عام 2007 هو 24.159 ألف شخص ويؤكد التقرير (أن أدق وصف للوضع الأمني للمدنيين العراقيين في 2007 هو أنه أقل سوءا مما سيكون عليه لو استمر الوضع على ما كان عليه في 2006، لكن دراسة أخرى أجرتها مدرسة (جون هوبكنز - بلومبيرغ للصحة العامة) التابعة لجامعة جون هوبكنز في أكتوبر، قدرت عدد القتلى بـ654 ألف شخص، أما الدراسة الأشهر والتي تعتبر الأكثر دقة، هي الدراسة التي نشرتها مجلة لانسيت الطبية والتي تعتبر من أرقى المجلات العلمية في العالم (والدراسة أعدها فريق من الباحثين العراقيين والأميركيين من الجامعة المستنصرية وجامعة جون هوبكنز الأميركية)، قدرت عدد القتلى بـ(678) ألف، وحسب هذه الدراسة التي أطلقت في أكتوبر 2006، فإنها تعزو 13% من وفيات المدنيين العراقيين إلى ضربات طيران الحلفاء، وهو ما يعادل 78.133 ألف عراقي، وما يقارب 601 ألف شخص من جراء حوادث وأعمال عنف مختلفة، وأثارت هذه الدراسة حفيظة مجموعة (إيراك بودي كونت)، فقامت بالرد عليه عبر بيان مطوّل نشرته على موقعها للإنترنت في 2006/10/18، وقامت وكالة نيوزنت في لندن، بإعادة نشره وبحسب (نيوزنت) فإن إيراك بودي كاونت -الأمريكية المتخصصة في تعداد الوفيات في العراق في مرحلة ما بعد الاجتياح استنادا إلى التقارير الإخبارية لوسائل الإعلام-، قامت بـ(تفنيد تقرير لانسيت والرد عليه نقطة بنقطة من دون رفضه أو قبوله في المطلق، إذ تقف عند حد التحليل والتساؤلات، وتشير إلى ضرورة بذل المزيد من جانب الهيئات الرسمية لتقدير المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاجتياح والاحتلال، وحسب وكالة نيوزنت فإن مجموعة إيراك بودي كاونت طرحت السؤال التالي: (هل يمكن أن يكون الرقم

الهائل لعدد القتلى في العراق، منذ الاجتياح الأميركي للبلاد، الذي قدمه تقرير مجلة لانسيت البريطانية، يخفي عجزا كبيرا من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية على حد سواء، وعجزا مماثلا من جانب الهيئات الحكومية وتلك الإنسانية الناشطة في البلاد في ما يشيه التواطؤ؟).

وتعلق مجموعة إيراك بودي كاونت على خمسة استنتاجات جاءت بها دراسة لانسيت التي أثارت نفيا واسعا من الأوساط الرسمية الأميركية إذ وصفها الرئيس الأميركي بوش بأنها غير موثوق بها.

وتشير دراسة لانسيت أن متوسطا من ألف عراقي قتلوا في أعمال عنف كل يوم في النصف الأول من عام 2006، إلا أن أقل من عُـشر هؤلاء تم الإخبار عنهم عبر أي آلية معروفة، وبناء على ذلك يقدر باحثو إيراك بودي كاونت وجود 150 حالة وفاة بأعمال عنف يوميا لم يتم الإبلاغ عنها، أو نقلها عبر أي آلية معترف بها، وتتساءل المجموعة ما إذا كانت هذه الوفيات في حال ثبت أنها فعلية، عائدة إلى أعمال قتل سرية، تتمثل بالخطف والإعدامات؟ إلا أنها تشير في الوقت نفسه إلى أنه من غير المرجح أن تبقى أعمال قتل بهذا النطاق الواسع خفية على وسائل الإعلام العاملة في العراق وبشكل متواصل.

كذلك تقول المجموعة إن نتائج دراسة لانسيت في حال كانت واقعية فإنها تعني أن نصف مليون شهادة وفاة تلقتها عائلات عراقية لم يتم تسجيل إصدارها رسميا، في حين أنه حتى تاريخ حزيران 2006، بلغت أرقام الوفيات التي قدمتها وزارة الصحة ومشرحة بغداد، ما يقارب الخمسين ألف وفاة، وتتساءل المجموعة ما إذا كان ذلك يعني أن 500 ألف وثيقة أصدرتها هيئات رسمية اختفت وليس لها

أي أثر في الهيئات الرسمية العراقية أو وسائل الإعلام العالمية، وأن هناك جهدا للتغطية على هذه الوفيات الكثيرة والوثائق المرتبطة بها، وبحسب دراسة لانسيت، فإن قوات التحالف قتلت عددا أكبر من العراقيين في العام الأخير منها في الأعوام الأولى للغزو وما شهده من هجمات ضخمة، وتتساءل مجموعة إيراك بودي كاونت، هل يمكن أن تحصل عمليات قتل واسعة النطاق وبهذا الحجم، من دون أن يتم تسجيلها من جانب أية جهة حتى الشهود العيان، في دولة تشهد مستوى النمو والتعليم الذي يتمتع به العراق؟، وتخلص مجموعة إيراك بودي كاونت، إلى أن هذه الاستنتاجات المثيرة للصدمة التي توصلت إليها دراسة لانسيت، في حال تبين أنها صحيحة فإنها تكشف عدم كفاءة أو تزوير على مستوى واسع من جانب الهيئات العراقية، من مستشفيات إلى الوزارات في جهد منسق منذ بداية الاحتلال.[1]

وفي تقرير للصليب الأحمر العراقي نشر في أيلول 2007، ذكر التقرير أنه (يتم العثور على عشرات الجثث في دوامة العنف التي تصيب العراقيين يوميا، ويصعب التعرف على بعض الجثث، بل إن التعرف عليها أحيانا غير ممكن على الإطلاق)، فقد استلم معهد الطب العدلي ببغداد (حسب التقرير) حوالي 20 ألف جثة للفترة بين حزيران 2006 وحزيران 2008، لم يكن بالإمكان التعرف على ما يزيد عن 50% من هذه الجثث التي تم جلبها إلى هذه المشرحة من كل أنحاء البلاد (أي ما يقارب عشرة آلاف جثة مجهولة)، وحسب تقرير الصليب الأحمر العراقي، فإنه يتم بعد تسلمها دفن تلك الجثث في مقابر خاصة لعدم وجود من يتعرف عليها، مشيرا أنه منذ 2003 تم دفن حوالي 4 آلاف جثة مجهولة الهوية في مقابر خاصة في محافظتي النجف وكربلاء.

1: هذا الاستنتاج الذي نميل له نحن أيضا، حيث أن أرقام لانسيت عند نشرها أثارت الذهول لدى من طالعها، بسبب حالة من التجاهل والنكران كانت سائدة.

وقال التقرير الذي صدر تحت عنوان (المفقودون في العراق: واقع مرير ومأساة عراق)، أن عدد المفقودين في العراق منذ حرب الخليج الثانية ولغاية إعداد التقارير، يتراوح بين 375 ألف ومليون مفقود، وأكد أن هذه الأرقام تعكس حقيقتين، الأولى: أن عدد الأشخاص المفقودين يبقى إلى حد ما يصعب التقدير، أما الحقيقة الثانية فهي: حتى لو كان الحد الأدنى للمفقودين هو 375 ألف ينطبق عليها، فإنه يعكس مدى هذه المأساة التي لا تجد حلا لها، والتي تواجهها العائلات والأشخاص المفقودين، لا يوجد فرد واحد فحسب يعيش معاناة فقدان فرد ما، بل إن هناك عائلات كاملة في انتظار معلومة عنه أو رجوعه إليهم، ويعتبر الصليب الأحمر عملية البحث عن شخص مفقود، عملية في غاية التعقيد أو أحيانا مستحيلة لعائلة عراقية أو عملية خطرة جدا.

وأكد التقرير أن عدم معرفة مصير أفراد فقدوا نتيجة لنزاع مسلح أو عنف، هو حقيقة قاسية لمئات الآلاف حول العالم، حيث الأمهات والآباء والزوجات والأزواج والأبناء وأفراد آخرون من العائلة تواقون لمعرفة أماكن تواجد أو مصير أحبائهم، وتدور العائلة العراقية في حلقات من العذاب بين الظن أن ابنها اعتقل أو خطف أو حتى قتل ودفن مع الأشخاص المفقودين في قبور غير معلومة، أو ربما يرقد في مستشفى ما في ظروف حرجة أو ربما يمكثون في مكان اعتقال سري، مشيرا إلى أنه عندما يتفرق أفراد العائلة أثناء النزاعات، عندما يهربون من أماكن القتال بحثا عن ملجأ آمن، فإنه من الصعب أن يعودوا للإلقاء مرة ثانية إن لم يكن مستحيلا.

ونقل الصليب الأحمر عن كارل ماتلي، رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق قوله: (إن البعض لازالوا ينتظرون لسنين ولا يفقدون الأمل بأن

الشخص الذي يبحثون عنه على قيد الحياة)، ويضيف ماتلي (إن ألم العوائل ليس عاطفيا فقط بالإضافة إلى المشاكل التي تتولد من ضحايا النزاع المسلح أو العنف الداخلي، فإن العائلات تعاني من النتائج الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وخصوصا عندما يكون المعيل مفقودا).

ومن أهم العوامل التي تعوق البحث عن المفقودين، هي عوامل الخطورة المرتبطة في الوضع الأمني، حيث من المعروف أن التحرك في بعض الأماكن في العراق أصبح أمرا مهددا للحياة، ولذلك لا يمكن أن تتحرك العائلات بحرية بحثا عن أقاربهم المفقودين، فتتجه للبحث من خلال قنوات خاصة كالأفراد أوالمنظمات الخيرية، أما الخطوة الثانية (حسب التقارير) فتكون عبر البحث في المستشفيات، قبل الاستفسار في معهد الطب العدلي، وإذا تم تحديد مكان الجثة فإن للعائلات احتمالين يتم اتباع أحدهما: أن تقوم برحلة لاستعادة الجثة، علما أن العملية ممكن أن تكون محفوفة بالمخاطر، وبعض العائلات تتجه لإتباع هذا الخيار لينتهوا أحيانا بنتائج فظيعة، ويسرد تقرير الصليب الأحمر عددا من الحالات، منها ما نقله عن إحدى المواطنات، تقول: بعد ثلاثة أشهر من البحث، أبلغت وزوجي بأن جثة ابننا في بغداد (فقررنا أن نذهب إلى هناك وفي طريقنا استوقفنا رجال مسلحون واختطفوا زوجي أتمنى لو كانوا أخذوني معه لأنني الآن وحيدة).

أما الاختيار الثاني للعائلات فهو عدم المخاطرة لاستعادة الجثة، حتى لو كانوا يعلمون شيئا عن مكان الرفات، وذلك يعني الاستمرار في العيش بقلق وكرب فظيع، ويتابع التقرير: الأمر الآخر الذي يعقد عملية البحث هي حقيقة أن العائلات لا تعلم أين تسال، فلا يوجد مصدر مركزي للاستعلام عن الأشخاص المفقودين، ولهذا تتحرك العائلات في معظم الأحيان بطريقة التكهن، ومما يجعل الأمر أكثر

تعقيدا هو أن العائلات تتلقى اتصالا من أفراد مجهولين يدّعون معرفتهم بمكان وجود أقاربهم المفقودين ويطلبون المال لتقديم تلك المعلومات، وحسب التقرير (حتى وإن دفعت العائلة المبلغ المطلوب فإن المعلومات ربما تكون غير صحيحة)، وطبقا للنتائج التي ذكرها تقرير الصليب الأحمر، الذي توسعنا في ذكر فقرات منه لأهميتها في توضيح معاناة عوائل الضحايا من المدنيين العراقيين ويكشف جانبا من مأساة العراقيين لم تسلط عليها الأضواء بشكل كاف، نقول أن الرقم الذي ذكرته وكالة ORB البريطانية وهو مليون و 200 ألف قتيل عراقي، يبدو منطقيا، ونضم صوتنا إلى السير جون أندرسون، المستشار العلمي لوزارة الدفاع البريطانية، الذي قال في حديث خاص نشرته صحيفة الأوبزرفز البريطانية في 16 أيلول 2007، (أن عدد المليون و200 ألف قتيل هو أقرب ما يكون إلى الصحة).[1]

ومن الجدير بالذكر أن بعثة الأمم المتحدة المساعدة في بغداد، أعلنت يوم 2007/4/24، عن مقتل 34.452 ألف شخص مدني في العراق خلال عام 2006 فقط من جراء أعمال العنف المسلح، فيما أصيب حوالي 36 ألف عراقي بإصابات وجروح مختلفة، مما يضع أرقام منظمة (إيراك بودي كاونت) المتواضعة (24 ألفا فقط حتى نهاية 2007) محل تساؤل وشك، مع وجهة نظر بميلها للتخفيف من أعداد ضحايا الغزو الأميركي للعراق، من خلال تحفظها على الأرقام المعلنة وإدعاءها الموضوعية وعدم اعتمادها إلا على إحصاءاتها الخاصة فقط. ومن جانب آخر فإن ثمة تستر كبير وشبه إخفاء لحقيقة عدد ضحايا عملية الاجتياح العسكري الضخم الذي قامت به قوات التحالف خلال الأيام الأولى للغزو، تلك المعارك التي استمرت بدءا من 2003/3/19 ولغاية 2003/5/1، بإعلان الرئيس بوش (إن المهمة أنجزت)، فإذا كنا نتقبل حقيقة الأرقام الهزيلة والضئيلة التي أعلن

1: من مقال مازن البندك في مجلة الجيل عدد نوفمبر 2007، ص17.

عنها في صفوف القوات الأميركية والبريطانية الغازية خلال عملية (حرية العراق) كما يسموها، فلا يمكن السكوت على حقيقة الخسائر الهائلة في صفوف المدنيين العراقيين خلال هذه العملية، وخصوصا في مناطق الجنوب العراقي الذي أعاق تقدم القوات الأمريكية كثيرا، والتي جرى الصمت عنها مطلقا ونرى أنها بحاجة إلى بحث ممحّص ودراسات مفردة لها لوحدها للكشف عنها.



تزايد اعداد القتلى المدنيين العراقيين بيد الامريكيين

□ بغداد – ا.ف.ب

● تزايدت في الاونة الاخيرة عمليات قتل المدنيين العراقيين بيد الجنود الامريكيين الذين يقولون انها تحصل عن "طريق الخطأ" في الوقت الذي وعد فيه رئيس الوزراء العراقي ابراهيم الجعفري باثارة الموضوع على اعلى المستويات مع القادة الامريكيين.

وقال ليث كبة الناطق الرسمي باسم الجعفري في مؤتمر صحافي "فقد الاعلاميون اكثر من زميل لهم خلال الايام العشرة الماضية".

واوضح ان "ياسر الصافي وهو طبيب وغير اعلامي عمل كمترجم مع مؤسسة +نايت ريدر+ الاعلامية الامريكية قتل (قبل ايام) برصاص قناص امريكي في حادث وقع ليس عند نقطة تفتيش لكن في اجواء عمليات تفتيش". واضاف "هذه ليست الحادثة الاولى لكنها سلطت الاضواء على الكثير من الحالات منها مقتل ابن عم السفير العراقي (سمير الصميدعي) في الامم المتحدة". واكد كبة ان "مقتل الدكتور ياسر الصافي سلط الضوء على مشكلة او مسألة سبق وان اثيرت بشكل اوضح واكبر حينما قتل مرافق الرهينة الايطالية". وقال ان "الحكومة العراقية ستثير الموضوع (مع الجانب الامريكي) وعلى اعلى المستويات في ما يتعلق بما يحصل للمدنيين" العراقيين. واضاف "حينما نقلت السيادة فان احدى فقرات الاتفاق كانت تتعلق بالضوابط التي تحكم حركة ونشاط القوات الاجنبية في البلاد".

وتابع كبة "مهما كانت فقرات هذا الاتفاق، فانا اعتقد ان رئيس الوزراء سيثير الموضوع (مع المسؤولين الامريكيين) للتشدد في الاجراءات التي تم الاتفاق عليها لتقنين مثل هذه الحالات". وتكررت حالات قتل المدنيين العراقيين في الاونة الاخيرة بيد الجنود الامريكيين. وبحسب اسبوعية "لوماتان ديمانش" السويسرية فان صلاح جمور وهو رجل اعمال سويسري من اصل كردي يبلغ من العمر 49 عاما قتل الثلاثاء الماضي في بغداد برصاص مصدره قافلة من ثلاث سيارات تابعة للجيش الامريكي بينما كان في سيارة يقودها شقيقه على احدى الطرق السريعة. وعلى الرغم من اعلان الولايات المتحدة اسفها لوقوع الحادث، فان وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي-راي دعت السبت في حديث مع اذاعة "راديو سويس روماند" الولايات المتحدة الى "القيام بكل شيء من اجل القاء الضوء" على ملابسات هذه القضية. وامس الاول اعرب سفير العراق في الامم المتحدة سمير الصميدعي عن احتجاجه الشديد وطالب بفتح تحقيق على اثر مقتل ابن عمه برصاص المارينز الامريكيين في قريته بالعراق. وفي رسالة الكترونية بعث بها الى زملائه في الامم المتحدة. اكد الصميدعي ان ابن عمه محمد الصميدعي (21 عاما) قتل من دون سبب معروف في منزل والده في قرية الانبار قرب الحديثة خلال عملية تفتيش منازل من قبل المارينز في 25 حزيران.

وحذر السفير من ان الحادث قد تكون له "عواقب وخيمة على المشروع العراقي" ككل. وقال الصميدعي ايضا "نعتبر ان من الضروري اجراء تحقيق صادق وعادل في هذه الجريمة حتى تأخذ العدالة مجراها ولمنع تكرار مثل هذه الاعمال". من جانبه اكد الجيش الامريكي السبت انه فتح تحقيقا في الحادث.

وقال الجنرال ستيفن تي. جونسون قائد القوة المتعددة الجنسيات في غرب العراق في بيان "اننا ناخذ هذه الادعاءات بكثير من الجدية ونحن نقوم بتحقيق دقيق في الحادث لتحديد ما جرى".

والاربعاء الماضي، اعربت السفارة الامريكية في بغداد عن أسفها لمقتل مخرج عراقي يعمل في قناة "الشرقية" المستقلة بيد جنود امريكيين. وقالت السفارة في بيان "لقد شعرنا بأسى والم عميقين حين سمعنا بموت السيد وائل بكري مخرج قناة الشرقية". واضافت ان "التحقيق جار من قبل السلطات المعنية ونحن نبذل ما بوسعنا لمعرفة تفاصيل الحادث".

من جانبه، اكد الجيش الامريكي الاربعاء قيام جنوده بقتل المخرج وائل بكري عن طريق الخطأ.

واكد مصدر في وزارة الداخلية العراقية ان "وائل بكري قتل من قبل جنود امريكيين اطلقوا عليه النار بعد ظهر الثلاثاء بسبب اقتراب سيارته كثيرا من قافلة عسكرية في منطقة السيدية في جنوب بغداد".

وقتل على الاقل 51 صحافيا وعاملا اخر في مجال الاعلام في العراق منذ الاحتلال الامريكي للبلاد قبل عامين.0

الباب الثاني

العراق البلد الأخطر على الصحفيين

لم يذهب العنف نتيجة الاحتلال الأميركي، بحياة عشرات الآلاف من العراقيين فحسب، بل استهدف حياة فئات خاصة بشكل متعمد ومقصود، ومن هذه الفئات، الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، والضباط والطيارين السابقين في الجيش العراقي المنحل، وكذلك المرأة وخصوصا المرأة العاملة، وهي الحلقة الأكثر ضعفا وتضررا من فئات المجتمع بسبب الوضع في العراق، فمنذ الأيام الأولى للغزو الأميركي للعراق، قتل الصحفي (طارق أيوب) مراسل قناة الجزيرة في حادث شهير، على يد القوات الأميركية، عندما تعرض مكتب الجزيرة الذي يعمل فيه لقصف صاروخي من قبل الطائرات الأميركية، رغم أن المكتب يقع في بناية تعج بمكاتب القنوات الفضائية والوسائل الإعلامية.

ومنذ بدء الحرب، تتصدر العراق قائمة البلدان الأكثر خطرا على حياة الصحفيين، إذ أعلنت منظمة الدفاع عن الصحفيين (برس أمبليم كومباني) ومقرها جنيف في 2007/12/18، أن عام 2007 شهد أكبر عدد من القتلى بين العاملين في وسائل الإعلام، وأن العراق للسنة الخامسة على التوالي كان المتصدر لقائمة أكبر عدد من الضحايا بين الصحافيين، واعتبر أخطر بلد على حياة الصحفيين، حيث قتل فيه 54 صحفيا (خلال عام 2007 فقط)، و250 صحفيا منذ الغزو الأميركي في آذار 2003، وقال أمين عام منظمة بليز ليمبن، أنه (لم يتسبب نزاع في مثل هذا العدد من القتلى في صفوف وسائل الإعلام).

وقدرت المنظمة أن 31 صحفيا (من العدد المذكور أعلاه) قتلوا في سجون الاحتلال الأميركي، أما منظمة مراسلون بلا حدود، فقد أعلنت من جانبها وطبقا لإحصاءاتها، أن عدد القتلى في وسائل الإعلام بلغ 200 صحفي منذ بدء الحرب وحتى تاريخ إعلان دراستها في 2007/8/31، وأن 80% من هذا العدد هم عراقيون، يذكر أن عام 2007 شهد مقتل 110 صحفي في 27 بلدا كان نصفهم تقريبا من العراقيين، وبحسب ما ذكرته (قناة الحرة)[1]، ونقلا عما تناقلته الصحافة العراقية عن عدد الخسائر بين المدنيين في العراق، فإن الأرقام التي نشرتها الصحافة تشير إلى مقتل 2334 امرأة و511 طفل، إضافة إلى 227 أستاذاّ جامعيا، و21 قاضيا، و 197 صحفيا للفترة بين 2005-2007، وتشير بعض التقارير، التي أكدت على استهداف متعمد للأساتذة الجامعيين والكفاءات العلمية، إلى اغتيال ومقتل ما لا يقل عن 800 أستاذا جامعيا ومن أصحاب الشهادات العلمية العليا، إضافة إلى استهداف واضح لضباط الجيش العراقي السابق خصوصا الذين خاضوا فترة الحرب العراقية الإيرانية والذين كانوا آمري وحدات في تلك الحرب، إضافة إلى الطيارين الحربيين الذين شاركوا في الحرب ضد إيران، وفي عام 2006، وحسب تقارير جمعية حماية الصحفيين التي قالت إن عام 2006 شهد مقتل 31 صحفيا من مختلف دول العالم ولكن أكثرهم كان في العراق حيث قتل 20 صحفيا، وحسب التقرير فإن العراق هي من أكثر دول العالم التي يتعرض فيها الصحفيون للقتل وتحتل الجزائر المركز الثاني (في ذلك العام) ضمن تصنيف الدول التي يستهدف فيها الصحفيون، ومن هؤلاء الصحفيين، محمود زعّل الذي كان يعمل مراسلا لتلفزيون البغدادية، حيث قتل وهو يقوم بتغطية لإحدى المواجهات بين الجيش الأميركي والمتمردين في الرمادي نتيجة لغارة جوية للجيش الأميركي،

1: رصد قناة الحرة يوم 2008/7/13.

وحادثة مقتل الصحافية أطوار بهجت والفريق الذي كان معها وهما المصوّر خالد محمود الفلاح، والمهندس عدنان خير الـلـه اللذان يعملان في قناة (العربية) وقتلوا في سامراء، إثر تفجيرات المراقد المقدسة للشيعة في سامراء. ومن الصحفيين الأجانب الذين قتلوا في العراق باول دوغلاس، الذي يعمل مصورا لقناة CBS الأميركية وزميله جيمس براون اللذين قتلا عند تفجير سيارة مفخخة في بغداد وكذلك علي جعفر مراسل رياضي في قناة العراقية قتل من قبل أحد القناصة، وسعاد مزاحم السومري من قناة البغدادية، قتلت في منطقة الدورة جنوب بغداد، من قبل الجيش العراقي، وعادل ناجي المنصوري مراسل تلفزيون (العالم) قُتل في منطقة العامرية ببغداد، وغيرهم كثيرون.

يذكر أن الصحفيين إن نجو من الانفجارات والعنف أثاء قيامهم بتغطياتهم الإعلامية، فإنهم لا يسلمون من مخاطر عدة، ومنها تهديدات الشرطة والمسؤولين الرسميين إلى جانب التهديد بالاغتيال والاختطاف من قبل المتمردين، ووفقا للصحفي فريدون جلال في مقال له نـُشر في 2005، فإن الصحفيين العراقيين يقتلون بدم بارد، حيث روى قصة اغتيال ثلاثة صحافيين عراقيين، يقول جلال (في الشهر الماضي تعرض ثلاثة صحافيين يعملون في بغداد، إلى القتل بينما كانوا في طريقهم إلى كربلاء، بعد أن قامت جماعة مسلحة بإيقاف الحافلة الصغيرة التي كانوا يستقلونها، وكان قد جرى عزل كل من نجم عبد خضير وأحمد آدم اللذان يعملان لصحيفة المدى، وعلى جاسم الرومي وهو مراسل لصحيفة السفير لإعدامهم بعد أن أبرزوا بطاقاتهم الصحفية لأفراد المليشيا، أما بقية ركاب الحافلة فقد سمح لهم بالمرور)، ويضيف جلال (يقول الأمين العام لاتحاد الصحفيين العالمي آيدان وايت في تصريح له تعليقا على الحادثة: (لقد قطعت أعناقهم بدم بارد وأعدموا بطريقة وحشية تعبر عن مدى الرعب الذي ينطوي عليه العمل في

الصحافة في العراق اليوم)، ونقل المقال عن عمر غريب المدير المساعد لفرع كركوك- اتحاد صحفيي كردستان، قوله (إن الصحافيين الأكراد يتعرضون للخطر بشكل خاص، مستشهدا بقتل المذيع في تلفزيون كركوك سامان عبد الـلـه في الخامس عشر من نيسان، وكان مسلحون قد أطلقوا النار على عبد الـلـه وهو يقود سيارته في الشارع الرئيسي في كركوك في وضح النهار، وكان ثالث صحافي كردي يقتل خلال يومين).

إن الصحافيين في العراق يتعرضون للقتل وإلى تهديدات بالقتل والاختطاف لأسباب تتعلق بعملهم الصحفي، فهناك جهات مختلفة يهمها إخفاء والتكتم على الأمور وما يجري في العراق، وإن قتل الصحفيين مازال مستمرا لغاية كتابة هذه السطور، وإن الأرقام التي ذكرناها في هذه الصفحات، قد ارتفعت أكثر بكثير في يومنا هذا.

(صوت الحرية....!)

مؤتمر صحفي لسلطة الائتلاف المؤقتة

التاريخ: 25 شباط 2004، المكان: قصر المؤتمرات-بغداد، قاعة المؤتمرات رقم3.

المتحدثين: الناطق باسم سلطة الائتلاف (CPA) دانيال سينور، والجنرال مارك كيميت.

سؤال: (باللغة العربية من صحفي عراقي): جنرال كيميت، إن صوت المروحيات الأميركية التي تحلق بشكل منخفض قريبا للأرض، يرعب الأطفال الصغار، خصوصا ليلا، لماذا تصرون على التحليق بشكل منخفض هكذا وترعبون الشعب العراقي؟؟

جنرال كيميت: ما نودّ قوله لأطفال العراق بأن الضوضاء التي يسمعونها هي صوت الحرية، تلك المروحيات هي في الجو لتوفر الأمان، والحماية، وبالتأكيد فإن طياري مروحياتنا لا يحلقون بشكل متعمد لإفزاع أطفال العراق، إنهم هناك من أجل حمايتهم، هم هناك من أجل أمانهم، وكما تقول زوجتي التي هي معلمة في مدرسة مخبرة للأطفال حينما كانوا جالسين في الصف، بأنهم حينما يسمعون صوت طلقات المدفعية في قاعدة فورت براغ، فهي تقول: (يا أطفال!، ذاك هو صوت هو الحرية...) وكانوا يبدون سعيدين جدا بهذا التفسير، نحن نوصيكم بأن تخبروا أطفال العراق الشيء نفسه، بأن ضوضاء المروحيات التي تسمعونها في الأعلى تضمن لكم بأنه لا يوجد ما تقلقون منه بشان المستقبل!

هذا ليس نصا سينمائيا متخيلا، بل هو تقرير عن أحداث المؤتمر الصحفي نقلا عن كتاب (حياة إمبراطورية في المدينة الخضراء) تأليف الصحفي الأميركي

راجيف شاندراسيكران، الصادر في أيلول 2006، وأعيد طبعه عشر مرات لغاية شباط 2007، نقلا عن الطبعة العاشرة.

<u>من أقوالهم....!</u>

- (لن نغادر العراق قبل إنهاء العمل ... أيا تكن الأخطاء التي ارتكبت في العراق، فإن الخطأ الأكبر سيكون الاعتقاد بأن سحب جنودنا سيحمل الإرهابيين على تركنا بسلام)

جورج بوش، الرئيس الأميركي

في 2006/9/11

- (إن الولايات المتحدة قد ارتكبت آلاف الأخطاء في العراق...)

غونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية

2006/4/1

- (اللـه وحده سوف يحاسبني على غزو العراق...!)

توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني

2006/4/6

- (إن هذه الإدارة تهرب من الحقيقة، وكل يوم ترفض فيه مواجهة الحقيقة، فهي تمارس لعبة الإرهابيين)

جون كيري، المرشح السابق للرئاسة

أيلول 2006

- (لا حل عسكري للمشاكل في العراق...)

الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات

الأميركية في العراق، تموز *2006*

- (إن هذه الحكومة (يقصد حكومة العراق) ...هي أكبر معجزة في هذا العالم، لأنها أفشلت خطط أميركا في إنشاء دولة معادية لإيران...)

محمد علي جعفري

قائد الحرس الثوري الإيراني

2008/7/26

- (إن شعب العراق يقدم التضحيات تلو التضحيات، ويخوض معركة ضد الإرهاب بالنيابة عن العالم...)

نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي

مؤتمر العهد الدولي للعراق/ شرم الشيخ

في *2007/5/4*

- (الطائفية هي الأساس بيد المحتل في مواجهة المجاهدين)

الشيخ جواد الخالصي

2007/7/27

- (تطهير بيئة العراق من آثار الحروب يحتاج إلى قرون!)

نرمين عثمان، وزيرة البيئة العراقية

2008/10/24

- (بالأمس وفي جميع أنحاء العراق لم تحدث سوى 11 حادثة إرهابية... وأي دولة لا يحدث فيها 11 حادثا!)

عبد القادر العبيدي، وزير الدفاع العراقي،

في حديث أمام عدد من مسؤولي محافظة البصرة

قناة الحرة، *2008/10/22*

الفصل السابع

مرتزقة (الماء الأسود)

الباب الأول

جيوش خاصة في العراق!

[الاتفاقية الأمنية مع بغداد تضمن الحماية للجنود الأميركيين أمام القضاء العراقي ....]

روبرت غيتس، وزير الدفاع الأميركي

تصريح نقلته قناة الحرة، *2008/10/18*

الحادثة الشهيرة المشؤومة المعروفة بـ(حادثة ساحة النسور) في بغداد هي التي سلطت الضوء بشكل بارز على شركة بلاك ووترز للحماية الأمنية وغيرها من شركات الأمن الخاصة في العراق، وللأسف احتاجت وسائل الإعلام لمثل هذه الحادثة الدموية لتسلط الضوء على هذا الدور لجيوش المرتزقة في حرب العراق، وقامت دور عربية للنشر بترجمة كتاب عن دور مرتزقة بلاك ووترز في العراق، بينما سلطت الكتب المؤلفة عن هذا الموضوع والتقارير الإعلامية الخاصة الضوء منذ بداية الحرب تقريبا، فكتاب بيتر سنجر في 2003، (Corporate Warriors) أوضح مبكرا الدور الذي تلعبه الجيوش الخاصة في الحرب على العراق، وكيف أن عملية غزو العراق تمت بمشاركة 25-45 ألف جندي من الجيوش الخاصة حسب تقديرات سنجر، قد أدت إلى تقليص حجم القوات الأميركية المعلن المشاركة في الغزو، وبالتالي تسهيل الحصول على موافقة الكونغرس على

قرار الحرب، وتمثل شركة بلاك ووترز إحدى كبرى الشركات العاملة في قطاع الخدمات الأمنية الخاصة، التي تمثل سوقا عالمية رائجة تقدر عائداتها السنوية بمائة مليار دولار، هذه السوق التي نشطت منذ ثمانينات القرن الماضي لتقديم خدمات لأنظمة استبدادية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، أو لتنفيذ مهمات خاصة وانقلابات لصالح وكالة المخابرات المركزية (CIA) في مثل هذه الدول، وكانت أوائل الشركات قد تأسست في جنوب إفريقيا لتبعد نفسها عن طائلة القوانين في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، وفي تقرير لمعهد ليكنغستون للدراسات الإستراتيجية يقول: (إن القطاع الخاص بات بحكم الأمر الواقع القوة الثالثة، قوة مساندة هي جزء لا يتجزأ من الحرب الحديثة).

ويقع العراق في قلب هذه التجارة طائلة الأرباح المنتشرة في جميع أرجاء العالم من كولومبيا مرورا بأفغانستان، بينما الولايات المتحدة هي الزبون الرئيسي، وبحسب التقرير (ثمة ما يزيد عن مئة ألف متعاقد من القطاع الخاص في العراق، حيث يقومون بمهام تتراوح بين إقامة مراحيض نقالة في القواعد العسكرية إلى نقل الأموال مرورا بحماية المسؤولين ومعظمهم يشرك في عمليات لوجستية).[1]

ويقول بيتر سنجر في كتابه (الثاني من نوعه) والمعنون (نشأة الصناعة العسكرية الخاصة): هناك عددا يتراوح بين 20 ألفا و48 ألف مدني في العراق ممن يقومون بانجاز وظائف عسكرية تقليدية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أعداد الأجانب العاملين في مجال الإنشاءات والأعمال المتعلقة بصناعة النفط، فإن العدد الإجمالي سيرتفع إلى 75 ألف شخص، وإذا ما قارناه مع عدد القوات الحليفة

1: برأيي، إن هذا التقرير مثل غيره، يخلط متعمدا بين المقاولين المدنيين كما يدعون وبين المقاولين الأمنيين للتستر على دور هؤلاء، والذين يناط بهم عادة مهام قذرة يعجز عنها الجيش الأميركي أو لا يريد التورط فيها بالإضافة إلى مهام الحماية والحراسة.

الموجودة في العراق والذي لا يزيد في مجمله عن 23 ألف جندي. وكتب سنجر في مجلة (فورين أفيرز) الصادر في نيسان 2005، تعليقا ساخرا قال فيه (أرى من الأنسب بناء على ذلك أن نغير تسمية (حلف الراغبين) الذي يعمل مع بوش كي نجعل اسمه (حلف القابضين) ويوضح سنجر في كتابه (إن وصول حوافز الربح إلى ميدان المعركة يفتح احتمالات واسعة وجديدة، لكنه يطرح أيضا عددا من الأسئلة بشأن الديمقراطية وأخلاقيات العمل والقيادة والقانون وحقوق الإنسان والأمن القومي الدولي).

ويقول ماكس بوت (في مقال كتبه في الواشنطن بوست في بداية 2005): ليس ما هو هناك جديد أو مشين في خصخصة وظائف الإسناد العسكرية، ولكن ما يحدث في العراق هو أن المقاولين لا يقومون فقط بتركيب دورات مياه، أو توفير الأطقم لقاعات الطعام العسكرية فقط، ولكنهم يقومون إلى جانب ذلك بالتجوال وهم يحملون بنادق هجومية من أجل إنجاز وظائف (تكتيكية)، والكثير منهم هم جنود أميركيون أو بريطانيون كانوا يعملون كأعضاء في فرق الموت التابعة لنظام الفصل العنصري في إفريقيا وأفراد ممن عملوا في قوات الأمن التابعة لنظام بينوشيه).

وكتبت صحيفة واشنطن بوست في عام 2004، أن فرقا عسكرية (مغاوير) من النخبة استأجرتهم حكومة الولايات المتحدة لحماية الموظفين والجنود وضباط الاستخبارات في العراق، وقالت أن وصفهم بالمتعاقدين العسكريين في الحكومة ليس دقيقا والوصف الصحيح هو (جنود مرتزقة) وتحدثت عن إرسال الآلاف منهم إلى العراق.

ويقول جون بايك من موقع (غلوبال سيكيورتي .أورغ) المتخصص في شؤون الدفاع والإستراتيجية، إن كون المتعاقدين غير خاضعين للقيود ذاتها قد يكون إيجابيا، وقال (إن أحد الأسباب لمنحهم أجورا مرتفعة هو أنهم يقتلون المهاجمين بدون أن يفجروا المحيط بكامله، وأضاف: إنهم قتلة، لا يمكن قول هذا عن جنود عاديين)، وبحسب تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية، في نيسان 2007، تنشط في العراق 160 شركة أمنية خاصة على الأقل معظمها أميركية أو بريطانية[1]، حيث توظف 35-40 ألف شخص من جنسيات مختلفة.

وفي تقرير لـ خوسيه برادو، رئيس مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة لشؤون المرتزقة أعدّه في شباط 2007، قال: إن المرتزقة الذين يعملون في العراق يشكلون اليوم القوة العسكرية الثانية بعد الجنود الأميركيين وإن عددهم أكبر من عناصر القوات البريطانية، ويضيف خوسيه في تقريره (إن هناك 160 شركة على الأقل تعمل في العراق وهي تستخدم على الأرجح 35-40 ألف مرتزق غالبيتهم عناصر شرطة وعسكريون سابقون يتم تجنيدهم من الفلبين وبيرو والأكوادور وجنوب إفريقيا).

وكان الصحافي الأميركي (جيرمي سكاهيل) كتب في صحيفة لوس أنجليس تايمز تحت عنوان (مرتزقتنا في العراق) جاء فيه (إن المرتزقة يشكلون اليوم ثاني أكبر قوة في العراق مضيفا أن هناك نحو مائة ألف، منهم 48 ألفا يعملون كجنود خاصين تبعا لتقرير صادر عن مكتب المحاسبة الأميركي).[2]

1: بحسب تصريح لموفق الربيعي، مستشار الأمن القومي عقب حادثة النسور قال فيه أن عدد الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق يصل إلى 183 شركة.

2: إذن، هذه التقديرات المعتدلة هي تعتمد على تقرير حكومي أميركي!

ويقول جيرمي سكاهيل: (أنه قتُل 770 من المتعاقدين وجرح أكثر من 7 آلاف شخص، ويتم توفير الغطاء السياسي المناسب (بفضلهم..) للبيت الأبيض، للسماح له بمضاعفة عدد القوات في العراق عن طريق القطاع الخاص والتعتيم على الحجم الحقيقي للخسائر البشرية في العراق)، وبحسب موقع غلوبال سيكيورتي، فإن عدد هؤلاء المرتزقة قد ارتفع ليصل إلى 180 ألف شخص، بعدما أعلن بوش عن الزيادة في عدد القوات الأميركية في بداية 2007 بمقدار 30 ألف جندي ليصل مجموع تعداد الجيش في العراق إلى 170 ألف جندي مما يلقي الضوء على دورهم المتزايد الأهمية في حرب العراق، ولا توجد بحسب سكاهيل أية إحصائية رسمية أو إعلامية لعدد القتلى من المرتزقة، إذ لا يوجد نظام يحاسبهم أو يخضعهم ولا قانون مدني أو عسكري يمكن تطبيقه فيما يتعلق بنشاطهم.

ومن الحوادث التي سلطت الضوء على دورهم في العراق، الإعلان في 31 آذار 2004 عن قتل المتمردين لأربعة من موظفي شركة بلاك ووترز، ويقول ماكس بوت في مقاله السابق الذكر[1]:

(والمثال الأسوأ في هذا السياق، هو القرار الذي اتخذه أربعة من موظفي شركة (بلاك ووترز) بدخول الفلوجة في الحادي والثلاثين من آذار 2004 بدون إخطار حامية الـ(مارينز) العاملة في المنطقة، وقد أدى قتل هؤلاء الأربعة على أيدي أهالي الفلوجة إلى إجبار المارينز على القيام بهجوم باهظ الثمن لاستعادة السيطرة على المدينة - (معركة الفلوجة الأولى والتي أدت إلى تعزيز سيطرة المسلحين على الفلوجة - المؤلف)، والحقيقة أن أهالي الفلوجة كانوا قد رصدوا قيام موظفي بلاك ووترز، بالقيام بالعديد من الأعمال القذرة ضد المدنيين في محيط مدينة الفلوجة، وعندما دخل هؤلاء الأربعة في وضح النهار وسط المدينة، قام الأهالي

1: نشرته مترجما صحيفة الرأي في 5 نيسان 2005.

بالانتقام منهم جهارا، حيث تم حرق جثثهم وتعليقها على جسر مدينة الفلوجة وأحرقت سيارتهم رباعية الدفع في وضح النهار، في عملية انتقامية مروعة لأرواح الضحايا من المدنيين).

ويقول جيرمي سكاهيل (إن القوات الأميركية في العراق أصدرت القرار 17 في عام 2003 (في زمن إدارة بريمير)، والذي يمنح حصانة لهؤلاء المتعاقدين من الخضوع للمحاكمة في العراق)، ويقول ماكس بوت: (عندما يقوم أفراد القوات المسلحة الأميركية بارتكاب أخطاء، أو تجاوزات في العراق، فإنه يتم التحقيق معهم، بل ومحاكمتهم عسكريا إذا ما دعا الأمر، وهو الأمر الذي لا ينطبق على المدنيين، الذين لا يخضعون للمحاكمة بموجب قوانين بلادهم عند قيامهم بارتكاب جرائم تقع خارجها، ويذكر أن هناك العشرات من الجنود الأميركيين والبريطانيين، الذين حوكموا على سوء سلوكهم في العراق، ولكن هذا لم ينطبق على متعاقدٍ واحد)، ونُقل عن أحد المتعاقدين أنه إذا تسربت أنباء عن احتمال الإدعاء على أي شخص منهم يتم تهريبه إلى خارج العراق فورا، وأضاف: رغم عددهم الكبير بالعراق وما يقترفون من انتهاكات تم توجيه تهمة إلى اثنين فقط منهم، أحدهم طعن زميله والآخر كانت بحوزته صور إباحية لطفل سجين في (أبي غريب).

من جانب آخر، قال بيار كراهنبول وهو رئيس أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (إن الدول مسؤولة عن الشركات الأمنية الخاصة التابعة لها وإن عليها أن تتحمل مسؤولية جميع الأعمال التي يرتكبها العناصر الأمنيون العاملون

لحساب شركات أمنية خاصة) وقال (إن القانون المطبق في هذا المجال هو قانون الدولة حيث يوجد مقر الشركة).[1]

جريمة ساحة (النسور):

في 2007/9/16، قام حراس من شركة بلاك ووترز بدون أن يتعرضوا إلى أي استفزاز، بإطلاق النار على مدنيين وعلى سيارات اقتربت من موكبهم، مما أدى إلى مقتل 11 شخصا وإصابة أكثر من عشرين، وذلك في ساحة النسور ببغداد، وأثار هذا الحادث ردود فعل غاضبة في الشارع العراقي، واستفز مشاعر العراقيين، مما اضطر المالكي إلى الطلب من واشنطن استبدال هذه الشركة بشركة أخرى، كما أعلن عن وقف نشاط شركة بلاك ووترز حتى انتهاء التحقيق في الحادث، وقال علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية (إن مستقبل بلاك ووترز سيتوقف على نتيجة التحقيق المشترك بين المسؤولين العراقيين والأميركيين في تصرفات الشركة الأمنية الخاصة) ولكن بعد 3 أيام فقط، تم استئناف عمل شركة بلاك ووترز في العراق، كما تم تجديد عقدها في العام 2008 لحماية مسؤولي السفارة الأميركية والمسؤولين الكبار في المنطقة الخضراء.

شاهد عيان:

وروى شرطي عراقي هو علي خلف، ونقلت روايته الوكالات الصحفية عن حادثة إطلاق النار في ساحة النسور مؤكدا (إن الحراس الأميركيين لم يتعرضوا لأي هجوم استدعى إطلاق النار الذي حوّل الشارع إلى (برك دم) وقال

1: في تقرير نشرته وكالة فرانس بريس في 2007/4/12.

علي خلف وهو شرطي مرور كان يومها مسؤولا عن تنظيم السير في ساحة النسور (أنه شاهد الحادث من البداية حتى النهاية) وأوضح (خرج موكب الحمايات الخاصة الذي يستخدمه الدبلوماسيون الأميركيون من أحد مداخل المنطقة الخضراء المحصنة المحاذية لساحة النسور، فقمت بقطع سير السيارات المدنية كعمل روتيني أقوم به ليتسنى لهم المرور بانسيابية وبسرعة، ولكنهم قاموا برمي قناني المياه على السيارات من أجل إيقافها، خلال مرورهم) ومؤكدا (بعد ذلك، وبدون أي سابق إنذار أطلقوا أربع رصاصات بصورة مباشرة على السيارات المتوقفة بعيدا عنهم)، وأكد الشرطي (أصابت إحدى الرصاصات سائق سيارة، فهرعت راكضا من أجل إنقاذه، لكنه فارق الحياة خلف مقود سيارته، فيما جلست زوجته وولديه مذهولين بجواره، فيما استمرت سياراتهم بالسير ببطء لعدة أمتار) وتابع قائلا (رغم وفاة الرجل قام الحراس الأميركيون بإطلاق النار صوب السيارة فاندلعت النيران بسبب إصابتها بقذيفة ثقيلة أحرقت أجساد من بداخلها، بعد ذلك ارتعب الناس وحاول الجميع من المدنيين الفرار من المنطقة وخرج آخرون من سياراتهم مذعورين في محاولة للنجاة بأرواحهم) وأشار الشرطي (إلى قيام مروحيتين كانتا تحلقان على ارتفاع منخفض جدا بإطلاق النار من أسلحة متوسطة مما أدى إلى إصابة سيارات مدنية)، ويؤكد علي خلف (لقد سقط العديد من القتلى والجرحى في كل مكان وبرك الدماء انتشرت في الشارع وأصيبت حافلة كبيرة برصاصات كثيرة)، في الوقت الذي ذكرت فيه الخارجية الأميركية أن الحادث وقع أثناء هجوم على قافلة أميركية، وقال متحدث باسم وزارة الداخلية العراقية في محاولة لتبرير الهجوم أن حراس بلاك ووترز أطلقوا النار بعد سقوط قذائف مورتر على موكب سياراتهم في حي المنصور بغرب بغداد.

من هي بلاك ووترز؟

هي من أكبر شركات الحماية الخاصة العاملة في العراق، والتي تحصل على الكعكة الأكبر من عقود الحماية الخاصة فيه، ويعمل ألف شخص تقريبا من أفرادها في حماية البعثة الأميركية في بغداد ودبلوماسييها، وإن دورهم وصل (حتى إلى حماية الرئيس بوش والسفير الأميركي في العراق وكل المسؤولين الأميركيين الذين يزورون العراق)، كما تدرب قوى أمنية أفغانية في منطقة قريبة من الحدود مع إيران، ويقول الصحفي سكاهيل (إن لديهم قوات منتشرة في 9 دول وعشرون طائرة، ومكان الشركة في أميركا هو أكبر مساحة واسعة مخصصة لشركة عسكرية خاصة في العالم) ويقع مقرها في رالاي بولاية كارولينا الشمالية، ومن قادتها كوفر بلاك الرئيس السابق لوحدة محاربة الإرهاب في الـCIA، وروبرت ريتشر نائب سابق لرئيس الاستخبارات وجوزيف شميتس المفتش العام سابقا في البنتاغون.

وكان جيرمي سكاهيل قد أصدر كتابا حمل عنوان (مرتزقة بلاك ووتر: جيش بوش الخفي) كشف فيه بعض الجوانب الخفية عن عملهم بالعراق حيث تصل أجرة الشخص إلى 1500 دولار يوميا، ويروي في كتابه بداية انطلاق شركة أو جيش (بلاك وتر) الذي وصفه بأنه (أقوى جيش مرتزقة في العالم)، بعد أن تبنى البنتاغون سياسة جيش القطاع الخاص التي وفرت أكثر من مئة ألف من المرتزقة يقاتلون في العراق لصالح الجيش الأميركي، وقال عن مؤسس (بلاك ووتر) إريك برينس أنه مسيحي محافظ ويدعم الرئيس بوش.

وبحسب دراسة أميركية مستقلة، فإن الخارجية الأميركية دفعت لبلاك ووتر في العام 2006 مبلغ مليار و200 مليون دولار، ودفعت لها في 2005، مبلغ 488 مليون دولار كعقود لحماية السفير الأميركي وزواره بالاعتماد على ألف شخص مرتزق[1]، وفي كانون الأول 2006، كتب مارك همنغواي في مجلة (ويكلي ستاندرد) واصفا محاربي هذه الشركة بأنهم (محاربون بالأجرة)، وثمة فيلم وثائقي أميركي يفضح عمل هذه الشركة وعرض في عام 2006 بعنوان (حرب العراق للبيع: المرتزقة) Profiteers: The War On Iraq For Sale أتهم الشركة بالمسؤولية عن ما جرى في سجن أبي غريب جزئيا.

وفي حديث له يقول غاري جاكسون رئيس شركة بلاك ووتر، في حديث نادر بعد سلسلة من التقارير حول تورط الشركة بجرائم في العراق (إن مهمتنا الأولى هي دعم الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ولا يمكن أن نقدم خدمة لأية جهة إذا كانت تعارض هذا المبدأ) ويضيف (لدينا عقود مع حكومات أجنبية ونقدم لها خدمات أمنية ولكن بعلم وموافقة الولايات المتحدة، كما أننا ندعم دولا حليفة لأمريكا)، ويذكر أن غاري جاكسون هو ضابط سابق في البحرية الأميركية، أما مؤسس الشركة (إريك برينس) فهو ملياردير أميركي، وتصفه بعض وسائل الإعلام الغربية بأنه مسيحي أصولي، وهو من عائلة جمهورية نافذة.

ويقول غاري جاكسون، ردا على اتهامه بأنه ناشط مسيحي يسعى من وراء هذه الشركة حول العالم في مواجهة العلمانيين، أجاب (أولا نحن لسنا جيشا خاصا، بل فريق من المتطوعين العسكريين المتدربين على الخضوع للقانون

1: مجلة الوطن العربي العدد 1609، يناير 2008.

لحماية الدبلوماسيين وتقديم التدريب وخدمات لوجستية ونقوم بذلك في عمليات حفظ السلام لدول صديقة ومنها دعم بعض الحلفاء المسلمين... ورغم أني لا أحب الحديث عن حياته الشخصية أقول لك إن إريك برينس (مؤسس الشركة) يؤدي الصلوات وهو من الرومان الكاثوليك، وليس متطرفا أبدا، وكأي وحدات شرطة أو وحدات عسكرية لدينا قساوسة، كما أوضح أن شركته لا تمانع وجود الشواذ في صفوفها، وردا على القول أن المقاتلين المرتزقة تستخدمهم الولايات المتحدة، لأنهم لا يخضعون لأي قانون في بلادهم، قال (هناك قوانين نخضع لها ونحن مع محاسبة أي شخص في شركتنا إذا اخطأ)).

وأميط اللثام لأول مرة عن نشاط (بلاك ووتر) في العراق عندما أعلن عن قتل المتمردين لأربعة من جنود الشركة كانوا يقومون بنقل الطعام، وفي ابريل 2005 قُتل خمسة منهم بإسقاط مروحيتهم، وفي 2007 قتل خمسة منهم أيضا بتحطم مروحيتهم.

ويقول ماكس بوت عن انتهاكات مثل هذه الشركات (إن فقدان عنصر المحاسبة يؤدي إلى حوادث، مثل تلك التي يصفها أربعة من موظفي شركة (كاستر باتلز) السابقين الذين يزعمون أن الأكراد السيئ التدريب المسجلين على كشوفات رواتب الشركة، قد قاموا في مناسبات عديدة بقتل قائدي السيارات بدون داع، ففي حادثة من تلك الحوادث قام شخص يفترض أنه حارس بإطلاق نيران بندقيته من طراز (AK-47) على سيارة ركاب لتخفيف زحام مروري، وفي حادث آخر قام سائق عدواني يركب شاحنة (بيك آب) ضخمة بسحق سيارة صالون بداخلها أطفال) وهناك شركات أخرى اتهمت بانتهاك حقوق الإنسان، فالمحققون التابعون لشركة (CACI) كانوا في قلب فضيحة أبو غريب، وكانوا دائما في الظل دورهم

للعلن، كما ذكرت وسائل أميركية أن الحكومة الأميركية فتحت تحقيقا في أيلول 2007، لمعرفة ما إذا كان موظفون في شركة بلاك ووتر، قد أدخلوا أسلحة بشكل غير مشروع إلى العراق، وأكدت صحيفة واشنطن بوست (استنادا إلى مسؤولين طلبوا عدم ذكر أسمائهم) أن تلك الأسلحة قد تكون بيعت داخل السوق السوداء بالعراق، وانتهت بين أيدي منظمات تعتبرها الولايات المتحدة (إرهابية..) وإن التحقيق الذي يقوده المدعي العام في كارولينا الشمالية (حيث مقر شركة بلاك ووتر) فيه ما يكفي من القرائن لتوجيه التهم.

ويضيف ماكس بوت قائلا: (إن صنّاع السياسة الأميركيين يحاججون بأنهم مضطرون للاعتماد على المساعدات الخاصة، لأن القوات المسلحة الأميركية ببساطة ليست كبيرة بدرجة تمكنها من القيام بكل شيء، علاوة أن الحلفاء لم يقوموا بتعويض (النقص)، ولكن في الواقع ما يقولونه كحجة يجب أن تستخدم لزيادة حجم القوات المسلحة العاملة في العراق وليس لاستئجار المزيد من السفاحين المتفرغين).

ومسؤولو الإدارة الأميركية يشتكون من أن تكوين جيش كبير مكلف للغاية، ولكن هل هم حقا يوفرون أموالا من خلال اعتمادهم على الجيوش الخاصة.
يقول ماكس بوت (وأكثر المقاولين قيمة هم عناصر القوات الخاصة الأميركية، الذين كلف تدريبهم البنتاغون مئات الآلاف من الدولارات، فهؤلاء يتم إغراءهم بالتخلي عن زيهم العسكري، بوعد أنهم يمكن أن يكسبوا يوميا من وظائفهم الخاصة ما بين 500 إلى 1000 دولار يوميا (في حين أن دخلهم لا يزيد على 140 دولار يوميا على الأكثر في الجيش) ولكن من أين تأتي هذه الأموال؟، إلى حد كبير فإن معظم الشركات الأجنبية العاملة في العراق، تحصل على أموالها من

الخزينة العامة الأميركية، لذلك يمكن القول أن الحكومة تخوض منافسة مع ذاتها للحصول على أكثر جنودها مهارة، وأكثرهم صعوبة في الاستبدال، فهل يمكن القول بعد ذلك أن قيام الحكومة بتوكيل الآخرين بأداء أعمال كان يجب أن تقوم هي بها، يعد أمرا منطقيا؟

في حزيران 2004، أصدر بول بريمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، ما يعرف بالقرار 17، ويقضي هذا القرار بأن تعمل الشركات الأمنية الخاصة بحرية تامة، كما أنه ليس من حق الحكومة العراقية استجوابها أو محاكمة أعضائها، كما لا يمثلون للقضاء العسكري الأميركي، ولا يعاملون معاملة الجنود التابعين للجيش الأميركي حيث ينص القرار على أن:

(العناصر التابعة للشركات الأمنية الخاصة لا تخضع للقانون العراقي ولا تتحمل أي التزامات قانونية خاصة بالدستور أو القانون العراقي بل هي تابعة لقوات التحالف متعددة الجنسيات إلا أنهم يتعهدون باحترام القانون العراقي).

أي أن هؤلاء المرتزقة هم فوق القانون وغير ملتزمين بأي نص قانوني!، أما بالنسبة للمحاكم العسكرية فيقول القرار نصا: (يحظر تماما على القوات متعددة الجنسيات أن تطبق قوانينها العسكرية على العناصر التابعة للشركات الأمنية الخاصة، كما يحظر اعتقالهم أو دخولهم السجن العسكري ولو لفترة مؤقتة)، وبهذا النص استطاعت الإدارة الأميركية توفير الحصانة اللازمة لعناصر المرتزقة التابعين للشركات الخاصة، ويذكر أن القرار في بدايته، قد نص على أن الدبلوماسيين يتمتعون بحصانة دبلوماسية، ولا يمثلون أمام القضاء العراقي وفقا لمعاهدة فينا المبرمة عام 1961، وبذلك يكون القرار قد منح العاملين في الشركات الأمنية الخاصة حصانة مماثلة لتلك التي للدبلوماسيين.

ويقول أستاذ القانون الدولي بجامعة فاندربليت الأميركية مايكل نيوتن (إن القوات الأميركية في العراق، وكذلك قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان تعمل في ظل هذا الوضع: الدول التي ينتمي إليها العاملون في هذه القوات هي الوحيدة المخولة محاكمة مواطنيها).

ويقول الخبير القانوني السابق بوزارة الخارجية الأميركية وأستاذ القانون الدولي في واشنطن بول ويليامز: إن قانون الحصانة شرعي مئة في المئة ويبقى ساري المفعول طالما أن الحكومة العراقية لم تعدل القانون بقانون واضح آخر، غير أن مايكل نيوتن يشير إلى أن الحصانة ليست ملكا لأشخاص بل لدول وبالتالي فمن المحتمل في المطلق أن تتخلى الدول التي تنتمي إليها العناصر الأمنية المتورطة في جرائم عن حصانتها وأن تسمح للسلطات العراقية بملاحقة مواطنيها.[1]

كما أن الاتفاقية الأمنية (سوفرا) الموقعة مع الحكومة العراقية في عام 2008 تتضمن فقرة تقول:

(كأحكام مؤقتة ولغاية اكتمال انسحاب القوات المقاتلة للولايات المتحدة في العراق، تكون لسلطات الولايات المتحدة الولاية القانونية على أفراد القوات المسلحة والعنصر المدني العامل معها).

1: من تقرير لوكالة فرانس بريس من واشنطن في 2007/9/20.

حقائق وأرقام مجردة...!

- عدد الهجمات التي نفذت ضد القوات الأمريكية بواسطة حمير أو كلاب خلال عام 2006 على الأقل، ست هجمات!

- عدد الهجمات ضد القوات الأميركية في شهر حزيران 2005، حسب ما جاء في دراسة الخبير الاستراتيجي أنتوني كوردسمان: 3490 هجوما!

- عدد النساء الجنود في القوات الأميركية العاملة في العراق وأفغانستان اللاتي قتلن: 68، حتى بداية عام 2007، وعدد الجريحات 436.

- نسبة القتلى والجرحى بين أطفال العراق الذين أصيبوا بسبب العمليات العسكرية للحلفاء، وكانت إصاباتهم بسبب القنابل العنقودية منذ 1991: 60%.
- نسبة الزيادة في قبول المتطوعين في الجيش الأميركي المتهمين بسلوك إجرامي خطر بعد سنة 2004: +54%.
- نسبة الأميركيين الذين يفضلون الانسحاب من العراق حسب استقصاء معهد (غالوب) لمسح الرأي العام في شهر تموز 2007: 71%.
- نسبة الجنود الأميركيين الذين يخدمون في العراق ويطالبون بالانسحاب حسب استقصاء (زغبي) الأخير في عام 2007: 72%.

- بحسب تصريح لـ وليام كالدويل المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق في 2006/11/28، قال: قتلنا ما يقرب من 7آلاف-8آلاف من مقاتلي القاعدة في العراق منذ عام 2004.

- بعد انتهاء معركة الفلوجة الثانية، وبحسب قوات الاحتلال الأميركي فإنها أحصت 1200 جثة من المقاتلين، كان منهم 57 من جنسيات عربية (في بيان لاحق تم رفع هذا الرقم إلى 63)، وهذه تمثل 0.05% من نسبة المقاتلين (أي أقل من عشر الـ1% !).

- تنفق وزارة الدفاع الأميركية مبلغ 300 مليون دولارا سنويا على إعلانات وحملة علاقات عامة لتحسين صورة القوات الأميركية وجهودها في حربها على الإرهاب، تنشر هذه الإعلانات في وسائل إعلام عربية وعراقية!

- في دراسة أجريت لحساب وزارة الدفاع البريطانية من قبل مؤسسة مستقلة في عام 2005، أظهرت أن غالبية العراقيين يؤيدون الهجمات ضد القوات الأميركية والبريطانية بنسبة 54%، وإن هذه النسبة ترتفع إلى 65% في محافظة ميسان جنوب العراق!

- في 2008/9/29، كان عدد المعتقلين في سجون الجيش الأميركي في العراق حوالي 18 ألف معتقل (منهم 165 من جنسيات عربية، 112 امرأة، 145 طفلا) حسب شاكر السياب المستشار لدى قوات التحالف، (وهذا الرقم جاء

بعد إطلاق قيادة الجيش الأميركي لسراح دفعة كبيرة من السجناء بلغت 2404 سجين بمناسبة عيد الفطر المبارك.

- نشرت وسائل الإعلام الأميركية في عام 2008، دراسة أحصت فيها 935 تصريحا كاذبا لكبار المسؤولين الأميركيين بمن فيهم الرئيس الأميركي بوش في أكثر من 532 مناسبة، ومن هؤلاء المسؤولين الذين وردت أسماؤهم، كولن باول، وديك تشيني نائب الرئيس، وغونداليزا رايس، ريتشارد وولفيتز، هاري فلايتشر الناطق باسم البيت الأبيض، وسكوت ماكلارين، وقد أحصت الدراسة 232 تصريحا كاذبا لبوش حول حرب العراق، كما أحصت 109 تصريحا لـ سكوت ماكلارين المتحدث باسم البيت الأبيض.

- ألقت القوة الجوية الأميركية 111 ألف باوند من القنابل (تساوي 50.45 طنا) على أهداف في العراق في عام 2006 لوحده، وتضمنت هذه الكمية من القنابل 177 قنبلة ذكية موجهة منها 95 قذيفة طراز GBU-12، و67 من طراز GBU-38، و15 من طراز GBU-31 الموجهة بالأقمار الصناعية، وهذه الأرقام لا تشمل الأعتدة والذخائر المطلقة من قبل القوات الأمنية الخاصة التي تطير طائراتها الخاصة في العراق، كما نفذت القوة الجوية للحلفاء 10519 مهمة جوية في العراق في عام 2006.

- حسب تقرير مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، إن العراقيين يتصدرون قائمة اللاجئين في دول العالم، حيث كان إجمالي عددهم في عام 2006 بلغ 22 ألفا ومئتي لاجئ، فيما كان عددهم في النصف الأول من عام 2007، قد وصل إلى 19 ألفا و 800 لاجئ، تقدموا للجوء إلى 36 دولة، وهو

الرقم الأعلى منذ العام 2002 ويتوقع أن يصل العدد الإجمالي إلى 40 ألفا بنهاية عام 2007.

- نسبة العراقيين الذين يعيشون تحت مستوى الفقر أكثر من 30% وهناك حوالي 68% من العراقيين يعانون من البطالة في عام 2007.

- حسب دراسة جامعة هوبكنز إن معدل الوفيات في العراق قبل الغزو كان 5.5% سنويا، ارتفع بعد الغزو إلى 13.5% بسبب تردي الأوضاع الصحية.

- حسب بيانات صادرة عن الجيش الأميركي في العراق في أواخر 2010، فإن عدد قتلى أعمال العنف في العراق للفترة من 2004 وحتى تشرين الأول 2008 فقط، هي 77 ألف قتيل من المدنيين والعسكريين العراقيين، و 121 ألفا عدد الجرحى والمصابين، وفقا لما أعلنته قناة الديار العراقية الفضائية في 2010/10/15.

الفصل الثامن

تلوث ... وفساد وسرقات

الباب الأول

التلوث: جريمة أخرى للاحتلال!

[العراق من أخطر المناطق الملوثة في العالم جراء استخدام أسلحة محرمة دوليا خلال الحروب التي شهدها العراق]

نرمين عثمان، وزيرة البيئة العراقية

في الدراسات التي نشرت بعد حرب الخليج الثانية 1991، والتي فضحت الدور المتعمد للولايات المتحدة في استخدام أسلحة محرمة دوليا وأسلحة يستخدم فيها اليورانيوم المنضب (DU)، مثل كتاب سيمور هيرش ونعوم جومسكي التي كانت تهدف إلى وضع تفسيرا لما عُرف بـ(أعراض مرض الخليج) الذي أصاب الآلاف من الجنود من قوات التحالف الذين أطلقوا أو كانوا بالقرب من مواقع إطلاق مثل هذه القذائف (يقدر أعدادهم حسب مصادر رسمية بحوالي ستة آلاف جندي) وهؤلاء لم يتعرضوا إلى تأثير هذه القذائف بشكل مباشر ولم يكونوا بالطبع هدفا لهذه الأسلحة، بل تعرضوا لأثر غير مباشر وغير مقصود نتيجة استخدامها، أشارت هذه الدراسات إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أعدت دراسة قبيل حرب الخليج عام 1991، حول استخدام اليورانيوم المنضب، خلصت منها إلى أن إطلاق 50 طنا من مادة اليورانيوم المنضب، يؤدي خلال عشر سنوات من التعرض للإشعاعات الناجمة عن مثل هذه القذائف إلى حوالي نصف مليون إصابة بالسرطان. ما يثير الفزع حقا هو إلقاء الولايات المتحدة لـ 350 طن من القذائف المشعة على جنوب العراق عام 1991، وهذا الرقم له ارتباط بالتزايد المفزع للإصابات بالأمراض السرطانية والأورام الخبيثة التي تصاعدت ابتداء من عام

1991 في العراق وعدد الوفيات الناجمة عنها، وتؤكد هذه الدراسة أن الولايات المتحدة، ارتكبت عن عمد جريمة ضد الإنسانية عند استخدامها للأسلحة التي يستخدم فيها اليورانيوم المنضب، مع تأكدها من النتائج المفزعة على المدى الطويل وإن كانت غير منظورة بشكل مباشر، وما يثير الفزع بشكل أكبر هو أن هذا الرقم قد ارتفع إلى ما يزيد عن 1000 طن على الأقل من هذه القذائف في آذار عام 2003، رغم أنه قد ثبت من خلال التجربة الأولى عام 1991 خطر الإشعاعات المنبعثة من اليورانيوم المنضّب المستعمل في هذه القذائف والتي أصابت الجنود الأميركيين أنفسهم بالمرض!، حيث يقدر الكاتب وليام بلوم أن واحدا من كل سبعة من الجنود الأميركيين المشاركين في حرب الخليج قد أصيبوا بأعراض مرض الخليج، وأذكر تماما أن مراسلا يابانيا لأحد محطات التلفزة اليابانية كان يتجول مع بعض المراقبين الدوليين وموظفي الأمم المتحدة في الأسابيع الأولى بعد الغزو الأميركي للعراق، ذكر أنه من خلال إجراء فحوصات مباشرة إن مستوى الإشعاعات بالقرب من الأسلحة العراقية أوالمصابة بقذائف اليورانيوم المنضّب داخل مدينة بغداد نفسها كان يزيد عن ألف ضعف عن المستوى المسموح به دوليا!

وبحسب مقال للصحفية الأميركية سارة فلوندرز، (بعنوان جريمة حرب أخرى)، فإن معدل الإشعاعات في مدينة بغداد كان من 1000-1900 ضعف المعدل الطبيعي، وأضافت أنه في هذه الحرب فإن الولايات المتحدة اختارت استعمال أسلحتها داخل المدن بدلا من المناطق الصحراوية الخالية في حرب 1991.

وطبقا للصحافي (سكوت بيترسون) مراسل صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) قد كتب في 15 أيار 2003، بأنه وجد أعلى معدل للإشعاعات قرب القصر الجمهوري حيث بلغ 1900 ضعف (وكان قد أخذ قراءات في عدة مواقع داخل بغداد)، وكانت بعثة سياتل الاستكشافية في 4 آب 2003، بالإخبار عن ستة مواقع على الأقل ذات نشاط إشعاعي مرتفع من بغداد إلى البصرة، وذكرت حالة عن إحدى الدبابات العراقية المدمرة كان لها معدل إشعاع 1500 ضعف، وكتب مراسل صحيفة (سياتل بوست): إن مصادر في البنتاغون والأمم المتحدة تقدر أن الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا قد استخدمتا من 1100-2200 طنا من قذائف اليورانيوم المنضّب، وهو رقم أعلى بكثير من عام 1991 حيث تم استخدام 375 طن، حسب قول المراسل.

<u>ما هو اليورانيوم المنضب؟</u>

اليورانيوم المنضب (DU) كما يسمى كمختصر، هو النظير المشع (Isotope) يورانيوم 238، وهو ينتج كمخلفات لعمل المفاعلات النووية واستهلاكها للوقود النووي المخصب، وذلك فإن كلمة منضب لا تعني عدم إشعاعه بل تعني عدم صلاحيته لتفاعلات الانصهار النووي، يبلغ عمره الإشعاعي 4.5 مليار سنة (أي أنه يظل لمدة 4.5 مليار سنة يشع في الطبيعة حتى يتحول إلى رصاص)، يمتاز اليورانيوم بأنه أثقل المعادن في الطبيعة وأقساها في نفس الوقت، وعلى هذا الأساس يتم استخدامه في القذائف والأسلحة، حيث يتم تغليف الرأس المتفجر للقذيفة بغلاف من اليورانيوم المنضب (المشع في الوقت نفسه..)، مع تصميم السلاح أو القذيفة للانطلاق بأسرع ما يمكن (بسرعة تفوق سرعة الصوت في أحيان كثيرة)، ومع سرعة كهذه تتمكن القذيفة الفائقة الصلابة من اختراق أقسى

دروع الدبابات وأمنع التحصينات، لتنفجر داخل الدبابة أو الهدف. يشبه الخبراء إطلاق قذيفة يورانيوم منضب ضد هدف مدرع، مثل استخدام سكين من الفولاذ الذي لا يصدأ (ستانليس ستيل) ضد قطعة من الكيك، وفعلا تكون الدبابة في هذه الحالة واهنة أشبه بقطعة من الكيك، ولهذا تكون حتى الاطلاقات المستخدمة في مدافع الطائرات الرشاشة بعيار 30 ملم وأقل قادرة على خرق الدروع، ما دامت تطلق بسرعة هائلة، ولهذا السبب زوّدت الدبابة أبرامز التي يمكنها إطلاق قذائف يورانيوم منضب (وكذلك الدبابة تشالنجر البريطانية الصنع) بمدفع أملس السبطانة مما يجعل القذيفة التي يطلقها تمتاز بسرعة هائلة، وبالإضافة إلى اختراق القذيفة للدروع بسهولة، فإنها عندما تكون داخل الدبابة وتنفجر، سوف يؤدي انفجارها إلى انفجار البنزين داخل خزان الوقود والأعتدة والذخائر الموجودة مما يؤدي إلى انفجارات متعددة وهائلة، كما أن الشظايا الناتجة من غلاف القذيفة المصنوع من اليورانيوم المنضب تكون من القوة بحيث تمزق هيكل الدبابة أو الهدف المحصن، كما أن الانفجارات المتعددة والحرارة الهائلة الناتجة عن مثل هذه الانفجارات تؤدي إلى انصهار درع الدبابة وفي نفس الوقت تؤدي الحرارة الهائلة إلى تحول أجزاء الشظايا إلى بخار أو غبار يتناثر في الهواء المحيط، ويؤدي بمن يستنشقه بسرطان في الرئة أو سرطان في الدم...إلخ، كما أن الشظايا المتناثرة أو غبارها تسقط في التربة وتلوثها والجو المحيط بالإشعاع، ويروي الطيارون الأميركيون دهشتهم وسرورهم وهم يرون الدبابات العراقية لأول مرة وهي تتهشم كالبسكويت عند ضربها بقذائف اليورانيوم المنضب، وكانوا يضحكون لمرأى الانفجارات الهائلة التي لم يسبق أن رأوا مثلها من قبل إلى درجة أنهم أطلقوا عليها اسم (جحيم دانتي) (Dante's inferno)[1]، كما أن الضباط العراقيين الذين خاضوا تجربة حرب الخليج 1991، ذهلوا لمرأى هذا السلاح الرهيب الذي أدى إلى انصهار

1: نسبة للكاتب دانتي الذي كتب وصفا للجحيم في مؤلفه (الكوميديا الإلهية).

الدبابة أو تحولها إلى أشلاء ممزقة، وحسب الكاتب ويليام بلوم مؤلف كتاب (الإرهاب الأميركي - البريطاني ضد الشعب العراقي)[1]، يقول أن اليورانيوم استخدم بكثافة من قذائف الدبابات ومدافع الـ30 ملم الرشاشة على متن طائرات A-10 المضادة للدبابات وطائرات الأباتشي، حيث يقدر الكمية المستخدمة أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991، من 300-800 طن حسب تقديراته، وقد أدى هذا الاستخدام الواسع لليورانيوم المنضب، إلى إصابة الآلاف من جنود التحالف، بأعراض مرض حرب الخليج، التي تمثلت بـ صعوبات وضيق في التنفس، وهن عام، وضعف وفقدان الشهية والصداع وتعفن في الدم، (وأصيب هؤلاء الجنود الذين كانوا ضحايا (أعراض حرب الخليج) الذي باتت الأمراض الناتجة عنه معروفة الآن: أمراض السرطان، وأمراض نقص المناعة والتحول الجيني، والعقم والتشوهات الوراثية عند الأطفال الذين ولدوا بعد الحرب من آباء كانوا موجودين في موقع المعارك، لقد أطلقت الدبابات الأميركية والبريطانية5000 قذيفة من اليورانيوم المخفف (كذا..) كما أطلقت القوات الجوية الأميركية والبريطانية عدة الآلاف من هذه القذائف)[2]، (وهناك كثير من الأسلحة التي تنقل العدوى وتلوث وتترك نفايات، وقد قامت منظمة (غرين بيس) بتحقيق خلال سنتي 1992-1993، أثبتت أنه لا يزال في التربة العراقية نحو 300 طن من النفايات المشعة والسامة الكيميائية).

<u>المواقع الملوثة في العراق</u>

كان محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الحائز على جائزة نوبل لدوره في تفكيك البرنامج النووي العراقي وإدارة الرقابة على برامج العراق خلال الفترة التي تلت حرب الخليج 1991 ولغاية آذار 2003) قد قال في تشرين

2: هذا هو العنوان الذي وضعه الكاتب لمؤلفه، صدقوني..!

2: نويل مامير (خطورة أميركا) ترجمة ميشال أكرم، دار الفارابي، طبعة أولى 2004، ص192.

الثاني 2005، أنه ثمة 37 موقعا مهما كانت الوكالة تراقبها، قد تعرضت للنهب بحثا عن مواد مشعة أو مواد للبيع كخردة في الخارج. وقال البرادعي في تقرير نصف سنوي تصدره الوكالة (إن الوكالة راقبت 141 موقعا من بين 175 موقعا أسهمت في البرنامج السري العراقي أو كان لها (قدرات فنية قيمة لاستئناف برنامج نووي) وهذا التقييم كشف النقاب عن عملية تفكيك وحفر وإزالة في 37 موقعا من أكثر المواقع ذات القدرة منذ آذار 2003)، وأضاف التقرير (إن الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية أشارت إلى أن موقعا واحدا على الأقل كان يحتوي على أنقاض ملوثة مدفونة (نبش بشكل كثيف)).

ويبدو أن هذا الموقع الذي يشير إليه التقرير هو نفسه الموقع الذي تم فيه دفن وتخزين 100 طن من اليورانيوم بإشراف مراقبي الوكالة ومفتشي هيئة الأمم المتحدة، والتي قالت عنها الحكومة العراقية (وأبلغت الوكالة الدولية بذلك) في تشرين الأول أنها لا تستطيع معرفة مصيرها ولا أين تسربت؟، وقد أبلغت الوكالة الدولية في نفس التقرير أنها لا تستطيع معرفة مصير 377 طنا من المواد شديدة الانفجار (مادة الـC4 التي تستخدم وقودا للصواريخ بعيدة المدى التي يمكن أن تحمل رؤوسا نووية، كما يمكن أن تستخدم كمادة متفجرة)، وكانت إدارة الرئيس جورج بوش قد منعت مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل من دخول العراق بعد الغزو الذي أطاح بنظام صدام حسين وأرسلت فرقها الخاصة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل المفترضة والتي لم يعثر عليها أبدا، ولكن تم استدعاء مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق في حزيران 2003 للتحقيق في عمليات النهب التي تعرض لها ما كان يعرف بالمجمع النووي الرئيسي في منطقة (التويثة)، للتأكد من المواد التي نهبت والمواد الموجودة ومستوى الإشعاعات الذي يمكن أن ينتج عن ذلك، ثم جاءوا مرة أخرى في آب 2004 لجرد اليورانيوم الخام

المخزون، وطالب البرادعي بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق للتأكد من الإزالة الكاملة لهذه المواقع الـ37، والتأكد من عدم وجود مواد مشعة أو أية مواد أخرى ملوثة يمكن أن تتعرض للنهب، ويمكن أن تؤدي إلى المزيد من التلوث، وتشير وزيرة البيئة العراقية نرمين عثمان (في حكومة الجعفري) أن وزارة البيئة العراقية تراقب وترصد باستمرار (كذا..!) نحو (311) موقعا، يشتبه بأنه يحتوي على إشعاعات وأن خمسة مواقع منها تعتبر خطرة جدا وربما تؤثر على حاضر ومستقبل العراق.

وعن إجراءات وزارة البيئة لمواجهة ارتفاع نسبة التلوث في نهري دجلة والفرات والمسطحات المائية الأخرى، أوضحت الوزيرة عثمان أن وزارة البيئة لديها نحو 100 نقطة مراقبة للماء في نهري دجلة والفرات وعلى شط العرب ونهر ديالى للتأكد من سلامة الأنهر وعدم تأثرها بالتلوث البيئي الذي يعزى جزء كبير منه، إلى كثرة الجثث المجهولة الهوية التي تلقى في الأنهر، إضافة إلى تعمد القوات الأميركية إلقاء جثث المرتزقة الذين يعملون معها في نهري دجلة والفرات للتخلص منها وطمس آثارها، كما أن كمية الأسلحة والأعتدة التي ألقيت على العراق، كان للأنهر العراقية نصيبها منها ولا يخفى ما لهذه الأسلحة من آثار لاحتوائها على مواد كيماوية ضارة، وكذلك لا ننسى قذائف اليورانيوم المنضب ودورها في إحداث التلوث في حال سقوطها داخل المياه كما أن القوات الأميركية استخدمت أنواعا عديدة من الأسلحة المحرمة دوليا ضد الجيش العراقي أثناء الغزو، وفيما بعد ضد رجال المقاومة والمعاقل التي يتمركزون فيها، مثل قنابل النابالم المطورة وقنابل الفسفور الأبيض وغازات الأعصاب....إلخ.

ويذكر أن سماح القوات الأميركية بعمليات النهب الواسعة التي حدثت في المدن العراقية بعد سقوط النظام، واحتلال بغداد في 9 نيسان 2003، وخصوصا عمليات نهب معسكرات الجيش العراقي ومخازنه، أو على الأقل تغاضيها عن الأمر، ساهم في تسريب الأسلحة والكثير من المفرقعات والأعتدة الملوثة، كما تم تفكيك هذه المعسكرات وبيعها كخردة إلى دول الجوار، وتضمنت هذه الخردة أسلحة مدمرة أوأجزاء منها ومعدات وأجهزة بعضها متعرض للإشعاع مما ساهم في زيادة نسبة انتشار التلوث، إضافة إلى قيام القوات الأميركية بتفجير العديد من المستودعات والقواعد العسكرية للتخلص منها، مما ساهم في زيادة تلوث الهواء بالأدخنة السامة وأول أكسيد الكربون الضار، ويذكر أن أحد القادة العسكريين صرح بأنه يوجد في العراق حوالي 50 مليون قطعة سلاح، وكمية هائلة من الذخيرة والمتفجرات، حيث قدر أن القوات الأميركية لو استمرت بمعدل تفجير 5 آلاف طن من الذخائر يوميا (وهو المعدل الذي كانت تعمل به القوات الأميركية في حينها)، فإنها ستحتاج إلى عشر سنوات لإتمام عملية القضاء على مخزونات العراق العسكرية وبالتالي فإن عدم امتلاك القوات الأميركية للعدد والجهد الكافي للتخلص من هذه الأعتدة، ساهم في تسربها إلى مصادر غير معروفة وسقوط بعضها في أيدي المقاومة العراقية.

ومن أمثلة عمليات النهب ما نقلته وسائل الإعلام عن سكان المناطق الفقيرة المحيطة بـ المجمع النووي في (التويثة)، والذين لم يجدوا ما يسرقوه غير مئات من البراميل البلاستيكية الضخمة المحكمة الإغلاق والتي كان يخزن فيها مواد كيميائية، لم يعرف السكان ماهيتها أو ما هي أضرارها؟، ولم يستطع المراسل الصحفي التعرف على ماهية المادة الكيميائية؟، وقاموا بتفريغ محتوياتها في

مجاري الأنهار القريبة، واستخدموا هذه البراميل في تخزين مياه الشرب والمواد الغذائية!

ونستشهد هنا بما تقوله الوزيرة نرمين عثمان: إن العراق إذا لم يعالج المشاكل البيئية الإشعاعية، فإنه سيواجه كارثة بيئية وصحية من الصعب معالجتها في ظل الأوضاع التي يعيشها العراق، وما زال كلام الوزيرة في عام 2005، ساريا صحيحا لم يتغير.

ويذكر أن مدنا عراقية تقع بمحاذاة مسرح العمليات في جنوب العراق خصوصا في محافظتي البصرة والناصرية تعرضتا إلى إشعاعات ملوثة أصابت عشرات الآلاف من السكان والمئات من الحيوانات والأشجار بفعل استخدام أسلحة محرمة دوليا صنفتها منظمات صحية وإنسانية دولية على أنها مناطق تلوث خطرة منعت التقرب منها أو المساس بالآليات العسكرية التي تأثرت بفعل القذائف المشعة التي استخدمت في حرب الخليج الثانية عام 1991.

وتشير بعض الوثائق إلى أن عدد المواقع الملوثة في محافظة البصرة لوحدها بلغ 100 موقع حتى عام 2004، وحسب ما قاله مؤيد صابر مدير عام الهيئة الوطنية لشؤون الألغام والمقذوفات في العراق، (الذي حذر من تلوث المجمعات السكنية في مراكز تواجد الألغام والمقذوفات والأعتدة المشعة موضحا أن الهيئة الوطنية لشؤون الألغام أجرت مسحا لعدد من المجمعات السكنية في محافظة ديالى وبعض محافظات الجنوب للتعرف على نسبة التلوث بإشعاعات الأعتدة والمقذوفات مرجحا أن التلوث أصاب آلاف العراقيين الذين كانوا بالقرب من مسرح العمليات خصوصا في حربي 1991 و2003).

وأشار السيد مدير الهيئة إلى وجود ما لا يقل عن مليون ونصف من الألغام والأعتدة غير المنفلقة موزعة على المدن العراقية (خصوصا المدن التي كانت مسرحا للعمليات) وقال: إن جهود الهيئة، لتنظيف وإزالة هذه الألغام والأعتدة، أدت إلى تدمير 474 ألف قطعة متنوعة في حين بلغت كمية الأعتدة الحربية التي تم تدميرها 219 ألف طن في المدن التي كانت مسرحا للعمليات في الحروب من عام 1980 و1991 و2003، كما قدر عدد الألغام غير المنفلقة والمزروعة في جميع أنحاء العراق بحوالي 15 مليون لغم، خاصة على الشريط الحدودي بين العراق وإيران والمنطقة المحاذية للحدود العراقية الكويتية، فضلا عن منطقة الخط الأخضر الذي يفصل منطقة كردستان عن المدن المتاخمة لها.

أما عن ضحايا هذه الألغام والمقذوفات، قال مدير الهيئة أنه لا توجد إحصائية موثقة عن عدد ضحاياها من المدنيين، إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى أن الإصابات تجاوزت 100 ألف إصابة.

وقد أدى التلوث الذي شهدته مدن الجنوب إلى ارتفاع غير مسبوق في حالات الإصابة بالسرطان والأورام الخبيثة، وزيادة عدد الولادات المشوهة في الإنسان والحيوان، وظهور أنواع سرطانية غير معروفة، فحسب وثائق أصدرتها جامعة البصرة[1]، فإن محافظة البصرة تعاني (حاليا) من ظهور أنواع سرطانية غير معروفة سابقا إضافة إلى التشوهات الولادية والخلقية، وذكرت أن نسبة الإصابات الحالية بالسرطان في محافظة البصرة أكبر من النسب المسجلة قبل عشر سنوات، إذ كانت النسبة 40 إصابة لكل 100 ألف من السكان، فيما بلغت في

1: نشرت في 2008/2/28.

العام 1995 بحدود 800 إصابة ووصلت عام 2005 إلى أكثر من 1600 إصابة منها إصابات بسرطان الدم وسرطان الثدي والغدد اللمفاوية وغيرها.

وتشير دراسة للدكتور شريف العلوجي حول زيادة حالات السرطان في منطقة الفرات الأوسط، حيث تشير الدراسة إلى أن عدد الإصابات كانت 82 حالة في عام 1990 (أي قبل حرب الخليج الثانية)، وفي عام 1993 بلغت عدد الحالات 250 حالة، أما في عام 2003 فقد ارتفعت إلى 1125 حالة وفي عام 2007 كان عدد الإصابات السرطانية 7982 حالة، وتقول الوثائق أن أسباب ازدياد نسبة الإصابة بالسرطان تعود إلى قرار اتخذته السلطات العراقية عام 2004 سمحت فيه ببيع نفايات الحديد المتروك في ساحات المعارك إلى تجار خردة في عملية بيع غير خاضعة للسيطرة والمراقبة، وتؤكد الوثائق (الصادرة عن جامعة البصرة) أن هذا القرار قد أدى إلى قيام تجار ومواطنين بجمع وتقطيع الآليات العسكرية المدمرة في مختلف مناطق البصرة وخاصة في منطقة الشعيبة الأمر الذي أدى إلى ازدياد نسبة الأمراض الناتجة عن التعرض للإشعاعات التي تحملها، وتشير الدراسات التي أجريت على المواطنين من سكنة المناطق الجنوبية قد كشفت أن أغلب المصابين بالأمراض الناجمة عن التلوث الإشعاعي يسكنون مناطق قريبة من مواقع التلوث، لاسيما في قضاء الزبير وأبي الخصيب والقرنة والأحياء الشعبية في مركز المحافظة مثل حي (الحيانية)، حيث أن هذه المناطق تحتوي على مواقع سبق أن تعرضت إلى قصف بذخائر مصنعة من اليورانيوم، أو نقلت إليها أجزاء ملوثة من الآليات العسكرية للمتاجرة بها، وتشير بعض الدراسات إلى أن محافظة البصرة قد تعرضت إلى ما لا يقل عن 100 طن من قذائف اليورانيوم، ومما زاد في المشكلة، قيام السلطات العراقية بتجميع الآليات المدمرة في ساحات داخل المدينة تمهيدا للتخلص منها، بنقلها إلى مدافن في مناطق صحراوية حدودية

في منطقة النخيب ومنطقة حفر الباطن، ويدّعي بعض المسؤولون في محافظة البصرة أن هذه الخطوة ليس فيها أي مخاطر، ولا تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية!

وبسبب الزيادة الهائلة في أعداد الإصابات السرطانية وعدم قدرة المستشفيات العراقية على معالجتهم، تم نقلهم للعلاج في مستشفيات دول الجوار مثل سوريا والأردن، وإيران وتركيا، وحتى لبنان، ولكن مستشفيات ومصحات الأردن هي التي تتحمل العبء الأكبر، حيث أعلنت دراسات عن مركز الحسين للسرطان في الأردن، عن استقباله لـ 250 مريضا منذ بداية عام 2008 ولغاية شهر تشرين الأول من نفس العام، حيث إن المركز يعالج 25 حالة إصابة للسرطان شهريا لمرضى عراقيين، ونظرا لكثرة عدد الحالات (وفي معظم الحالات يكونون غير قادرين على تحمل كلفة العلاج المالية)، تم إنشاء صندوق خاص خيري لمساعدة ومعالجة المرضى العراقيين في مركز الحسين للسرطان.

من أقوالهم...!

- (لا أحد يعرف كمية النفط المستخرج من الآبار لأن العدادات تم إتلافها!)

إياد علاوي

رئيس الوزراء العراقي

الأسبق، *2008/9/22*

- (إن تصدير النفط العراقي لا يتحكم به العراقيون..)

أحمد الجلبي، نائب رئيس الوزراء

2007/3/27

- (...أنا حزين لأنه من غير الممكن الإقرار بما يعرفه الجميع، إن الحرب في العراق مرتبطة بشكل أساسي بمسألة النفط)

الآن غرينسيان، رئيس المصرف المركزي الأميركي

في مذكراته (زمن الاضطرابات) *2007*

- (التقدم الذي تحقق في العراق لا زال هشا ويمكن أن يتلاشى!)

الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القيادة

الوسطى، *2008/10/8*

- (تواريخ الانسحاب في الاتفاقية الأمنية (سوفرا) غير محددة وغير نهائية)

صحيفة نيويورك تايمز

2008/10/8

الباب الثاني

الفساد في إعادة إعمار العراق

في نهاية عام 2003، دعت أميركا حلفائها ودول العالم المختلفة للمشاركة في ما دعته مؤتمر (إعادة إعمار العراق)، وتم جمع المساعدات والتبرعات من دول غربية مختلفة وقد وصلت المبالغ المتبرع بها إلى أكثر من 33 مليار دولار، كانت الولايات المتحدة قد قدمت 18 مليار دولار منها، وفي عام 2004 تم إضافة مبلغ 12 مليار دولار[1]، ليبلغ المجموع أكثر من 45 مليار دولار، ولكن أين ذهبت هذه المبالغ الطائلة؟

ورغم أن هذه المبالغ قد جمعت تحت عنوان (إعادة إعمار العراق) البراق، فإنه وكما تبين فيما بعد، صرفت هذه الأموال على بناء قواعد للجيش الأميركي وتأمين معدات ومواد لاستعمال الجيش الأميركي ولتدريب قوات الأمن العراقية، وتوفير بنية تحتية تخدم أغراض القوات الأميركية، وإنشاء قواعد وسجون للجيش الأميركي، وتلاشت معظم هذه الأموال وتبخرت في فضائح فساد ورشاوى وسرقات، قامت بها الإدارة الأميركية، ففي عام 2004، اكتشف مكتب المفتش العام لشؤون إعمار العراق، أن السلطة المدنية المؤقتة بقيادة بول بريمر فقدت أثر مبلغ يقارب 9 مليار دولار كانت قد مررته إلى الوزارات العراقية (حسب إدعاء سلطة بريمر) ولم يعرف للآن أين صرف هذا المبلغ؟

1: إن الأسباب وراء جمع الأموال والأهداف المرجوة من ذلك هي أولا إيجاد سبل للإنفاق غير المباشر على القوات الأميركية في العراق لا تنضوي ضمن الميزانية تحت بند الحرب في العراق، وكذلك حث الدول المختلفة على التبرع بالأموال، وهو أمر قد لا يرغبون فيه إن علموا أن الأموال ستنفق لأغراض ومصلحة القوات الأميركية في العراق.

وفقدت واشنطن في حالة مشابهة أثر مبلغ قدره مليار دولار في عقود لتزويد قوات الأمن العراقية بمقطورات ومركبات ودبابات وقذائف صاروخية ومعدات أخرى غيرها، وقد تم الكشف عن هذه القضية في 6 ديسمبر 2007 بحسب محطة الـCBS.

واضطرت الإدارة الأميركية بسبب الضغوط حول الشكاوي والشكوك من الفساد في عملية إدارة أموال الإعمار لتعيين السيد ستيوارت دبليو بوين مفتشا عاما للتحقيق والتدقيق في حسابات عملية إعادة الإعمار، وقام المكتب لغاية بداية 2006، بإجراء 177 تحقيقا وأصدر 97 تقريرا لتدقيق حسابات وتفتيش، وأدت هذه التحقيقات إلى خمسة اعتقالات وإدانتين لأمريكيين بالاختلاس وتهم أخرى، وأظهرت هذه التحقيقات صورا من انعدام الأهلية والجشع والتخطيط الكارثيّ غير المدروس.

ومن أكثر القضايا إثارة للجدل، شركة هاليبرتون العملاقة التي أخذت نسبة كبيرة من عقود إعادة إعمار العراق، إضافة إلى عقود التحضير للحرب وتموين الحرب على العراق، (والتي كان يرأسها سابقا نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني) ولقد حصلت هذه الشركة على عقود بقيمة 3.5 مليار دولار دفعة واحدة، وقد تم اتهامها بالمغالاة بشكل لا معقول في تسعير المواد الموردة للجيش الأميركي في العراق، وفي مضاعفة التكلفة الحقيقية للمشروعات التي أنيطت بها عدة أضعاف، فعلى سبيل المثال، قال قائد الفرقة 101 المحمولة جوا بأنه طلب من شركة هاليبرتون، ترميم مصنع الإسمنت الموجود في المنطقة التي تسيطر عليها فرقته (حيث أسندت الإدارة الأميركية مهمة إعادة إعمار العراق إلى ضباط الجيش

الأميركي لا خبرة لهم، ليتصرف كل واحد منهم حسبما يرتئيه وحسب قناعته بالأولويات التي يضعها هو)، فطلبت هاليبرتون مبلغ 15 مليون دولار لإعادة تأهيل المصنع، يقول قائد الفرقة، إن شركة عراقية أنجزت العمل مقابل 80 ألف دولار فقط (أي أن هاليبرتون طلبت سعرا يبلغ 188 ضعف المبلغ المطلوب!).

وحسب مقال كتبه الصحفي جيمس كلانز في صحيفة نيويورك تايمز، فإن أحد العمليات التي كشف عنها مكتب السيد بوين، هي قضية السيد روبرت جيه شتاين وهو مراقب مالي في سلطة الائتلاف المؤقتة، الذي أعطى عقودا بملايين الدولارات لشركات يملكها فيليب بلوم، وكان شتاين قد أرسل رسالة إلكترونية، كشفت عن علاقتهم تضمنت سطرا مشؤوما يقول فيه للمقاول (إنني أحب أن أمنحك النقود) وتم توجيه عدة تهم لكل من شتاين وبلوم بالرشوة والابتزاز، وهذه الأمثلة البسيطة تكشف أن عقود عملية إعمار العراق، لم تكتنفها فقط عمليات الفساد والرشوة، بل تضمنت عملية تنفيذ العقود بطريق الإحالة والتلزيم لمصلحة شركات وأشخاص مقربين من الإدارة الأميركية أو من أشخاص في سلطة الائتلاف المؤقت.

ومن قضايا الفساد الأخرى، قضية شركة (بارسونز ديلاوير)، التي أُعطيت عقودا بقيمة 900 مليون دولار في عام 2004، حيث كلفت ببناء قصور للعدل وسجون ومساكن لمنتسبي وزارة العدل، لم تنجز الشركة سوى ثلث المشاريع التي أنيطت بها (أنيط بها 53 مشروعا)، رغم أنها استلمت المبالغ المالية المخصصة لتلك العقود، وقد رصدت لجنة مراقبة الحسابات في الجيش الأميركي، عقدا بمبلغ 42 مليون دولار أنفقت لبناء سجن في الناصرية وهو واحد من أربعة

سجون كبيرة كانت إدارة بريمر تنوي بناءها في العراق[1]، ورغم أن السجن خلال عملية الإنشاء تم تقليصه ليتسع فقط لـ 800 سجين عند إكماله، بينما كان مخططا له حسب العقد أن يتسع لـ 4400 سجين، ومع ذلك فإنه لم يتم إكماله، وقررت الحكومة العراقية الحالية (في حينه..) إلغاء عملية إنجازه، رغم أن شركة بارسونز قد استلمت مبلغ العقد كاملا!

وفي شهر تموز 2007، أوقف الجيش شركة (لي داينامكس) عن القيام بأي عمل مع الحكومة (الحكومة الأميركية..)، بسبب الاحتيال في عقود حصلت عليها عن طريق دفع رشاوى لضباط في الجيش، وتقول وثائق القضية المحفوظة في المحكمة، أن الإجراء الذي اتخذه الجيش قد اسند إلى الاشتباه بقيام الشركة بدفع مئات الآلاف من الدولارات لرشوة ضباط عسكريين بغية ضمان العقود لبناء وتشغيل وصيانة مستودعات في العراق، وغيرها من المواد اللازمة للقوات العراقية في عامي 2004 و2005.

وحسب الموقع الإلكتروني لشركة (لي داينامكس) فإن مستودعاتها في: التاجي وأم قصر والرمادي والموصل وتكريت، (حصلت على وأودعت وتصرفت بما قيمته أكثر من مليار دولار لقاء مواد ومعدات طلبت لإعادة إعمار العراق).[2]

وفي كانون الأول 2006، أطلقت الميجر غلوريا ديفيس النار على نفسها، وهي إحدى ضباط الجيش المسؤولين عن إبرام العقود، ويقول المسؤولون في الحكومة أن حادث الانتحار وقع بعد أن اعترفت ديفيس أمام المحقق العسكري

1

2: نقلا عن مقال بعنوان (أموال إعادة الإعمار كيف صُرفت؟) بقلم إيريك سميث وجيمس غلانز ونشرته صحيفة نيويورك تايمز.

بأنها قبلت مبلغ 225 ألف دولار على الأقل رشوة من الشركة المذكورة، وقد بدأت الولايات المتحدة إجراءات وضع يدها على موجودات الميجر ديفيس المالية.

وتعتبر القضية جزءا من تحقيق أوسع، حيث أخذ فريق عسكري رفيع المستوى بمراجعة 18 عقدا قيمتها أكثر من 3 مليارات دولار، قدمها مكتب العمل الأميركي في الكويت على مدى أربع سنوات، وعلق الجيش الأميركي حصول 22 شركة وأفراد على أعمال حكومية بسبب التحقيق في عقود احتيالية، على ذمة الناطق باسم الجيش، ومنع ما مجموعه 18 شركة وفردا، ولأجل محدود من القيام بأعمال حكومية، كما تنتظر سبع شركات أخرى الحرمان منه، وتبدو شركة (لي دايناميكس) رمزا لعشرات الشركات التي تشكلت منذ سقوط النظام العراقي، التي أفادت من مليارات الدولارات من عقود توفير الألبسة والأغذية والأسلحة للقوات الأميركية في الكويت، وحسب إفادة لاري مورلاند في 9 تموز وهو عميل مخابرات في قيادة التحقيق الجنائي العسكري، فإن مؤسس الشركة واسمه جورج لي وشخصا آخر لم يذكر اسمه شكلا شركة (أميركان لوجيستكس سيرفيسيس) لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأميركية في العراق.

وفي فضيحة فساد أخرى منفصلة، أدين الميجر جون كوكرهام أحد ضباط إبرام العقود السابقين في الكويت وزوجته وشقيقته بتهم قبول رشاوى وصلت قيمتها إلى 9.6 مليون دولار لقاء عقود مع وزارة الدفاع، كما أدين الضابط الأميركي لي ويليام دوبرا بسرقة وقود من معسكر الحرية التابع لقوات الاحتلال الأميركي (في بغداد)، بقيمة 40 مليون دولار، وينتظر حكما بالسجن لمدة عشرة سنوات كحد أقصى!

وكان رئيس لجنة النزاهة العراقية (السيد راضي الراضي)، قد صرح أمام لجنة في الكونغرس الأميركي أن الفساد قد أهدر ما يقارب من 18 مليار دولار من المال العام، وأن هناك أكثر من 700 قضية فساد معروضة أمام المحاكم العراقية وتشمل مسؤولين في الحكومة العراقية (من بينهم وزراء سابقين تم توجيه الاتهام لهم) ومعظم المدانين بالفساد خرجوا بعد إعلان العفو من الحكومة العراقية.

وفي الصفحة التالية، ننشر ترجمة لمقال نشرته مجلة (الايكولوجست) في العدد الصادر في آذار 2005، بعنوان (10 شركات الأكثر ربحا من الحرب في 2004)، تظهر فيه الفساد وطرق الاحتيال التي حصلت بموجبها هذه الشركات على عقودها المبالغ بها في العراق.

الشركات العشر الأكثر ربحا من الحرب في 2004

مقال نشرته مجلة الايكولوجست الأميركية في آذار 2005:

ذهب البعض إلى العراق وسموا أنفسهم بأنهم صنّاع سلام، فيما قال آخرون أنهم يهدفون إلى بناء البلد، لكن في الواقع إن الشركات العشر المدرجة هنا لا يهمها سوى أمر واحد (جمع المال):

1. لوكهيدمارتن: العملاق الدفاعي هي ملك المستفيدين من الحرب، حيث حصلت على 21.9 مليار من عقود البنتاغون في عام 2003 لوحدها،

بدءا من تجهيز الطائرات والصواريخ، مرورا بأنظمة المعلومات والأقمار الصناعية، فالشركة تستفيد من كل وجه من أوجه الحرب باستثناء إعادة الإعمار، وقد تضاعف سعر أسهمها 3 مرات منذ عام 2000، ليرتفع فوق 60 دولارا للسهم الواحد. يوجد العديد من العاملين في الإدارة الأميركية الحالية ممن كانوا موظفين في لوكهيدمارتن، ومنهم وزير البحرية الحالي غوردون إيكلاند، ووزير النقل نورم مينشا، وستيفن ج.هادلي الذي خلف غونداليزا رايس كمستشار للأمن القومي، كما أن العديد من المدراء التنفيذيين لـ لوكهيدمارتن غالبا ما يعملون في الهيئات والمجالس الاستشارية للبنتاغون، ولكن الشركة أيضا مرتبطة بالعديد ممن يدعون بـ العقول الدفاعية المفكرة، وكذلك شبكة المحافظين الجدد، مثلا نائب رئيس لوكهيد بروس جاكسون (وهو من ساعد في وضع مسودة السياسة الخارجية للحزب الجمهوري في انتخابات 2000) وهو مفتاح رئيسي أيضا في خطة المحافظين الجدد المعروفة باسم (قرن أميركي جديد!).

2. كوالكوم Qualcomm: استقال اثنان من سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) هذا العام، بعد مزاعم بأنهم تم الضغط عليهم من قبل جون شو مساعد وزير الدفاع لشؤون التكنولوجيا والأمن، لتغيير عقد راديو البوليس العراقي، لصالح مؤسسة ICT التابعة لـ كوالكوم، التي توفر نظام هاتف خلوي، وهي يقول عنها منتقدوها، أنها تهدف إلى احتكار التكنولوجيا كمعيار موحد بجميع البلد، علما أن سوق الهاتف الخلوي العراقية تقدر بمئات الملايين من الدولارات كعائدات كما أنها يجب أن تفرض هذه التقنية للمنطقة ككل، مساعي شو للضغط على مسؤولي العقود أدت إلى تأخير انجاز عقد شبكة اتصال راديوي طارئة، حرمت ضباط الشرطة

العراقيين، والدفاع المدني، وسائقي سيارات الإسعاف وحرس الحدود من شبكة اتصال مشتركة لشهور عدة.

3. لورال سبايس للاتصالات: يقول خبراء الصناعة، أن الحرب على الإرهاب حمت بعض مشغلي الأقمار الصناعية من الإفلاس، حيث أن البنتاغون يستحوذ على معظم الطاقة المتوفرة لتزويد أقماره الصناعية الثلاثة، وكما يوضح ريتشارد دالبيلو رئيس جمعية صناعة السواتل لصحيفة (الواشنطن بوست)، فإن زبائن السواتل الآخرين -وهم الشبكات الفضائية- يتنافسون على وقت السواتل، فهم يتدافعون على حجم الموجة المتبقي، رئيس شركة لورال سبايس للاتصالات هو لصيق الصلة بصقور المحافظين الجدد، كما أنه المؤسس الرئيس لـ (الطبعة الزرقاء) الرسالة الإخبارية لمجلس قيادة الديمقراطيين، وقد أعلن البنتاغون في نوفمبر الماضي عن نيته إنشاء إنترنت عالمي للجيش الأميركي وهو المشروع الذي يتطلب عقدين من الزمن لإنشائه ومئات المليارات من الدولارات، السواتل بالطبع تلعب دورا رئيسيا في شبكة السلاح العالمي المتكاملة تلك.

4. هاليبرتون: في ديسمبر الماضي، أعلن عضو الكونغرس هنري واكسمان أن ثمة قائمة متنامية من الاهتمام حول الشكوى من أداء هاليبرتون في عقودها البالغة 10.8 مليار دولار، مما أدى إلى عدة تحقيقات جنائية تخص تهم بالرشاوى والإفراط في التسعير، في تسع حالات أبلغ عنها مراقبو الحكومة الأميركية حيث وجدوا (مشاكل تنظيمية واسعة الانتشار) تقريبا في جميع أوجه عمل هالبيرتون في العراق، من تقدير الكلف ونظام الفواتير ومراقبة الكلف وإدارة العقود الثانوية، وأن ستة من موظفي هالبيرتون السابقين (مؤسسة ديك تشيني سابقا) متورطون بحسب

المراقبين. ثمة قنبلة أخرى فجرتها هاليبرتون قبيل انتخابات العام الماضي، حينما أعلن أعلى مسؤول عقود مسؤول عن ضمان (أن هيئة هندسة الجيش تتبع نظام عقود تنافسي) اتهم مسؤولي البنتاغون الكبار بتفضيل هاليبرتون عمدا في عقود ما قبل الحرب.

5. كاستر باتلز: بنهاية أيلول الماضي، علقت الحكومة الأميركية ووزارة الدفاع حصول شركة كاستر باتلز (استشارية مخاطر العمل) و13 فردا وشركة مساعدة لها على أي عقود حكومية، والسبب؟، بسبب استخدامهم الاحتيال في نظام التسعير متضمنا استخدام شركات زائفة في لبنان وجزر كايمان، اكتشف مسؤولو (CPA) الأمر بعد انتهاء أحد الاجتماعات، إذ ترك ممثلوا كاستر باتلز ورائهم مذكرة تؤشر أن نفقات محددة تتعلق بعقد نقل الأموال قد زيدت قيمته 162%.

6. شركة CACI وتيتان Titan: على الرغم أن العديد من أفراد الشرطة العسكرية الأميركية قد تم إحالتهم للمدعي العام، بسبب معاملتهم المروعة للسجناء العراقيين في سجن أبي غريب، فإن الشركات الأمنية المتورطة قد تم تجنب ذكرها بشكل كبير. ففي تقرير داخلي للجيش الأميركي، يذكر الميجر جنرال أنطونيو تاكوب بأن اثنين من موظفي شركة CACI (مقرها ولاية فرجينيا) كانوا مسؤولين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن الانتهاكات في السجن، بضمنها استخدام الكلاب في إخافة المعتقلين والانتهاكات الجنسية وغيرها من التهديدات بالعنف، ولكن في آب 2004 أعطى الجيش لـCAIC عطاء آخر بالتلزيم قيمته 15 مليون دولار للاستمرار في تقديم خدمات التحقيق مع المعتقلين لتقديم المعلومات للاستخبارات في العراق، وفي أيلول تم منح شركة تيتان المورّد لما تسميه (حلول الأمن الوطني) عقد ترجمة بـ 400 مليون دولار.

7. شركة BKSH وشركائه: رئيس هذه الشركة شارلي بلاك هو صديق قديم لعائلة بوش، وقد لعب بلاك دورا رئيسيا في حملة بوش – تشيني الرئاسية عام 2000، كما قدمت زوجته مساهمة بـ 100 ألف دولار في حملة إعادة انتخاب الرئيس السنة الماضية، ومن بين موكلي شركة BKSH، ممن لديهم عقود هندسية للإعمار والصيانة، شركة فلور الدولية، التي كان رئيسها السابق هو فيليب كارول، الذي تمت مكافأته بجعله مسؤولا عن وزارة النفط العراقية بعد الحرب، والتي يتضمن مجلس إدارتها زوجة جيمس ولسلي رئيس الـCIA السابق الذي بعثه مساعد وزير الدفاع الأميركي بول وولفتز قبل الغزو لإقناع الأوروبيين بصلات صدام حسين (المزعومة) بالقاعدة، ولكن الموكل الرئيسي لـBKSH، هو زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي، الذي كان يوصف بأنه جورج واشنطن العراقي من قبل المحافظين الجدد قبل سقوطه اللاحق من النعمة الآلهية!
8. بيكتل: عهد إلى شركة بيكتل مهمة إصلاح معظم بنية العراق التحتية بعد الحرب مثل (المدارس والمستشفيات والجسور، محطات معالجة المياه، محطات الطاقة، القطارات، الكهرباء،...إلخ) وهي مهمة كانت حاسمة للفوز بالعقول والقلوب، وطبقا لتقرير مكتب المحاسبة الحكومي الأميركي في حزيران (إن خدمة الكهرباء في البلد ككل لم تظهر تحسنا ملحوظا عن مستويات ما قبل الحرب في أيار 2003، ولقد ساءت أكثر في بعض المحافظات).
9. بيرنك بوينت Bearing Point: يجد النقاد أنه من المضحك أن تفوز شركة بيرنك بوينت (والتي كانت سابقا عبارة عن القسم الاستشاري في مؤسسة المحاسبة KPMG) بعقد بقيمة 240 مليون دولار للمساعدة في

تطوير القطاع الخاص العراقي[1]، بما أن الشركة هي نفسها من رسم صيغة العقد في المقام الأول، حيث أنفقت بيرنك بوينت خمسة أشهر في مساعدة وكالة التنمية الأميركية USAID في كتابة وصف المهمة، بينما حصل منافسوها على أسبوع واحد فقط لقراءة التفاصيل، وإرسال عروضهم بعد أن تم إنهاء التنقيحات الأخيرة.

10. شركة إيجيس للخدمات الدفاعية: في حزيران منح البنتاغون/ مكتب إدارة البرامج، هذه المؤسسة البريطانية عقدا بقيمة 293 مليون دولار لتنظيم العمليات الأمنية من بين آلاف شركات القطاع الخاص في العراق. مؤسس إيجيس تم التحقيق معه ذات مرة بتهمة تهريب الأسلحة، ففي تحقيق برلماني أكد أن المدير التنفيذي السابق تيم سبايسر قد شحن أسلحة إلى سيراليون سرا عام 1988 عندما كان يعمل في شركة ساندلاين منتهكا حظرا للأسلحة فرضته الأمم المتحدة، وقد ردت شركة ساندلاين بأنها كانت قد حصلت على موافقة الحكومة، رغم أن الوزراء تمت تبرئتهم في التحقيق، قام سبايسر بالاستقالة من ساندلاين في عام 2000، وقام بالمساهمة في تأسيس إيجيس في عام 2002.

1: فازت هذه الشركة لاحقا بعقد قيمته 240 مليون دولار لإعداد مسودة لقانون النفط العراقي الجديد. - المؤلف-

الباب الثالث

السنة أكثر من الشيعة في العراق!

(التشويه الديموغرافي للسكان)

(لا يقتصر الاحتلال الأميركي بما جلبه للعراق، على التلوث والفساد وجرائم قتل المدنيين، بل جلب للبلد تلوث من نوع آخر: هو التشويه الديموغرافي للتركيبة السكانية للبلاد)

(السنة أكثر من الشيعة بالعراق)، هذا هو عنوان تقرير وزعته وكالة (قدس برس)، ونشرته صحيفة (القدس العربي) في 2004/1/28، وأعادت صحيفة الغد الأردنية نشره وبشكل موجز وملخص في 2005/2/22، ومنذ أن قدم الاحتلال الأميركي للعراق، وقدوم زعماء الأحزاب الطائفية بمعيّته والذين ادّعوا أنهم يمثلون المعارضة للنظام السابق ويمثلون الطيف الواسع للشعب العراقي، سمعنا وتناقلت وسائل الإعلام هذه المقولة، بأن الشيعة هم الأغلبية المظلومة في العراق والذين عانوا من الجور والحيف الذي لحق بهم طوال قرون من حكم الدولة السنّية في العراق (كذا..)، عملت هذه الأحزاب منذ تسيّدها المشهد العراقي وبمساعدة سلطات الاحتلال، على تغيير الواقع الديموغرافي في المناطق التي شهدت نفوذا لهم، بدعوى تصحيح الواقع الذي اختلقه النظام البائد، فـالأكراد مثلا، عملوا على تعزيز التواجد الكردي في مناطق معينة من الموصل وديالى وفي مدينة كركوك بالذات، والسعي لطرد العرب منها، ضمن عملية سميت من قبل بعض الأوساط بـ (تكريد كركوك)، ثم السعي (والنجاح في ذلك) في وضع فقرة بالدستور العراقي الجديد، والتشبث بها فيما بعد - هي المادة 140 التي تنص على إجراء استفتاء لتحديد هوية مدينة كركوك ومصيرها-، وكذلك في العاصمة بغداد والمناطق المحيطة بها، تشجيع استقرار أبناء الجنوب من الطائفة الشيعية في

مناطق العاصمة المختلفة، لتغيير الخارطة السكانية، وتغيير نسبة النفوذ السني في المناطق التي تحيط ببغداد والسماح لعشرات الآلاف من الإيرانيين بالقدوم للعراق (سواء بالتسلل أو الدخول بشكل رسمي)، ومن ثم الاستقرار والحصول على وثائق عراقية ومنها الجنسية العراقية (كما نقلت ذلك عشرات التقارير الصحفية).

تقول نعومي كلين[1]، في وصفها للدور الذي لعبته سلطات الاحتلال في هذا التشويه الديموغرافي (بسبب خوفه من احتمال أن يحكم العراق عراقيون - تقصد العرب السنة، المؤلف- عمد الحاكم المدني الأميركي السابق للعراق بول بريمر، إلى تصميم انتخابات أعطت لأصدقاء الولايات المتحدة الأكراد سبعا وعشرين في المئة من مقاعد الجمعية الوطنية بالرغم من أنهم لا يشكلون أكثر من خمس عشرة في المئة من مجموع السكان، ونظرا لأن الدستور المؤقت الذي ألفته الولايات المتحدة، يتطلب أغلبية عالية لكل القرارات الرئيسية فإن الأكراد يمسكون الآن بالبلاد رهينة، ومطلبهم الرئيسي هو السيطرة على كركوك..).

وبالمثل أيضا، فإن تصميم مجلس الحكم الانتقالي ونسبة توزيع المقاعد التي ابتكرها بول بريمر، لتضفي صبغة محلية وشرعية للإدارة المدنية الأميركية (كما يصفونها..) في العراق قد أعطت (13 مقعدا للشيعة، خمسة مقاعد للأكراد، وأربعة فقط للسنة ومقعدين لغير المسلمين) أي أن الأكراد الذين لا يمثلون أكثر من 15% من تعداد السكان، حصلوا على مقاعد أكثر من السنة، ثم تم بعد ذلك إضافة تسعة مقاعد أخرى وزعت لإرضاء أصدقاء أميركا في العراق أكثر.

نعود إلى المقال الذي وزعته (قدس برس)، يتحدث هذا التقرير عن 3 إحصائيات رسمية تكشف أن عدد السنة يفوق عدد الشيعة بالعراق، ويستطرد التقرير (منذ بدء الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان 2003، أثيرت قضية التركيبة السكانية للعراق على خلفية الحديث حول مستقبل العراق السياسي وتواترت منذ ذلك الحين التصريحات التي باتت من الأمور المسلم بها في تقارير

1: في مقال نشرته في صحيفة (ذا نيشن) بعد إجراء الانتخابات العراقية في 2005.

وسائل الإعلام والتي تؤكد أن (الشيعة) يشكلون الأغلبية في العراق، وركزت أغلب هذه التصريحات على أن الشيعة يمثلون على الأقل 60-65% من سكان العراق)، ومن البديهي أن هذه التصريحات روج لها من قبل سلطات الاحتلال الأميركي، ووسائل الإعلام الموالية لها (عربيا وعالميا)، بغرض تمهيد تسليم السلطة السياسية إلى أصدقاء أميركا من الشيعة والأكراد، ويشير تقرير (القدس برس) (إنه من اللافت للنظر أن يشكك أكاديميون عراقيون من بينهم -شيعة- في صحة هذه الإحصاءات، والأهم من ذلك أن تظهر 3 إحصاءات تفوقا متفاوتا لعدد (السنة) في العراق على أشقائهم من أتباع المذهب الشيعي، ويرى الأكاديمي (الشيعي) محمد جواد علي، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد، الذي شكك على هامش حديثه مع مبعوث وكالة (قدس برس) في العراق، في كون الشيعة يمثلون أغلبية العراقيين، ورأى أن نسبتهم تتراوح فعليا بين 40 و45% في حين يمثل السنة نحو 53%، أما العراقيون من غير المسلمين فيشكلون 2% من عدد السكان، أما الأكاديمي المعروف د.مازن الرمضاني، عميد جامعة النهرين سابقا، وأستاذ العلوم السياسية حاليا في نفس الجامعة، فيرى أن نسبة السنة تفوق نسبة الشيعة، وأشار إلى أن أول من أطلق هذه المزاعم (بكون الشيعة يمثلون أغلبية كبيرة في العراق) هو الكاتب حنا بطاطو اليهودي من أصل عراقي، وأضاف الدكتور الرمضاني (ومما ساعد في رواج هذه الإحصاءات المغلوطة قدرة التعبئة الهائلة لدى الشيعة، وكثرة عدد المحافظات الشيعية، بالقياس لعدد المحافظات السنّية، وهو ما يجعل البعض يجنح به الظن الخاطئ إلى كون الشيعة يمثلون أغلبية ساحقة بالنظر لكثرة عدد محافظاتهم، دون الانتباه للكثافة السكانية لكل محافظة، ويقدم تقرير (قدس برس) لثلاثة إحصاءات يمكن أن توصف بالحياد وتظهر كلها أن عدد السنة يفوق عدد الشيعة وإن اختلفت النسب، ومن أهم هذه الإحصاءات وأكثرها اتساما بالحياد هي إحصائية المنظمة الدولية الإنسانية (Humanitarian Coordinator for Iraq)، التي وضعت أصلا في 1997،

لتوجيه العمل الإنساني في العراق في ظل الحصار الاقتصادي الدولي الذي كان مفروضا عليه من 1990 ولغاية 2003، وتظهر الإحصائية أن عدد أبناء السنة يزيد بـ819 ألف نسمة و950 نسمة، وثمة إحصائية أخرى مجمعة صدرت في 2003، وتستند إلى البطاقة التموينية وإحصاءات وزارتي التجارة والتخطيط في عهد النظام البعثي السابق وإلى إحصاء سلطة الحكم الذاتي الكردية في الشمال، وتخلص هذه الإحصائية إلى أن عدد سنة العراق 15، 922، 337 نسمة (15.9 مليون نسمة) وذلك بنسبة 58% من إجمالي عدد السكان، في حين يبلغ عدد الشيعة 10، 946، 347 (10.9 مليون نسمة) وذلك بنسبة 40%، و2% لغير المسلمين، وتذهب إحصائية ثالثة أعدت بالاستناد إلى معطيات التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء العراقي (نسخة دائرة الرقابة الصحية) التابعة لوزارة الصحة العراقية، وإلى دراسة الدكتور سليمان الظفري العراقي الأكاديمي، إلى أن نسبة (السنة) من مجموع أبناء العراق المسلمين تبلغ 53% في حين تبلغ نسبة الشيعة 47% ولم تعط الوكالة تفاصيل هذه الإحصائية، ومما يزيد من تأكيد مصداقية الإحصائيات الثلاثة المشار إليها آنفا، بخصوص كون السنة يمثلون أغلبية الشعب العراقي، ما حصل بالنسبة لقوائم توزيع أعداد الحجاج على المحافظات للعام 2004، بحسب تعداد النفوس، إذ فاق عدد الحجاج من السنة عدد الحجاج من الشيعة وجاءت نسبة توزيع الحجاج قريبة من النسب المذكورة أعلاه، بحسب مصادر وزارة الأوقاف العراقية. وبالرغم من محاولة رسم صورة تقريبية لأعداد أبناء الطائفتين، ونسبتهما من بين أبناء الشعب العراقي، بالاعتماد على إحصاءات ومؤشرات عديدة، فإن هذه الإحصاءات تظل (تقريبية) وإن اقتربت من الحقيقة إلى حد كبير، غير أن نتائجها تظهر أيضا عدم دقة ما استقر هي ذهن الكثيرين داخل العراق وخارجها من أن عدد (الشيعة) يفوق عدد (السنّة)، وما بني على هذه النتيجة من أمور وحقائق كثيرة (أصبحت مسلم بها) ويظهر بطلانها، ويبرز الحاجة إلى تدقيقها وتصحيح هذه النظرة المغلوطة.

الباب الرابع

سرقة آثار العراق

العراق ليس بلدا غنيا بالنفط فقط، بل هو من أغنى دول العالم بالمواقع الأثرية قاطبة، حيث تدعى أرض الرافدين من قبل علماء الآثار بـ(مهد الحضارات) خصوصا منطقة جنوب العراق، فعلى أرض العراق توجد مئات من المواقع والتلال الأثرية والتي تعود إلى أقدم الحضارات الإنسانية، مثل الحضارة السومرية والأكدية والبابلية والآشورية...إلخ، وموقع (تل العبيد) مثلا يمثل أقدم المستوطنات الزراعية المعروفة إذ تعود إلى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد.

ويقدر عدد المواقع الأثرية المعروفة بحوالي 21 ألف موقع، منها 12 ألف موقع فقط، تم البحث فيها أو التعرف إليها أو إجراء بعض الحفريات فيها، أي أن معظم المواقع العراقية الأثرية ما زالت بكرا وغنية بالنفائس والدفائن!

وفي اليوم الأول لدخول القوات الأميركية إلى بغداد، (ورغم أن القوات الأميركية قد أبلغت مسبقا بضرورة حماية 20 موقعا أثريا مهما من بينها المتحف العراقي وأعطيت لهم إحداثيات ومواقع هذه الآثار، حسب البيانات الرسمية الأميركية) تمت سرقة المتحف العراقي في وسط العاصمة بغداد وتم نهبه، واختفت 15 ألف قطعة أثرية على الأقل[1]، وكأن سرقة المتحف العراقي كانت ضمن بؤرة أهداف الغزو الأميركي إضافة إلى سرقة النفط!، وكان المتحف العراقي يحتل المرتبة السادسة بين متاحف العالم قبيل الغزو الأميركي في 2003 (رغم عدم

1: تشير بعض التقديرات أن محتويات المتحف العراقي تتضمن 35 ألف قطعة أثرية، وأن حجم ما سُرق بلغ 20 ألف قطعة أثرية!

اهتمام النظام السابق به أو بالآثار العراقية بشكل كبير)، ويبدو أن السرقة كانت قد تمت على أيدي محترفين يعرفون ما يفعلون ويعرفون أدق التفاصيل عن مقتنيات المتحف، حيث تحدث مسؤولون في المتحف العراقي عن سرقة خزائن خاصة كانت موجودة في سراديب تحت بناية المتحف وتحتاج إلى مهارة خاصة لفتحها ومعرفة مكان وجودها، إضافة إلى سرقة خزنة ضخمة وزنها 400 كغم ومثبتة بالأرض تم اقتلاعها من مكانها ورفعها من داخل السرداب الخاص بها وإخراجها خارج المتحف!، ويشار إلى أن أعمال سرقة ونهب المتحف ابتدأت في الصباح الباكر ليوم 4/9 (أي ربما حتى قبل إسقاط تمثال صدام في ساحة الفردوس)، واستمرت حوالي يومين تقريبا، وفي يوم 4/13 استطاع عدد من موظفي المتحف الوصول إلى بناية المتحف رغم خطورة الأوضاع، ليجدوا المتحف في حالة من الفوضى، حيث الأبواب مكسرة والخزائن الزجاجية في قاعات العرض مكسورة ومنهوبة، والقوات الأميركية تسيطر على المتحف، وفي محاولتهم للملمة ما تبقى وما تبعثر من سجلات ووثائق، منعتهم القوات الأميركية من الدخول إلى جميع مرافق المتحف، فقاموا إثر ذلك بمظاهرة رمزية صغيرة داخل المتحف ضد القوات الأميركية، وإلى يومنا هذا لم يتم استعادة سوى ستة آلاف قطعة أثرية من بين مجموع الـ15 ألف المسروقة، كما تم في نفس الفترة سرقة متحف الموصل ونهبه ومن ثم حرقه، وسرقة المكتبة الوطنية المركزية في بغداد والتي كانت تحتوي على مخطوطات نادرة وثمينة ومنها مخطوطات باللغة العبرية إضافة إلى معظم الوثائق الوطنية الرسمية، وتم حرقها للتغطية على السرقات، ويذكر أن بعض تلك المخطوطات تم تهريبها خارج العراق لتصل إلى أيدي تجار في إسرائيل، كما جرى سرقة مخطوطات وآثار من مرقد النبي (ذي الكفل) جنوب كربلاء في الأيام الأولى للغزو وقبل وصول قوات الاحتلال إلى بغداد، ووصلت هذه القطع الأثرية فيما بعد إلى إسرائيل، وحسب عبد الزهرة الطالقاني – مسؤول

في وزارة الآثار والسياحة - إن عصابات ولصوص قاموا بسرقة آثار آشورية وبابلية بناء على طلبات من تجار آثار في إسرائيل وإن هذه الآثار وصلت إلى إسرائيل بعد سرقتها، وكان للقوات الأميركية دورا بالغ الأهمية في عملية سرقة ونهب الآثار العراقية، حيث اتخذت هذه القوات معسكرات لها وقواعد بالقرب وداخل مدن أثرية عراقية مهمة مثل بابل وأور والحضر، وبحسب عالمة الآثار زينب بحراني فإن سبعة مواقع تاريخية عسكرية على الأقل استخدمت على هذا النحو من قبل الأميركيين (ومنها أيضا جامع أبي دلف الذي يعرف بـ ملوية سامراء)، وقد اتخذت القوات الأميركية قاعدة ضخمة في مدينة بابل الأثرية أسموها قاعدة (ألفا) وأقاموا فيها مهبطا للطائرات المروحية، وصرحت أستاذة التاريخ والآثار زينب بحراني (في جامعة كولومبيا)، أن المروحيات التي هبطت على مدينة بابل، أدت إلى إزالة طبقات متعددة من الأتربة الأثرية مما شوه موقع المدينة، وقد تهدم سقفا معبد نابو ومعبد ليما اللذين يرجعان إلى 6000 سنة قبل الميلاد نتيجة لحركة الطائرات المروحية.

وتقول بحراني: (إن الضرر الذي لحق بمدينة بابل هائل ولا يمكن إصلاحه، وحتى لو كانت غاية القوات الأميركية حماية المدينة فإن تعيين حراس حول الموقع سيكون أمرا مقبولا ومعقولا أكثر بكثير من تجريف وإرساء أضخم القواعد العسكرية فيها).

ولم تنسحب القوات الأميركية من مدينة بابل حتى مطلع 2008 بعدما عاثت في المدينة فسادا وتدميرا، وتخيل أن الدبابات والعجلات تدور وتلف داخل ساحات مدينة أثرية جرى تحويلها إلى معسكر، وما هو الغرض الاستراتيجي من تحويل مثل هذه المدينة المهمة كتراث إنساني عالمي إلى معسكر للقوات

الأميركية؟ وبحسب عضو مجلس محافظة بابل الذي طلب من منظمة اليونسيف مساعدة مجلس المحافظة في ترميم المدينة المنكوبة وحمايتها بعد انسحاب القوات الأميركية منها، أجابه مسؤولو اليونسيف بأنهم في اليونسيف ظنوا بأن العراقيين قاموا بإيجار مدينة بابل الأثرية للأميركيين كقاعدة عسكرية لفترة طويلة!

كما عاثت القوات الأميركية في مدينة أور الأثرية جنوبي الناصرية (مدينة الوركاء عاصمة البطل الأسطوري كلكامش) وهي أقدم مدينة محصنة مسوّرة في العالم، وقد تعرضت للعبث من قبل القوات الأميركية منذ حرب تحرير الكويت عام 1991، وتم اتخاذها مركزا للدوريات للجيش الأميركي منذ الغزو في عام 2003 بشكل يخشى منه فقدان معالم المدينة الأثرية، والجدير بالذكر أن مثل هذه الممارسات تعتبر انتهاكا لمعاهدة اليونسكو لعام 1970 بشأن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ومعاهدة لاهاي الموقعة عام 1954 التي ألزمت القوات المحتلة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء الحروب، وقد أدت تصرفات القوات الأميركية وعدم مبالاتها بحماية المواقع الأثرية، إلى انتشار عملية النبش والحفر غير المشروع في مثل هذه المواقع، وتقول عالمة الآثار اللبنانية جوانا فرشح (إن جحافل اللصوص لم توفر ولا حتى مترا واحدا من تلك العواصم السومرية المدفونة تحت الرمال منذ آلاف السنين).

وتضيف فرشخ (إن الجنس البشري يخسر ماضيه، من أجل لوح مسماري أو منحوتة أو قطعة من الحلي يشتريها سمسار ويبيعها نقدا في بلد أرهقتها رحى الحرب، إن الجنس البشري يخسر تاريخه من أجل متعة بعض جامعي الآثار اللذين يترفون منازلهم الفاخرة ويطلبون قطعا محددة يكملون بها مجموعاتهم

الأثرية) وتشير التقديرات أن حجم الآثار المهربة بصورة غير مشروعة خارج العراق نتيجة للحفر غير المشروع يصل إلى 170 ألف قطعة!

ولقد تم إلقاء القبض على العديد من الجنود الأميركيين وهم يهربون القطع الأثرية العراقية أثناء دخولهم للولايات المتحدة، وتم وضع اليد على قطع أثرية كان يحملها صحفيون وحتى دبلوماسيون عائدون من العراق في مطارات الأردن ولندن والولايات المتحدة وعواصم أخرى، ومن هذه القضايا إعلان القضاء الفدرالي في واشنطن[1]، عن اتهام كابتن في الجيش الأميركي اسمه (سيدار لامون) بسرقة قطع أثرية من مدينة أور جنوبي العراق، منها إناء فخاري قديم أخذه من موقع للتنقيب عن الآثار، إضافة إلى تهم بالرشوة في إحالة عقود تخص إعمار العراق، وقامت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بإعادة حوالي 2500 قطعة أثرية عراقية تمكنت الجمارك الأردنية من كشف محاولات تهريبها ومصادرتها وقامت بإعادتها إلى الحكومة العراقية في حزيران 2008، وتضمنت هذه القطع مسكوكات وحلي ومخطوطات وفخاريات وتماثيل وألواحا مكتوبة بالخط المسماري يعود بعضها للعصور البابلية والسومرية والآشورية والإسلامية، كما أعادت حكومة الولايات المتحدة أكثر من 1046 قطعة أثرية في أيلول 2008 إلى السفارة العراقية في واشنطن، وقام بتسلمها وزير السياحة والآثار قحطان عباس الجبوري، الذي أعلن أن عدد القطع الأثرية المستعادة من الدول المختلفة وصل إلى 25 ألف قطعةّ، وفي نفس العام (2008) قامت سوريا بإعادة 702 قطعة أثرية استطاعت مصادرتها وإعادتها للعراق، وكان العراق يجري اتصالات مع دول مختلفة لعرض إعادة الآثار العراقية المسروقة وهذه الدول هي: إسبانيا وفرنسا وإيران ودول خليجية عدة.

1: في مطلع العام 2007، نقلا عن شبكة أخبار العراق.

الفهرس

الفصل الرابع

خسائر القوات الأميركية في العراق

الفصل الخامس

جرائم القوات الأميركية في العراق

الفصل السادس

ضحايا الغزو الأميركي

الفصل السابع

مرتزقة (الماء الأسود)

الفصل الثامن

تلوث.... وفساد وسرقات

انتهى بحمد اللـه





دار المعتز للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: ٤٦٢٠٩٩٠ ٦ ٩٦٢+ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن

e-mail:daralmuotaz@yahoo.com